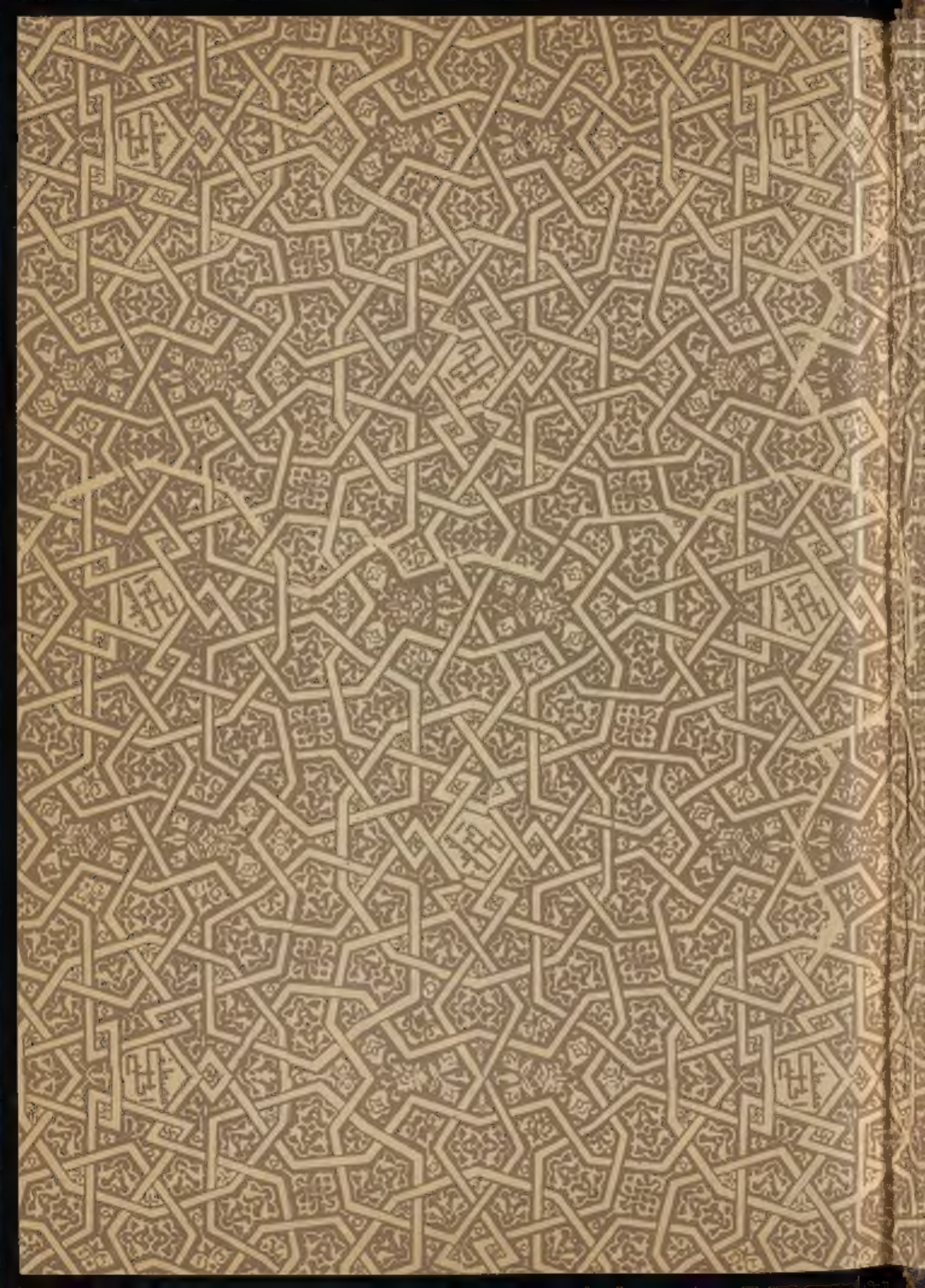
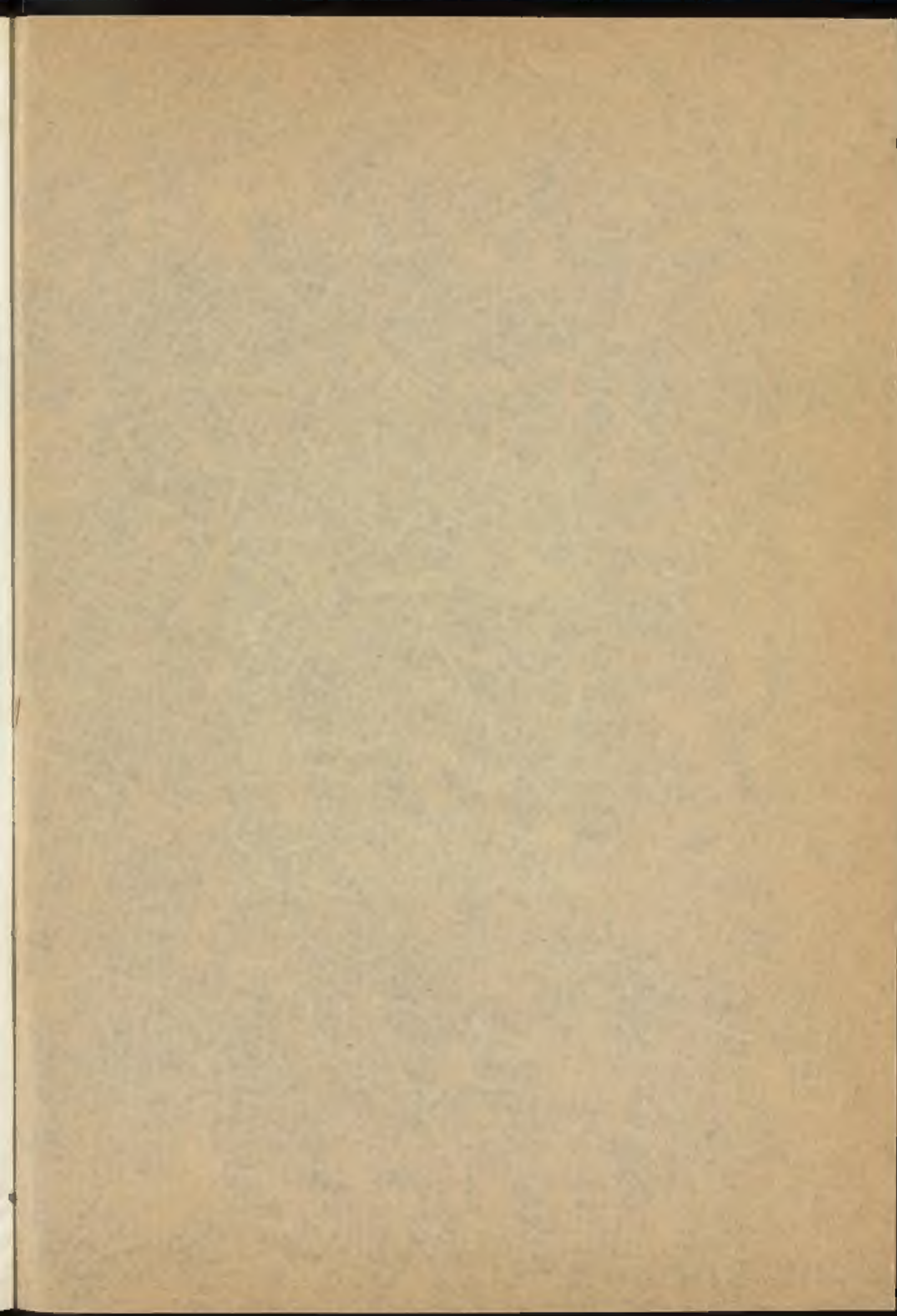


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهْائَةُ الْمَحْتَأَجِّ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَلَجِ

فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْمَنْوُفِيُّ الْمَضَرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَنْوُفِيِّ سَلَّمَ هَجْرِيَّةً

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ الْمَسِينِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَنْوُفِيِّ سَنَةِ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفَ بِالْمَعْرُوفِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمَنْوُفِيِّ سَنَةِ ١٠٩٦ هـ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ الْبَلَدِ الْبَلَدِيِّ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الإمضاء والقبض . والأصل في البيع الزوم إلا أن الشرع أثبت فيه الخيار وفقاً للمعاقدين رخصة : إما لدفع الضرر ، وهو خيار النقص الآتي . وإما لتروى ، وهو للعقل بمجرد التمسك ، وله سببان : المجلس والشرط ، وقد أخذ في بيانهما مقتماً أولهما لقوة ثبوته بالشرع من غير شرط وإن اختلف فيه ، وأجمع على الثاني ، فقال (ثبت خيار المجلس في كل معاوضة محضة ، وهي ما قصد بفساد عوضها نحو (أنواع البيع) كبيع لب وإن علامال طفله لنفسه ،

[باب الخيار]

(قوله لقوة ثبوته بالشرع) من إضافة المأول إلى علته (قوله نحو أنواع البيع) حاول الشيخ في الحاشية أن التارح جعل أنواع البيع في كلام للصف بإدخاله لفظ نحو عليه مثلاً للمعاوضة المحضة لأنها يثبت فيه الخيار فمن النحو حيث لا يجزئ ما فيه .

(باب الخيار)

(قوله هو اسم) أي اسم مصدر أي اسم مدلوله لفظ المصدر (قوله هو مطلب) أي شرعاً (قوله خير الأمرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيراً له ، أو يقال أي غالباً (قوله والأصل في البيع الزوم) أي شأنه ذلك يعني أن وضعه يقتضيه ، إذ قصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الأمن من نقض صاحبه عليه (قوله القوة ثبوته الخ) كان الأولى أن يقول لقوته بثبوته الخ ، ولعل ذلك بقوله لقوة ثبوته شرعاً أن العقد إذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو فاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا باشتراط العاقدين ، لا يقال كما أن خيار المجلس ثبت بحديث «البيعان بالخيار الخ» كذلك خيار الشرط ثبت بقوله «من باع فقل لا خلافة» لأننا نقول الحديثان المذكوران ثبت بهما حكم الخيار ، والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا باشتراط العاقدين وإن كان دليله قوله من باع فقل الخ (قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالأهتمام به للخلاف فيه كما وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم على حجج أي فيقال تقدم : إما لقوة ثبوته الخ ، وإما للاهتمام به . قال حجج : ذهب كثيرون من أئمتنا إلى نقض الحكم بنفيه (قوله نحو أنواع البيع) إنما قال نحو لدخول الإجارة لأنها ليست بيعاً فهي محضة وإن كانت لا خيار فيها .

وعكسه فإن أُلزم من طرف يبي للآخر كما في البسيط ويسع حمد في شدة حرّ خبر « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر » ينصب يقول بأو يتقدير إلا أن أو إلى أن لا بالعطف وإلا لقال يثل بالخزم وهو لا يصح لأن التصديق استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له لا مغايرته له الصادقة بعدم القول مع عدم التفرق ، وزعم نسخة العمل أهل المدينة بخلافه ممنوع .

(قوله وعكسه) أى واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولى مشروط بالمصلحة ، فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصلت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي أن يمنع على الأصل إلزام العقد على الفرع وأن يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لأنه يلزمه أن يراعى مصلحته ، ولو انعكس الأمر فكانت مصلحة الفسخ في إماء التصرف والأصل خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لأنه فائدة تخيره لنفسه ، ولو امتنع الفسخ حينئذ لزم انقطاع خياره بالتفرق ولا إلزام من جهته بمجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ، ولو باع الأصل مال أحد فرعيه للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فإن الإجازة نفوت مصلحة أحدهما والفسخ بقوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الإجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لأن فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتأمل اه سم على حجج . أقول : ينبغى أن يراعى من المصلحة له في الفسخ لأن غاية الآخر في الإجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة لثاني فكما مر أن الولى لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الإجازة بل له الفسخ عن نفسه وإن أضرت بالفرع فكذلك هنا (قوله ويسع حمد) أى وإن أسرع إليه الفساد وأذى ذلك إلى نفسه ، وسيأتى عن سم على حجج ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط (قوله لخبر البيعان) أى للتبايعان (قوله ما لم يتفرقا) أى من مكاتهما بدليل قصة ابن عمر راوى الخبر اه سم على منهج (قوله وهو لا يصح) بخط شيخنا البراسى يهامش المحلى مانسه : العطف على المصنف أن الخيار ثابت لهما مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختر فيقتضى ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما للآخر اختر وثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا ، واتخلص منهما بما قاله النووى رحمه الله تعالى هكذا ظهر لى في فهم هذا المحل فليتأمل اه . أقول : يرد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من أن العطف بأو بعد الذى يكون نسيا لكل من التعاطفات لأحدهما ، ويجب أن هذا يحسب الاستعمال وإلا فقتضية أصل وضع اللغة أن النقي لأحدهما كما اعترف نفس الرضى بذلك وحينئذ فما قاله النووى لا يتوجه عليه إشكال لا يحسب أصل اللغة ولا يحسب استعمالها فيتأمل اه سم على منهج (قوله من عدم التفرق الخ) قال حجج ولم يبال بهذا الإيهام شراح البخارى حيث جوزوا في رواية ما لم يتفرقا أو يتخير أحدهما الآخر نصب الرأى وجزمها اه (قوله لامغايرته) أى القول ، وقوله له أى التفرق (قوله بعدم القول مع التفرق) في نسخة بوجود القول مع الخ ، وكتب سم عليها ينبغى مع عدم التفرق اه سم على حجج ثم رأيت في نسخة صحيحة مع عدم التفرق لسكرها لاتناسب النسخة التى صورتها بعدم القول ، وإنما تناسب نسخة بوجود الخ (قوله وزعم نسخة) أى الخبر .

لأن جلة عملهم لا يثبت به نسخ كما قرر في الأصول على أن ابن عمر من أجلهم ، وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف وبيع الطعام بالطعام) وما استشكل به ثبوت الخيار في الصرف مع أن القصد به تروى العاقد في اختيار الأفضل له . والمائة شرط في الربوى فالأمران مستويان ، فإذا قطع باتقاء العلة فكيف يثبت الخيار يرد بما علم مما مر أن القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبه على أن هذا غفلة عما مر فيها المعلوم منه أنها لا تمنع أن أحدها أفضل (والسلم والتولية والتشريك) لشمول اسم البيع لها ، ولو باع العبد من نفسه لم يثبت له خيار كما في المجموع ولا لبده خلافاً للتركشي ولا يرد ذلك لأن هذا عقد عتاقة لا بيع ، وينبغي أن يلحق به البيع الضمني لأنه لا بد فيه من تقدير دخوله في ملك المشتري قبل العتق ، وذلك زمن لطيف لا يتأخر معه تقدير آخر فالخيار فيه غير ممكن قاله التركشي ، ويثبت أيضاً في قسمة الرد فقط دون قسمي الإقراز والتعديل ولو بالتراضي لأن الممتنع منه مجبر عليه (وصلاح المعاوضة) على غير منفعة بخلاف صلح الخطيئة فإنه في الدين إبراء وفي العين هبة . أما صلح للمعاوضة على منفعة فأجارة ، ولا يرد عليه لما سياتي في كلامه من عدم الخيار فيها وعلى دم العمد فلا يرد أيضاً لأنه معاوضة غير محضة ، وقد علم من سياقه أنه لا خيار فيها

(قوله لأن جلة عملهم) في حجج إسقاط جلة وهو أولى لأن عملهم لا يثبت به نفسه نسخ أصلاً ولو اتفق نسخه في موضع يعمل أهل المدينة ظاهراً كان النسخ في الحقيقة بغيره غاية أن ذلك الغير وافق عمل أهل المدينة أو أن عملهم مستند إليه (قوله كالصرف) هو بيع النقد بالنقد مضروباً أو غير مضروب (قوله شرط في الربوى) أي بشرط اتحاد المجلس لأنه هو الذي يتوجه عليه السؤال (قوله بثبوت الخيار هنا) وأيضاً فقد يتعلق بالفضول أو المساوى اهـ سم على حجج (قوله عما مر فيها) أي المائة (قوله لا تمنع أن أحدها) أي أحد الربويين (قوله أفضل) أي إذ العبرة فيها بالمساواة بالكيل في الكيل والوزن في الوزن وإن اختلفا جودة وريادة (قوله وينبغي أن يلحق به الخ) جزم بهذا شيخ الإسلام في متن منهجه وصرح الشارح أنه بحث للتركشي ، وعليه فالائق نجته له كما فعل الشارح فإن الجزم به كما في المنهج يوم أنه كلام الأصحاب وما في النهج من الجزم بواقفه مألوف حج حيث قال ومثله : أي بيع العبد من نفسه البيع الضمني اهـ (قوله البيع الضمني) ومثله الحوالة فلا خيار فيها وإن قلنا هي بيع لأنها رخصة فلا يناسبها ثبوت الخيار اهـ متن منهج بالعين ، وعبارة الخلى ولا خيار في الحوالة على الأصح (قوله تقدير آخر) أي زمن آخر يتمكن فيه أحدهما من الفسخ أو الاجازة (قوله لأن الممتنع منه) أي كل من قسمي الإقراز والتعديل (قوله مجبر عليه) يعني أنه لو امتنع أحد الشريكين من القسمة أجبر عليها في الإقراز والتعديل فلا يتأخر امتناع الخيار فيما لو رقت بالتراضي (قوله وصلاح المعاوضة) كأن يصلحه على دار بعيد (قوله على غير منفعة) أي أو نحوها مما ليس بيعاً لكونه خلافاً (قوله بخلاف صلح الخطيئة) هي الصلح من النسيء على بعضه ديناً كان أو عيناً (قوله أو عدم الخيار فيها) أي الإجارة (قوله وعلى دم العمد) عطف على قوله على منفعة (قوله وقد علم من سياقه) أي حيث عبر بأنواع البيع (قوله أنه لا خيار فيها) أي في المعاوضة الغير المحضة .

(ولو اشترى من يعتق عليه) كآصله أو فرعه (فإن قلنا) فيما إذا كان الخيار لهما (المالك في زمن الخيار للبائع) وهو مرجوح (أو موقوف) وهو الأصح (فلهما الخيار) لوجود مقتضى بلا مانع (وإن قلنا للمالك للشرى) على الضعيف (تخير البائع) إذ لا مانع أيضا هنا بالنسبة إليه (دونه) إذ قضية ملكه له عدم تمكنه من إزالته وأن يترتب عليه العتق حالا فلما تعذر الثاني لحق البائع بقي الأول وباللزام يقين عتقه عليه وإن كان للبائع حق الحبس (ولا خيار في) عقد جائز ولو من طرف كرهن . نعم لو شرطه في بيع وأقبضه قبل التفرق أمكن فسخه بأن يفسخ البيع فيفسخ هو بعبا .

(قوله ولو اشترى من يعتق عليه الخ) .

(قوله ثم لو شرطه في بيع الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت في العتق الجائزة من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن نصها لأنها ليست ببيع ولأن الجائز في حقه بالخيار أي فلا معنى لثبوته له والآخر وطن حقه على العين المقصود دفعه بالخيار ولعكن لو كان الرهن مشروطا في بيع الخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من أن اللازم في حقه لا يثبت له خيار فلا يمكن من الفسخ .

فرع - وقع السؤال عما لو قال لشخص إن اشتريت عبدك أو ملكته فهو حر وقال لعبد إن اشتريتك فأنت حر هل يعتق عليه إذا ملكه نظرا لتشوق الشارع للعتق أولا قياسا على ما لو قال لامرأة إن تزوجتك فأنت طالق لأن شرط صحة كل منهما أن يكون المحل مملوكا له فيه نظر والأقرب الثاني ثم رأيت في حجج في كتاب الطلاق في فصل خطاب الأجنبية وتعليقه لعمى إجماعنا في المنجز إلى أن قال وتعليق العتق بالمالك باطل كذلك اهـ . وبقي ما لو قال لعبد إن يعتق بعبا صححها فأنت حر فباعه كذلك فهل يعتق أولا فيسه نظر أيضا والأقرب العتق عقب العقد كالوحيده في خيار المجلس وينفسخ به العقد ثم رأيت في الخطيب على هذا الكتاب، وعبارته : إذا قال لعبد مثلا إذا بعتك فأنت حر فباعه بشرط نفي خيار المجلس بطل البيع لأنه يتأني مقتضاه بخلاف ما إذا لم يشرطه فإنه يعتق لأن عتق البائع في زمن الخيار نافذ اهـ

فرع - لو قال بعتك هذا العبد بشرط أن تعتقه فقال اشتريت فهل يثبت للشرى خيار المجلس أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن في ثبوته له تفويتا للشرط الذي شرطه .

فرع - لو قال إن بعتك فأنت حر ثم باعه صح البيع وعتق عليه فورا لأنه يقتدر دخوله في ملك الشرى في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارع في البيع ضمنى بخلاف ما لو قال إن اشتريتك فأنت حر فإنه لا يعتق على القائل بالشراء لأنه لا يملك تعليقه حين الإتيان بالصيغة (قوله فلهما الخيار) بخلاف ما لو اشترى من أقر به يثبت للبائع ولا يثبت للشرى لأنه من جهته اقتداء اهـ سم على منهج هـ ومثله من شهد بحريته وردت شهادته (قوله لوجود مقتضى) أي وهو مجلس العقد (قوله فلما تعذر الثاني) هو قوله وأن يترتب عليه العتق بقي الأول أي عدم التمكن من الفسخ (قوله يقين عتقه عليه) أي من حين العقد (قوله وإن كان للبائع حق الحبس) أي فلا يكون حق الحبس مانعا من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد يوجه بأن يبيع لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل ثم ما تقرر من العتق قبل توفية الثمن . قال الأذرنجى : هو مقتضى إطلاقهم ونقل السبكي عن الجوزي أنه لا يعتق إلا بعد توفية الثمن لكن نقل سم على منهج عن الشارع اعتماد العتق هذا وقد استشكل ع ثبين العتق من حين العقد بناء على أن المالك فيه للبائع بأنه يلزم عتقه على المشتري قبل دخوله في ملكه اهـ وقد يجاب عنه بأن ملك البائع لما كان مرزولا وآيلا للزوم بنفسه مع تشوق الشارع للعتق . ثلاثة منزلة لعدم . ونقل عن شيخنا الحلبي ما يوافق ثم رأيت في كلام الشارع بعد قول المصنف الآتي والأصح أن العرض على البيع الخ ما يصرح

وضمان ووكالة وقرض وشركة وعارية ووقف وعتق وطلاق إذ لا يحتاج له فيه ولا في (الإبراء) لأنه لا معاوضة فيه (والنكاح) إذ المعاوضة فيه غير محضة (والهبة بالأنواب) لانتفاء المعاوضة (وكذا) الهبة (ذات الثوب) لا يثبت الخيار فيها لأنها لا تسمى بيعا والمعتمد ثبوت الخيار فيها ولو قبل القبض لأنها بيع حقيقي (والشفعة) لأن الخيار فيها يثبت ملكه بالاختيار فلا معنى لاثباته فيها ملك بالقهر والإجبار (و) كذا (الإجارة) بسائر أنواعها على المعتمد لأنها لا تسمى بيعا ولفوات الشفعة بمضي الزمن فالزمن العقد لا يتلف جزء من العقود عليه لاقى مقابلة العوض ولأنها لكونها على معدوم وهو الشفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يجتمعان ويترق بين إجارة الدمة والسلم بأنه يسمى بيعا بخلافها وبأن العقود عليه يتصور وجوده في الخارج غير فائت منه شيء بمضي الزمن فكان أقوى وأدفع لقرار منه في إجارة الدمة وبينها وبين البيع الوارد على الشفعة حكم المبر بأنه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الإجارة لا خيار فيه فيما يظهر وما قاله الثفال وطائفة من أن الخلاف في الإجارة في إجارة العين .

(قوله ووقف وعتق وطلاق) معطوفات على عقد جائز لا على مدخول الكاف (قوله ولفوات الشفعة بمضي الزمن) أي في المقدرة بزمن .

به حيث قال لأن العتق الخ لكن يرد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلوها للبائع فيبقى كون ملكه مزلزلا إلا أن يقال لما كان الشارع ناظرا للعتق ما أمكن راعوه ولا يضر تبعض الأحكام حينئذ فبالنسبة لتبين العتق يلحق بالزائد وبالنسبة لملك الزوائد يستحب الملك السابق على العقد حتى يوجد ثقل له قوى ووقع لهم تبعض الأحكام في مسائل متعددة منها ما لو استلمق أبوه زوجته ولم يصدق الزوج فيجوز له وطؤها ولا تنقض وضوءه (قوله وضمان ووقف الخ) يتأمل مامعنى جوازها فيهما إلا أن يكون الجواز من جهة المضمون له بمعنى أن له إسقاط الضمان وإبراء الضامن ومن جهة الموقوف عليه المعين بمعنى أن له رد الوقف له مم على حج . أقول : هذا لا يرد على الشارح لأنه لم يتبع ثبوت الخيار فيهما إلا أن يقال إن نفيه فيهما فرع عن إمكانه وحيث لم يمكن فلا حاجة إليه وهذا إن أريد بالجواز ثبوت الخيار فإن أريد جواز العقد بمعنى عدم لزومه فلا إيراد وهذا كله بناء على أن الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك أن تجعله عطفا على العقد بل هو الظاهر وعليه فلا إشكال (قوله وعتق) يتأمل معنى الجواز في العتق والطلاق فإن الظاهر جعلهما من جهة العقد الجائر ويحتمل عطفهما على عقد جائز فيكون التقدير ولا خيار في عتق ولا طلاق . ولكن يبعد التعليق المذكور في قوله إذ لا يحتاج له فيه (قوله إذ لا يحتاج له) أي الخيار (قوله فيه) أي العقد الجائر لكن يرد عليه الطلاق والعتق والوقف والأولى رجوع فيه لما ذكر من العقد وما عطف عليه من الضمان وغيره (قوله وكذا الهبة) ضعيف (قوله بسائر أنواعها) أي سواء كانت إجارة عين أو دمة فثبت بزمن أو محل عمل وبهذا يتضح التعبير بالأنواع فلا يقال إن الإجارة نوعان فقط وهما الدمة والعين (قوله لأنها لا تسمى بيعا) متأت هذا التعليق في سائر أنواعها (قوله ولفوات الشفعة) لا يتأتى في المقدرة بحل العمل فبعض التعليقات عام وبعضه خاص (قوله ولأنها الخ) مثل الأول في جريانه في سائر أنواعها (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأتى في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فلعل المراد أن الغالب في السلم فيه كونه عينا لا نفوت بنفوت الزمن (قوله حكم الأمر) أي أو إجرأ الماء أو وضع الجنود على الجدار .

فيه وكذا للبائع يظهر عيبه في غير ما ذكره في العقد أو حدث قبل العقد وقد بقي في الفسخ
 حرجا في مخرجه ولأن المبيع في الثاني من صحن البيع فكما جرد وضعته وإن قدر من حرج
 على إزالة العيب ثم وشرى بها من غير أن يبين عيبه في العقد ولا يفسخ العقد وله طلبة
 أي لأنه لا شبهة فيه ، فإن كان يدين السيد خبر من حرج العيب فعلى المخرى قبل المصن
 أو كات العينة في الإمساك والمخرى مفسد .

(قوله فيه) أي المبيع . يعني وعنه سكن شبهة في تعيين الفور خلاف ما ذكرنا في له بعد
 قول المفسر لآي والرد على الفور الخ (قوله في الثمن) أي العين وغيره على ما مر أن كان
 في المدة سكن إن كان معيبا وردده المبيع العقد ، وإن كان في مدة لا يفسخ العقد وله طلبة ،
 ولا يشترط رده الفور . خلاف الأول . هذا كله في مدة يدين كان له من بعد معرفة
 العيب . ثم لو وقع المصن في الحرج على ما ذكرنا في العقد وله طلبة . فهل يفسخ فيه أم لا ؟ ولا
 يكون وقع على مائة المدة في غير ، ومقتضى قوله لو وقع في حرج كواقع في العقد الأول (قوله
 فمثل ظهور العيب فيه) . ووجه الحكم مبيع على ما مر من حرج غير مأمور له لتعذر المصن
 المخرى (قوله أو حدث قبل المصن) . أي من قبل المصن أي على ما مر (قوله إجماعا) علة لقوله
 المخرى الخ (قوله ودين مبيع في الثاني) هو قوله أو حدث قبل المصن (قوله وإن قدر من حرج
 حرج على إزالة العيب) أي بمنزلة أحدا من قوله الآتي لأنه لا شبهة فيه . وقد كان قد مر على
 رآله من غير منة كإزالة اعوجاج السيف مثلا بصري فلا خيار له وهذا طاع إن كان يعرف
 ذلك نفسه . وقد كان لا يحسنه من كتاب سؤل عذر له لأنه في غير ، ولا فرق الثاني (قوله
 من حرج) أي مبيع (قوله غير يدين) . أي مبيع غير مأمور له . أي مبيع مأمور له . أي مبيع
 الحال من حرجه يدين . وهذا لا يدين سؤل الأصل عدمه . لأن في حرجه مخرى ولا لأن المصن
 له . ثم حرج يدين . وقد تضمنت صحة لأحرام . ولأن عدمه مبيع لتجمل فيه غير والأقرب
 الثاني ، وإذا قلنا بأن الأصل عدم مبيع التحليل هل يثبت للمخرى أحراج حرج على أن لأحراج
 يدين السيد أولا عملا بالأصل من أن العقد إذا لم يفسخ ففسخه ، وبذلك . الثاني من أنهم
 لو احتملوا في قدم العيب وحدوثه صدق البائع لأن الأصل عدمه . ممتنع التمسح وهذا كله حيث
 لا وارت ، فإن كان له وارث وصديق بعد في حرجه يدين مخرى . فهل يفسخ في المبيع لأن
 الوارث قام مقام مورثه أم لا فيه نظر والأقرب . لأن مبيع مذكورة (قوله فخره على حرجه)
 أي مأموره . يعني ما يحرم على غيره . ويرد عليه ما يدين من حرجه صورة مخرى . ولا يروحم حاصر
 وشهود . بأنه يثبت إفساد العدة . لأن يقال انقصود من شراء العدة . حرجه . وعدمه حرجه . حرجه
 فيه أنه قد يؤدي إلى تقويت مال الغير . الخ . حرج . يعني (قوله أو كات) أي أو . حدث
 وكانت الخ . حاصله أنه إن لم يكن في شرائه علة وشبهى لوى . يعني لما لم يفسخ في
 لأنه وقع الشراء لوى . . وإن كات . أعطه فيه لمعنى عيبه . وكان معيبا . كان العيب
 حادثا . بعد العقد أو مساره . وقع لمعنى عيبه . ولا حرج . ه . مؤلف (قوله في الإمساك)
 أي نامعيب .

(قوله وإن قدر من حرج
 على إزالة) غاية في أصل
 المسئلة .

أو برادين فلا يكون عيبا لعلته فيها كما قاله الأديبي وصرح به روضي ، وهو ظاهر
 بدليل الصابط الآتي فيكون كالتبوية في الإمام ، ومثل الخفاء فيما أثر الخبث لأن التحلل يمنع
 ما لا يصح له الخبيث ، ولا يدل على إرادة التيمم به سائر أحواله من فوات حرم مقصود من
 البدن وقطع الشفر من عيب كما شهده كلامهم . ونسبه في بعض الأنواع لا يوجب عيبه في جنس
 الرقيق (وزناه) ذكرنا أو أنثى وبوجهه ، تكببه من عيبه وسجانه (وسرقه) ولا في در
 الحرب فإن المأخوذ عسمة نعم هو صورة سرقه (وإيجه) لا إذا حاربها بل إذا ما من بلاد
 الهندية لأن هذا إدى مقصود .

(قوله أو برادين) وكذا الأديبي أنه ليس عيب في النكاح . جملة ما ذكره في هذا
 حج وهو مستفاد من قوله في ما ذكره من وجوبه فيها . ومثل ذلك ما وجد من فقهه في
 الخبر (قوله الخبث) ومثل ذلك ما وجد من فقهه في خبر (قوله وقطع الشفر من) عيب الشين
 (قوله في جنس الرقيق) سكن فيه مسمى في البراءة أنه ليس عيب في خصوص ذلك النوع ،
 وقد يفرق بين نحو البرادين والإمام . فلهذا في خبره من صحيحه يعني به كونه عيبا وبذلك
 السبب لاستعماده في نحو الخبر ولا كونه في وضع الشين من الأمانة فحينئذ فيها عيب
 مقصودا وإن عيبه ، أو ليس له من جنس مبدل ، وأما جنس ، والدعوى جنس . وعنده
 الخفاء في كل منها عيبه في جنسه خلاف . فمن قاله جنس واحد كما أتى في السيرة ، فلهذا وتطبع
 الثمر في نفسه لاستمرار عيبه في نفسه (قوله ورأه) وهو يوجد عند السيرة من عند السيرة
 فقط أو وجد عيبه . أما وجود عيبه لسيرة وهو عيب وجوده من السيرة فهو عيب عند
 عند السيرة فلا يرد به ، وما وجهه بعضهم من أنه قد ذكر في أن وجوده عند السيرة
 ثارة على وجوده قبل في يد البائع لما حوت به العدة . لأنه من أنه عيب لا يكتسب السيرة عن
 عيبه في قول مره فصرح كدليلهم على أنه لأن الأحكام في ما لا يملكه من الأمور الظاهرة فلا يملك له
 وبذلك فيجوز أن صورة الأولى وجدت في يد السيرة وإن عيبه وكذا من سيرة .

نسبه . عيب رقيق بغير الزمان أو عيبه وبذلك في السيرة . لأنه ليس في معرض
 التعبير حتى يستمر له . عيبه رجل ، ولا يكتفي بغيره . لأن فيه سيرة بغيره فلا
 جنس فيه

فروع . لو أني أو مرق العبد من ربه فاعده أنه عيب به سمع عن مهج . قول :
 وهل منهم ، عده كالحياة وبشر . لسبب واحد في نفسه ولا يبعد أنها كونه لأن صدورها
 منه يدل على ربه لها طبعا وإن كانت موجودة في حرمه (قوله وسجانه) وهو من سمعته فروع
 عيبه حج وهو رجع لقوله ورأه في (قوله وسجانه) أي وهو أحد صا . حج وإن
 وحسب عند السيرة بعد وجودها في يد البائع (قوله لأن هذا إدى مقصود) ويتبع به سمع
 أبي إلى الحاكم لضرر لا يمتثل عده . فلهذا في نحو سيرة وهو عيب به سمع . حج وأما على
 المحي . للحاكم إبقاء لأن الإبقاء هو المهر من السيرة وإن عرف المحل يسمى ذهب إليه . وفي
 خبر أبي العبد . تأني . ويشي بكسر الهمزة . أي هرب . وفي حج . أي وما هو حمله
 عنه لسيرة . نحو فاسق يحكم تأني على مثله عادة . ه . أي فلا نسب به الخبر وبه وجه لأنه
 معدوم في ذلك . ويتبع في العبد في ذلك إن ذلك عليه فروع وقول حج إلى الحاكم :

(قوله لأن الفعل) تعليل
 لأصل المتن .

ويعمل به في هذا ولا يرد ولا أرض وسوء في هذه الدنيا تسكرت أم لا وبوت فاعلم
وحسن حاله لأنه قد ياتى ولأن سهمها لا يروى ، ولهذا لا يعود إحصان الرافق شوته ، وهذا
هو المعتمد وإن ردد بعض الشرح ، والفرق بين السيرة والذوق ، من شرب الخمر والأوجه
أن هذه السيرة كدلت وأقوى الدعوى فمن انتهى منه فهو راسخ ورأسه كدلت أنه
حجر لأنه ، يتحقق فيها قسلة العقد وأقرب من واحد ومنه يؤخذ أن الشراء مع من العيب
لا يقدر رد نعم سعة حقه على من مبطوره الأحرار ومرحوح كان راحا فلا لأنه كاليقين
ويؤيده خبر النافع بعينه إذ لا قصد سوى الدين ولو اشترى شيئا فقال إنه لا عيب به ثم وجد به عيبا
فله رده به ولا يمنع منه قوله إن كور لأنه ساء على من رده بدل (قوله لفرش) مع اعتقاده ذلك
وإلا فغرضه سبع سنين بخلاف مادونها أي فخره بتول التمتع في العيب وعنده أن لا يكون مثله

أي أوفى من سعره الأحكام الشرعية حيث أنه ساء به (قوله وعمل رده) أي الإيقاع
(قوله ياتى) هذا مقول في هذا المقام وكان في هذا النفع وفيه ردم حصوله
في رده لأنه من آثار ما حصل في هذا النفع ولا فرق بين أن يكون مالى بدائى كثر
وسقط به لسبع أولاهما هو نعم من خلافه أنه سم على حج (قوله ولا أرض) أي
لاحتمال عوده (قوله وسواء في هذه) أي وما أتى به من مواد وما بعده (قوله تسكرت
أم لا) وحديث في هذا المقام أنه لا (قوله ودون سهم) أي السهم والحاصل به لا يرول الخ
(قوله وهذا هو المعتمد) من قوله وبوت فاعلم حج (قوله وبين شرب الخمر) أي بدان به
(قوله طاهر) وهو أن سهمها لا يروى بخلاف شرب الخمر سكن من شرط لصحة بوته من شرب
الخمر ونحوه معنى هذه المسألة وهو سنة أولاهها ، والأخرى الثاني (قوله والأوجه أن وطء السبيمة
كذلك) أي حيث لا يرد ولو مره وبوت منه (قوله لأنه ساء به) أي ومن ذلك أنه
سأعبد في مريد مع النكاح من حيث حبه لاسم كثره اللبى فطن المشتري ذلك لا ينفذ الحمار
لأنه من النكاح لم حرج أو أسوى لعينه أصدره حب في كل سبيمة (قوله على ظن مساو طرفه
الخ) قد يقال حيث سوى طرفاه ، يكنى ص من شكنا وحيث كان مرحوحا كان وهو ، فنقول بما
ذكره تصعب في المعنى من أنقى النظم ، غير أن الظن يسقط مرانته أعسر قوة الدليل وضعفه
فيبقى أن يقيد الظن بما لم يقو دليله بحيث سرت من اليقين ويحتمل من كلام الشرح عليه
(قوله فإن كان راحا فلا) أي ولا حرج (قوله وبوت منه) أي من قد توقف في التأنيده
ذكرت سببتي من أن إحصاره مع الناس كالمص لا يكون مع إقاده النص على أنه قد عرق
من الظن لمسند لا حرج وبين غيره وهم في باب التبع ونحوها برأى الصن انستند لا حرج العسر
مصلحة النقيب ولم يضره واعتبره (قوله بعينه) أي فانه لارد به ومن وحده كذلك (قوله
ولو اشترى شيئا فقال) أي لم يرد له ساءه عنه أو في مقام مدحه (قوله لفرش) وحرج
الفرش غيره كما لو كان يسئل بوله وهو عاش به شرب به لفرش ، نصيب لأولى لأنه يسر
على ضعف الدليل ومثل ذلك خروج دود القرح المعروف (قوله مع اعتقاده) أي عرفا فلا يكون
مرة فبما نصهر لأنه كثيرا ما يعرض مرة بل ولم يكن ثم يرول الخ حج (قوله أي فخر بها) كمشهور من
حال من سجع ولو ذكره متصلا به كان أقوى .

(قوله والأوجه أن وطء
السبيمة كذلك) يعنى
ولو تاب فاعله كما هو صريح
عبارة النجعة (قوله نعم
يشبه حمله على من مساو
الخ) أي فالحرام بالظن ها
ما يشمل الأطراف الثلاثة
كما هو عرف الفقهاء
خلاف عرف الأصوليين

غير منه ويحده إلى وجه البول في يد المشرى أنت وإذا فلا ينسب أن العيب إن وليس هو من
لأوصاف الخشنة التي يرجع إليها السبع خلاف ما فيه ويشمل كلامه ما هو من نعم به فلا يعد كره
فيه الرد به على الأصح وإن حصل بعد ذلك رده حتى في نفسه خلافه يمتنع ومن نعمه (ونحوه)
استحكم بأن علم كونه من تعدد تعدد رواه بخلافه من التمهينونه رواه يستطيف وينسحب به
و كما وسع على أسسه تعدد رواه (وصابه) مستحكم بخلاف تعدد دون ما يكون المعرض عرق
أو حركة عسفة أو احتجاج وسج ومرصه ويرى مكن محو . نعم وكان حقيقا كصدع يسر فلا ردة
به خلافه لبعضهم أحدا في ذكره في تعدد راحة وحمة ووص من مرصه عارضا فإن أصل خبر
كما لو ظن البياض بعد فاس برص ومن عيوب برص وهي لا سكار معصير كونه عارضا وثبتا أو
آكل الطين أو غمامة أو كبد أو عرق أو منار أو ركة سلاء فلان ركش و يسمى اعتد
ما يتصل به اه وهو ظاهر وفي إطلاق كون الترك عيب بشر لا من قرب هذه النوع أو إسناده
العيب عليهم الترك خصوصا الإمام بل هو الطالع في صفت إسلام وقصه الصابط أن يكون الأصح مع الزر
أو شارب للحمر أو نحوه . مسكر ويرى مسكر بشره قال ركش كالأشترى و يسمى أن يكون عيبه في
المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار فإنه من الكفار هو . هر ما حو من الباطل ذي ومن المشرى والسبع

(قوله ما لو لم يعلم أي مسكر في الرأش (قوله إلا بعد كره) أي العبد أي أن مسكر سول إلى
مسكر ولم يعلم به (قوله خلافه لنسب) و قد بدله أسوى ما شئ في الرص من أنه لا ردة به رادته
في يد المشرى (قوله ومن تبعه) منهم حج (قوله المستحكم) يكسر انكاف لأنه من مستحكم وهو
لأرم قال في المختار وأحكم فاستحكم أي صار محكما وبه يعلم ما اشتهر على لالة من قومه فساد
استحكم بصم التاء خذ (قوله وصابه) مستظه في الدموس بغير ضم الفاء (قوله دون ما يكون
عارض) يؤخذ منه أن قوله الخالف معناه صفة منه بـ لا مستحكم لأن ردة سببه (قوله ووص
مرضه عارضا) أي فاشترأ بناء على سرعة رولة

فرع — وقع السؤال في يد المشرى عبدا وخشه ثم اطلع فيه على عيب قديم هل
يرد أم لا والظاهر أن سائر أوله من عيب قص من الرد وإلا فلا ووقع السؤال فيه أيضا
عماله اشترى رقيقا فوجده بعد في يومه أو وجدته نسيب اليوم هل ثبت له جدار أم لا فيه بصر والظاهر
أن يقال إن كان فهم رائد على حده عيب ليس به خبر وإلا فلا لأن الأول ينقص النتيجة
والثاني يدل على أنه شيء عن ضعف في النسب .

فرع — ليس من العيوب ما يظهر من واحد أو من اثنين أو ثلثة لأنه للرمة (قوله
أو كبد) وغيره هذا ما علمه لافي حوقدها محتمل الفرق ويحتمل أن الكل السابق والآتي
على حد سواء في أنه لا بد أن يكون كل من ذلك صرا كاطيع له أي يشيعده عرقا خفي
منه اه حج (قوله أو قاده) أي يوم بعد لمحضب مر اه سم على حج (قوله ترك ما يقتل به)
أي وهو صلاة وحده حرج وقته بصر وري وعاهره ويرى رفع أمره للإمام لكن في كلام حج
ما فيه سكر بشكل عيب أي عيار سكر ما جئة عيب فيه بحت الزركشي أن ترك صلاة واحدة
يقتل بها عيب إلا أن يجب أن هذا صبره مهيرا وهو أفصح العيوب اه وقضية قوله مهيرا أنه
لأن من أمر الإمام له ما إلا أن قال معنى فونه مهيرا أنه صار معرضا للاعتذار (قوله مع الرد)
أي ترك الصلاة على المعتد (قوله أو نحوه) أي وإن لم يسكر منه ذلك وظاهره وإن اعتقد حله

أومقطوعة الأدن بعد ما يبع الصبحه وكون النار يحترقها من قول الحيد وعندها سحر من
يؤدوها يدق أو ربح عوصها ووثقها في سكاها فقط . وصبر يقرها دحان من نحو حملة . ووعى
سطحها ميرب رجل . أومدون فيها مست أو عير قننه يوقها وعندها خطوط استمدى ومن في
الحد من يشبه به إلا أن يعرف أنها مرقرة . ودكر بعضهم أن الشيوع من الدس يوقفتها على
وهو صاهر لأنه ينقص القصة . وكون القصة تنقص الخرج فوق العادة . أو صر بها قروود تصد
الزرع ولا أثر لفسه سلامها من خراج معصود وصور بيع الأرض مع كونه خرجه على حكاها
أو رعى في ركاد السب عن بعضهم أنه خور في من الظاهر أن اليد للالك والظاهر أن الخراج
يتم ضرب نحو فلا يترك أحد الظاهر من بلا آخر . ووشترى يستأنأ فالزعة للتولى أن يصير فلاحا
نبت له الخبر إن كان معروفا بذلك ولا فلا كما في به عصب وكون سبيع متحسبا ينقص بعضه
أو عصب مؤنة كما في لأدري وكون الماء بكرة استعمانه وأحلف في صهر يته كسبعين كواثر
صبر كبير أو وقع فيه ملابس له سابع كما في ركني . وكون أرض البناء في باطنها رمل
أو أحمر يحويه وقصد بربع أو عرس . ومن ضرب بأحدهما فقط كما قاله القاضي أبو الطيب
والسيد سحي وغيرهما في وضرب بأرض من دون برائة وقس به عكسه والمخوض في الدلخ
الارمان عصب وإن خرج من حله كما في به صدقها خلاف لأدري . ولأدري يكون الرقم رتب
الكلام . أو عصب الصوب . أو عصب على من وقع له العصب . أو كونه عصب . أو ولد رطب .
أو عصب . أو راصرا . أو عارفا بالضرب بالعود . أو حطاما . أو كولا . أو من الأكل . أو وضع .
أو أغم . ولا تكونها نيبا إلا في غير أوتها . ولا تنفي .

(قوله أوظهر قريها)
دحان الخ (الظاهر أن
المراد بالظهور هنا الكثرة
احترارا عن اللسان
القبيل وإلا فامعنى
التعبير بالظهور فليراجع
(قوله وقصدت لزرع
أو عرس) من أو عصى
الولو أو أن الألف رائدة
من الكتابة حتى يلائم
م بعده والعبرة للروس
وليس فيها ألف .

(قوله أومقطوعة الأدن) ظاهره ولو كان الحيوان غير ما كقول ويوحه أنه قد الرسة فيه
(قوله لسحر صرس) من السحرات حوته (قوله أومدون فيها صبر) صبر أو كبريالم سدرس
جميع أحرانه في صبر حور حفر موضعه حصد والمصرف فيه (قوله إلا أن يعرف) أى قرمه
(قوله ولا أثر لفسه) أى في عصب صوب بخلافه لا يبق فيه خرجه على خلاف العادة أو عصب
ثم من خلافه سحر (قوله يتم ضرب نحو) وصورته أن يكون لأرض حربيين فينبع خوا
على أن الأرض لهم ويصبر عليها خراج مقرر في كل سنة فلهذا لا يصدق سلامهم بعد ولا يبيعهم
الأرض (قوله فالزعة للتولى) أى للقرية (قوله ب كان معروفا) أى الدنان (قوله سلك)
أى الملاحه تعنى أنه طردت العدة من من في يده ذلك الدنان يكون فلاحا إما بزرعه أرض
حواله ودفع أجرتها أو بخدمة للتولى في نحو زراعته (قوله أو وقع فيه ملابس له سابع) أى لأنه
عاف ومن كان ظاهرا وقصده أنه لا خير فيما وقع فيه حتى وأخرج مع أن النفس قد نفعه منه
عنى منهو المتصدر من عبارته من أن ارود وقعت فيه مينة لدم فاسائله لكن إسلاق قوله
مالا نفس له سابع شمن عى وهو صاهر إن كانت النفس عاف موقوف فيه ثم نزع منه . أما ما لا نفعه
عنا كائى وقع فيه دمه ثم رحت منه فينبغى أن لا يحصر (قوله وإن أصرت بأحدها) أى الزرع
والعرس (قوله وإن) عنه خرج شى الرمان (قوله أو عصب الصوب) قال في من روص :
أو كونه يعنى على التوكل اه وصاهره وإن كان التوكل على ذلك (قوله أو كونه سابع لأدري)
أى يعرف النعم لما عرف فيه وخرج سواء الأدب سواء الخلق فثبت به الخار لأنه حيلة لا يمكن تغييرها
ثم رأيت في حج قال والفرق بينهما واضح أقول ونعمه أشرف إليه .

دلا أرض حرمة ومقتضى الأصح قولنا من أفتى به فكأنه من قبيل تسريح البيع قبل ثوب (وهو
 قول) لمبيع (برودة) هو مثل ما به على الصلح الأعم وهو أن يقتل موحداً من كقتل
 أو حرمة أو ترك صلاة شرعية (صحة البيع في الأصح) من مرفوعه كقوله في إن كان حلف
 لعنوه وإلا فلا وكون القتل في ترك الصلاة إما هو على صحة على عدم الصحة غير صار
 الواجب هو التزك والتمتع إنما هو شرط الاستيثاق كإرادته موحداً يقتل ويقتل من
 شرع الله تعالى ويقتل على معنى عود من وردد مؤثر جهده فهي على ما ذكر في الأولى
 وعلى الأصح في الثانية أي إن رددت بغير إرادته الواجب صلب فيه وإلا في ذممة البيع وسنن
 يعاقب الذي به عيب مات به الأرض وهو ما بين قيمته مستحق القتل وهو مستحق من القتل وله
 مستحق الأصح مبيعاً ووجوبه لا يستحق ثبوتاً منه وعلى ما قبل البيع لا ينأى
 به بذلك أو صدقة المشتري أخذ من يتي أول محرم الكساح من يتي أو مستحق وحده به
 صدقة بفسخ الكساح وإن كانت أخته وعلم من كلام المصنف صحة بيع المرتد كغيره من الميراث
 على ما ذكره وكان محرم ولا يغير به ودومته على ماله كما مر في السنة من قول بعضهم
 عنه شاهداً على أن القاتل في قتل المقاتل معنى الحد لكن الصحيح أن القاتل فيه معنى القاتل
 وأنه لو قتله غير الإمام بغير إذن ربه دينه وقصيته أهدر من بعد القاتل فمعه كذا من
 ذلك الأدرى أحاب عنه بوالله وحده به أي حده على قتله ثم لا بد من قوله في قتل
 في قتله بين الإمام وغيره وبه صحح الأصول مع أن حكمه بغير حجة فيه وفي قوله هو حر
 في غيرهم كقول القاتل والقاتل ورى على أن يرى في القاتل حرمة ثم يرى
 فصيح معهم ولا قيمة على مستقيم وحج بالذات في موهبة من يتي أو يتي بغير حجة فيه
 يضمنه لثبته على ما لا يغيره ويرى من يتي أو يتي في حكمه بغير حجة فيه ثم يرى من
 مما كان من حده لله تعالى .

(قوله لا ينأى بغير حجة
 بذلك) في قول الله
 حيث لا نظر ومخالفة لما
 كروه في موهبة راراً
 ادعى وقدر وفي بعض
 السيف بغير حجة من
 أقام بغير حجة .

(قوله أو حرمة) أي قطع حرمة (قوله بغير حجة) أي من موهبة حجة على القاتل (قوله بغير حجة) أي
 منه) أي أو جعل على موهبة على السبب بغير حجة على السبب بغير حجة (قوله صدقة
 بشرى) أي من موهبة بغير حجة (قوله صدقة بغير حجة) أي من موهبة بغير حجة بغير حجة
 البيع وإلا فإن كان جاهلاً بالردة أنسخ البيع كما مر وإن كان عالماً استمر عليه البيع (قوله وهو
 بعضهم له) أي القاتل (قوله وقصيته) أي يحد القول عدم حجة من حجة عليه بغير حجة (قوله
 غير مستحضر فيه) أي المتحمق قتله (قوله وإلا في الحسن) أي بغير حجة من حجة في الصور الثالث
 فإنه لا ضمان على قاتله والفرق بينهم وبين المتحمق قتله في الحرابة إنما يضمنه بغير حجة
 غرض القاتل الدفع عن نفسه وأما بالنسبة للقاتل وتارك الصلاة فله على من شجعه فيه في حرمة
 ما كان يفتي في قتله معنى القصاص أشبه المصنوع معنى بقرته بغير حجة خلاف ما في القصاص
 ويرى بغير حجة فإن كلا منهما يخص فيه الحق لله تعالى فتوى بغير حجة (قوله وخرج بالذات
 الخ) قال مر ولو قتل المرتد في يد غاصبه فهل يضمنه ينظر من نفسه مرتد فلا ضمان أو غير مرتد
 ارتد في يده ضمنه أهله على منتهج ثم رأيت ما يأتي في الترخيص (قوله بغير حجة) بغير حجة

(قوله أو بعد كونه رهنه
عند البائع) التقييد
بأن البائع يبيع شئ رهنه
في قول المصنف بعد قال
عاد الملك فيه رهنه
وهو قوله أو بعد كونه
الملك في أو نحو ذلك
الرهن ليس به رهن فكذا
يقول عن هذا إذا كان
الرهن عند غير البائع
وكذا يقال في قوله أو
بحاربه وهو رهن البائع
فإنه موقوف على أن
يكون رهنه ليس إلا
لا رهن سواء كان
رهن عند غير البائع
وهو رهن أو عند البائع
لأنه ممكن من رهن
في حال وسواء رهن
البائع مؤخر من رهن
المشتري لأن أومر من رهن
يعلم بأن من رهن
فإنه

في رهنه أو بعد كونه رهنه
عند البائع (قوله أو بعد كونه رهنه
عند البائع) التقييد
بأن البائع يبيع شئ رهنه
في قول المصنف بعد قال
عاد الملك فيه رهنه
وهو قوله أو بعد كونه
الملك في أو نحو ذلك
الرهن ليس به رهن فكذا
يقول عن هذا إذا كان
الرهن عند غير البائع
وكذا يقال في قوله أو
بحاربه وهو رهن البائع
فإنه موقوف على أن
يكون رهنه ليس إلا
لا رهن سواء كان
رهن عند غير البائع
وهو رهن أو عند البائع
لأنه ممكن من رهن
في حال وسواء رهن
البائع مؤخر من رهن
المشتري لأن أومر من رهن
يعلم بأن من رهن
فإنه

وعلم على قررده أن الرفع إلى الخ كما مسح على وجهه لكي يذهب عنه وبما من شخص أحد من
 من أم القضاء به وقد الأمر به من شروحه (على العائذ) لا يقتضي عليه مع
 قرب المسافة ولا يباع ماله إلا بعد أن يترك ما كان يركب من كذا (وأنصح به)
 إذا عجز عن الانتهاء لمريض مثلا أو أنهى وأمكنه في الطريق (بما لا يشهد على) من
 (المسح) على الراحح لا على طلبه قدره على مسح تحت راسه من شدة حره
 (أما والأقرب) كما قاله من رفعه لا كسبه شاعداً واحد كما هو لأصح في ذلك من ولم يشهد
 مستورين من هاتين فالأوجه الأكتفاء به على الأصح كطهره من الصلابة فصاروا في ربه
 الا يشهد هنا ما يأتي في التهمة أنه لو سار سبداً يوجب له الشهادة كما لو أرسى وكذا لا يشهد في الر
 هذا رفق تلك الراد واستمراره على المالك من الرضا فاحتاج إلى الاشارة على مسح الحاح عن مسكه
 واستفيع لا يستند دخول الشخص في مسكه به بل يستند به في السب والسر يعني عن ذلك بوجه
 لا يشهد في ذلك انصور (من أمكه) ويستند حمله على التور به عود مع ربه في ذلك السبع مع

إليه ثم ردت كما كان في يده كما في شموعه ومنه جمع السبع على ما عده جمع كمن
 الذي في الروضة وعمده السكي وعده أن له الجنس وجمع على ما كان في ذلك من محبوبه
 وقوله ومنه جميع السبع هو العمد خلافاً للسكي (قوله وعلم مما في) أي في قوله ومن
 المراد بالرفع الخ (قوله إلا لتعز أو توار) أو غيبة بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مسكه
 عنه ليدفعه لادعي وجهه ركبته وحده في ذلك السكي ومن أرفعه وحده في ذلك
 مستثنى من القضاء على العائذ حقوا مع قرب مسافة كقضاء به فيهم ونحوه لأن
 في هذا ريدى (قوله بوجه لا يشهد على مسح) قال في شرح العبد هو ردت مسح ومسحه
 مثلاً ومن ثم قال الأثر على وعده لا يشهد على من جازى على الراد واما شرحه فله
 من الصراح عن العز ووجهه لا يشهد على ردت به عن ردت على ردت به فله لا حذر
 الرد بطل رده أي إن لم يهدر بجهله أنه سم على حج وهو سرور أي حمله ليدفع في ردة
 بعده صرف حره من ردت به الله تعالى فله من ردت به لا يشهد على ردت به في ردة
 الخمسة مؤيداً المبيع بعد المسح بالغيب على المشتري ولو هلك في يده ضمه وقضه به حب
 عليه مؤيداً رده على يد الله تعالى فله من ردت به في حج مائة فرع مؤيداً المبيع بعد المسح
 به أو غيره إلى محض مائة من المشتري وكل كل بد ضمة عن محض مائة مؤيداً الرد
 بد الأمانة له وسأني ذلك في قول الشارح وعده أنه من مسح البيع به أو غيره كانت مؤيداً
 ردت به مائة إلى محض مائة من المشتري (قوله فادفعه إلا كسبه به) أي فلا يستند الرد
 بعسره من أهمها كسبان في ثوب المسح ومثل ذلك ما كان في ثوبه في (قوله
 في تلك الصور) مراده بالصور ما عدى في قوله لا يشهد عن لاهه بمرض مثلاً وأنهى
 وأمكنه في النظر في الخ وعليه جعل ذلك صوراً ما كان على أن جمع ما هو في أحد أو أكثر
 من يدرج من تحت الحجر عن لاهه من الرض ونحوه (قوله من أمكه) قال في شرح العبد
 أن أي العدل في طريقه ولم يحش على نفسه مسح من لو وقف وأشهد في بصره وبصره أيضاً

من ردها خلاف ركوب غير متوجح وسدامة له بعد عمله ، بحيث يخاف ما لو علم عيب التوب
وهو لانه لا يراه برعه ربه غير معهود كركوبه وحده ربه هو يعتمد ، غير المعروف في ذلك
ولأن سدامة من التوب في صفة يرد وتؤدي إلى تنبيه وسدامة ركوب لانه قد تؤدي إلى
عيب وكلامهما فيه متحدة ، يحصل تنبيه في مشقة التوب والفرع في كركوب الأسوي فهما
بعد مفسقة من غير ضمان في واحد من كلامهما في هذا الباب ، ويحصل عيب قتال ما لو صدر
في غير متوجح ربه كركوبه غير متوجح في مشقة حذر من اجراء حذر ، فان وثيقها له
وإنما عيب وهي في صفة من ربه كركوبه السكي ، وذو حذر كركوبه الأسوي أنه لا يحذر
في تمكن منه من ربه في غير متوجح ، وسبب في مشقة التوب في مشقة السمع عيب في
غيره كات مؤثر في السمع بعدد في غير مشقة في مشقة في كل باب خاصة .

(قوله من ربه) هذا كركوب في السمع ، وهو عيب من غير مشقة من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك
أولاً في غير وفادته ، فيسقط التوبة منه وهو أنه لا يسقط الرد ، لا يسقط بعد الفسخ من غير
وإن حرم منه ربه ، وحسب الآخر (قوله خلاف ما لو علم عيب) هو في عيب قوله خلاف ركوب
مع ، وغير أنه في ركوب غير متوجح وسدامة خلاف ما لو علم عيب التوب مع فانه
غيره (قوله لا يراه ربه) حذر من ربه في ربه مشقة ولا أحسن ترويه (قوله
لا تؤدي إلى عيب) معهوده أنه في مشقة التوب وهو حذر (قوله وكلامهما فهما)
أي التوب وسدامة (قوله عيب ربه) حذر من ربه لا يكافئ ربه التوب مطلقاً خلاف
لانه فانه حصل فيها من مشقة التوب وسدامة ، وهو مخالف في تنبيه من عيب في
حواشي حجب وحواشي مشقة ، وحذر من مشقة التوب حذر من مشقة التوب ، وهو مخالف في
إن حصره مشقة ، وإن عيب لانه في مشقة حذاره ، ولا يسقط حذاره ، ولا يسقط من غير
في مشقة من مشقة ، وحذر من مشقة (قوله ويلحق عيب قتال) وحذر من مشقة مشقة في
لانه غير مشقة كركوبه في مشقة ، حذر من مشقة ، والأصل مشقة ، حذر
(قوله حذر من مشقة) لا حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة كركوبه مشقة ، حذر من مشقة
على الركب (قوله حذر من مشقة) حذر من مشقة حذر من مشقة ، وحذر من مشقة مشقة في مشقة
حذر من مشقة مشقة في مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر
يقدر حذر مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر
لانه من مشقة مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر
حذر من مشقة مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر
وقوله مشقة مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، حذر من مشقة مشقة ، وحذر
يشقى الفرق من مشقة مشقة (قوله فان أوقفها) الأصح حذف الألف (قوله وهي مشقة مشقة)
في الإجمال (قوله أنه لا يحذر) أي التوب لا يحذر (قوله لم يتمكن منه) أي من الغلب
كما يؤخذ من شرح الروض ، وسبب أن حصل ذلك إذا كان التأخير يضربها والإقامة
لتأخير إلى غير المشقة (قوله في مشقة مشقة) كالحذر (قوله من كل باب خاصة) ومنها مؤثر في
غير مشقة مشقة

(قوله من كل باب خاصة)
(قوله غير مشقة مشقة)
لفسخ من مشقة وهو
كذلك

يجب على ربه مؤنه (رد) خلافه (الأمة) (وإذ سقط رده صغير) منه (فلأرض) ٤
 قسمة هـ فهو لمؤنه له (ولو حدث عنه شيء) ٥ سقم منه في الشارع وضع على غير
 قدم وصف حدث هو صانع القسمة في من ساق غير العبد كونه في الأمة فهي
 حادثه هي خلافها ثم في أوامه وكذا عدم خوفه في وصية فلا ريب في وجوب شيء قاراً
 ثم سيأمنع رده، ويخرجها على ما عوج وطء منه عوج من حدث (سقط رده
 قهراً) أي رده الله في حكمه فانه يخرج حريته من الشهر صفة ٦ لا يسقطه فكأن
 الساقط هو رده الله في رده على أو كان حدث حدث ما كان غير منه لمسقوط
 فانه يكون الرد بمسما ومما في رده رده أحد عيب في رده عيبه، والضرر
 لا يزل يضر ومن ثم لو زال الحد كان له ذلك، ولكن حدث هو الذي من ساق
 أو غيره من قبل أن يكون من رده شيء من رده شيء في رده شيء، ولا
 أثر لثبته لرد، رده على رده ساق عوج في رده عوج، وهو حصصها فادع
 النوص في ذلك، وحوال منه صلاح التصرف من قبل رده في رده، ووجه
 بعد حدوث عيب بقاءه فلا بد من رده ليعلم بعد ما ساق عيبه بعد رده
 بعضه بعضاً من

(قوله صفة للرد) أي في
 المعنى وكذا يقال في المنق
 وقد يقال في الثاني إن
 امر دفيه الصفة الاصطلاحية
 إذا التقدير عليه سقط
 سقوطاً قهراً بمعنى قهراً
 فهو وصيف لموصوف
 محذوف (قوله فقال) أي
 ذلك العبد لغيره بزال المانع
 في مسألة تزويجها من
 لائق بمجرد الفسخ إذا
 يتفسخ به النكاح (قوله
 قبل الدخول) كان ينبغي
 ما حره عن قوله رده الرد
 إذا لا بد في القول من
 الدخول إذا وقع الرد بعد
 الدخول وخرج بقبل
 الدخول ما بعد الدخول
 لأنه تعقبه العدة وهي
 عيب كإمر (قوله فكذا
 بعد رده بعضه بعض
 من) أي في الأرض
 ما حره من المسمى حره
 من القيمة لأمن الثمن
 ما حره مع هذا التعليق

(قوله يجب على ربه مؤنه رد) ٦ عوج من رده عوج هل يجب على ربه
 الرد مؤنه رده هـ مع أي حرج أقول قسمة قوله أي عمل قسمة أنه لا يجب وتالية
 لو انتهى مشى إلى محل بعض فيجد البيع فيه وحج في رده، في مؤنه فهو عيب
 ما يحتاج به ثم يرجعه على الشارع أو رده شيء من رده أو كلف حله في رده
 ولا بد أنه يرجع لأمر في رده رده في الصرف ولا بد من رده حرج وشهد
 على ذلك (قوله فهو عوج هـ) أي لأمر من حيث الخيار أي خيار الشرط (قوله فيما مرغاليا)
 ويؤسر حدثها على بعض العيب أو القسمة على كمال وقت النفس ما خرج رده رده (قوله
 في أوامه) أي فانه يستعيب (قوله هو هـ) أي أن رده (قوله من حرج) أي رده
 كما إن وحد أن المشتري الأمة البيعة محرمة عنه يستعيب رده كونه من رده (قوله
 عوجاً مطلقاً) أي تراصياً أولاً (قوله كان له رد) أي شيء (قوله فقال) أي أوج من الدخول
 حرج به من كان عده فلا يجوز له الرد له حرج عده وهي عيب (قوله رده رده هـ) أي رده
 ساق في التصرف عن ذلك في رده رده رده رده رده رده (قوله رده رده) أي في شرح
 لأوص ومن خلقه عده هـ سم على حرج وقوله رده حرج أي وحج في رده رده رده رده
 وقوله رده أي بالر (قوله ولا أثر لغيره) أي عيب شيء في رده رده رده رده رده رده
 (قوله ولو أقاله) أي أقال النسخ المسمى ويخص بقسمه كقول الشارع قسمة فتكون ساق
 قلت (قوله بعد حدوث عيب) عده رده رده رده رده رده رده رده رده رده رده
 على مبيع لو مبيع مسمى والباع جاهل به عده رده رده رده رده رده رده رده رده
 أن الشارع إذا أقال جاهلاً بحدوث العيب ثم عده كان له مبيع (قوله رده) أي مسمى
 (قوله بعض الثمن) يسمي في الأرض هـ من ثمن رده رده رده رده رده رده رده رده

بائع فاعترف بحدوث الآخر في يد المشتري كان البطل حول المشتري بحسبه لأن
 البائع قد اعترف بحدوثه فلا يصح أن يثبت فيه من القائل وعنده وقتها من الأساس في شرح
 الوسيط عن النص وهو المعتمد خلافاً لاس العباد ولا بد على المصنف أن يذكر ما ثبت من
 بيده وكلامه في أحسنه كما في قول من رجمه في يد من رجمه من النص حسن وإن ربه
 من يوثق له فصح البطلان فيقتضي الأمر وهو العرف القائل بمقتضى البائع يدين حدوث
 ما عدا ذلك بعد وجود منسبه والمشتري كرهه وأصل عدمه وقد أحسن في حقه وهو أنه
 حيث كان الغيب يثبت به صدق البائع وحديث كان عليه صدق المشتري وهو بكل مشتري
 من الغير لا بد على البائع أن يثبت ما إذا كان يثبت ما عدا ذلك ولا حتى هذا وحده
 فالوجه أحسن من أن يثبت ما عدا ذلك في قوله من رجمه البائع في حقه أحسن بعد
 من قبله بائع في يد المشتري حدوثه وعدمه من لا كان يثبت من يوثق له كان
 عند من قبله لعل ليس الغيب فيه من يوثق له.

(قوله وكلامه فيما احتلفا فيه) راجع إلى قول من رجمه في اليد والصدق في
 قومه حتى لا يمتنع رده. قلت: تصديقه ليس إلا لقوة حابه تصديق البائع له على موجب
 قبل يرد رده عنه بدعوى حدوث الثاني والحامل على تصديقه سبق إقرار البائع لا غير
 صدق من يثبت في لثمة من صدق وكذب عنه مع قوة من قبله ما عدا ذلك
 كافي في لا بد منه صدق مع ولا مع راجع إلى أحسنه نصيب من صدق
 من نصيب صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا بد من كونه وهو وارد على
 ذكره من أيضاً وقد يقال مراد المصنف أن قول المتن صدق البائع روعي فيه قيد الحيازة
 صدق البائع من حيث يحددها على حد الباطن خلاف ما يثبت في الأمر آخره
 المشتري بانعاقهما على قدم أحد العيين من صدق البائع مع كونه من غير حدوث
 أن إنما امتنع تصديقه لضعفه الحدوث مصاحبا للاعتراف بعدم أحد العيين

مسئلة - في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع حماراً ثم طلب من المشتري الإقرار به
 دفعه في يده ذلك كذا فقال من يثبت ما عدا ذلك مع من البيع فيمن يبيع هذه الإقرار
 كان هذا الشرط لم يخلو في صدق الإقرار من يثبت ما عدا ذلك من حيث الإقرار صححة
 والبرهان لا بد من البيع له أنه ليس في صدق الإقرار صدق الإقرار له وهو
 فسادها وإن قلنا إنها صالحة به من حجج وهو في حقه يكون مستور عنه ولا
 فالحكم لا يختص به بل مثله غيره (قوله أن الغيب يثبت به) كما في حقه في حقه وحده
 من كان يثبت به كذا من وهو ما في يد المشتري وحده من يثبت به (قوله وهو بكل مشتري)
 في يده من يثبت به العيين فاعترف البائع بحدوثه كما في حقه في شرح ما عدا ذلك
 (قوله عن القائل) راجع إلى حقه من يثبت ما عدا ذلك من يثبت به (قوله من يثبت به)
 من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به)
 من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به)
 من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به) من يثبت به (قوله من يثبت به)

ثم يحذف من رصده مكه وبن سحله رده وحسن تره وقيل بالإبل والعلم غيرها بجامع
لندس ونحوه من تركو من صرى له في الخوض جمعه ومهم من يرويه بفتح التاء
وصح لصاد وسمى محمداً (ثب الخبز) لثنية كمر في الخبز حيث كان جاهلاً خطب
ثم علم بها بعد ريث وهو (على النور) كذا العيب . نعم لودرة اللان على الحد الذي أشعرت به
النصرته ورحس كما هو ذوجه ولقد دل ثوبلده لالوجه للخيار هنا وإن ناره الأذرى هنا لأن
كان على حد الحية له وى بدومه ونيل كلامه ما لو نصرت نفسها أو النيان أو شعل وهو
كذلك كما صححه النور وفتح به العاصي وقال الأذرى إنه الأصح وهو مقتضى كلام الماوردي

(قوله ثم تحذف) هو ضم الراء ه محب (قوله وحسن) يصح أن يكون مفعولاً معه بناء على ما قاله
من هذه من أن عمراً في قولك صبر ر ر وعمراً جور فيه كونه مفعولاً معه وكونه مع عوف
ثم على هذه العاصي من عاصي العصف لا جور كونه مفعولاً معه وأن يكون مفعولاً لعل محذوف
على قولك صبر ر الصاع هو حذفه على أن كذا ثوبلده ذلك من دقيق العهد كذا
مهمس ونحو وجهه أنه رد على مفعولاً معه فقصي أن رد الصاع من سحب لرد النصره وورده
فوري فكون ذلك الصاع كذا صبره لرد كذا حكم أن رد الصاع ليس فوري فاشي أولى
أو متعني بناء على مد كره من أن رد الصاع وهو أن رد الصاع هذا وقد نقل رد
النصره وورده مع لغة وعد ذلك لأحد الدور رده على لمك فلا يرد وهو الدور به في
رد الصاع وبن عرب مفعولاً معه (قوله ومهم من رده الخ) عذره حج وجور ثم في أن
كون من النصر وهو أراء وعذره ثم عذره أنه يرمي أن يرد نصرته أو نصرته لا نصرته
وليس في محبة فهم في كرهون حذبه من دون أحدهم أنه كما في دسها إذ ضله دسها أي
ومعه فكون أصل مضره مضره ثم راء من لاء وأخبره ثلثاً كرهه جميع الأمثل (قوله
ومهم) أي من المحذوف (قوله ثب الخبز) وبن ثب الخبز ثب له قسط من الثمن وإن ثب اعتن
معه رده رده الخ في وقت ذلك متناع رده النصره قال الراعي لكن حوز زاده أتباعاً للاختاره
كأن حظه شح من مهب (قوله حب بن جاهلا) أخره عن قوله كما مر في الخبر لعدم استفادة
هذه منه مخرج له هذه أخباره رده رده رده نصرته فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فيمن
شري ثمة صبر هو و هو ثبات كذا بعد النجس ومحل ذلك إذا كان دساً مرحوا
بأنفس الراجح وسوى على ما مر في كلام الشارح فلا يشتبه بهما خبر (قوله خطب) أي
وكانت لاسه بعد النسي أنها مبروكة حب صبره كان كذا الخيار أحداً ثم ثاب له
في حكمه وجه ولا يكتفي في مفعولاً خبره من أن العدل على مريد البيع فلا بد من ترك
حب مد قبل البيع أحداً ثم هذه بشارع بعد محول الحصف وسرقة وإدق من الشراء مع من
العيب لا بد من أن يقبضه له (قوله بعد ذلك) أي النهي مفهومة أنه بوضع بيع قبل النهي
للنصره ثم لم يصبر بين صبرى هذا وورد النهي أنه لأحد به ولقد عذر من د وأنه إما قيد
بعد النهي بشاره إلى أن ما ورد من ذلك قبل النهي لا يتم فيه (قوله نعم لودرة اللان) أي ورام
مده صبر بها على الظن أن كثرة من صارت صعبة لها ما لو در نحو يومين ثم تقطع م يستند
الخيار المحذور أن من في ذلك عذر ولا يستدركه .

(قوله وشمس كلامه مالم
نصرت بنفسها الخ) في
شمول كلامه لهذا الخبر
لا ينعى .

والعرقين ولشامي في الأم وصححه صاحب الأصحاح والمذبح نحوى وجره به الدسري وصححه
 لسكي حصول لصر ويؤيده أن الخبر يعيب لافرق فيه من غير مانع به وعدمه فافهم
 ر حيج الخوى كالمرا في مقابلة لاسماء الله من (وقل لله) الخبر (فلا تله) من الصداكا
 صرح به في الخبر ومن ثم صححه كغيره واحدا جمع مستخررون ووجب ذكره بفتح الخاء
 على السب من أن يصريه لا يشهد به دون الله لا يحسن إحداهما على اختلاف بعض
 والمؤوى مثلا (فان ربه) في المكون وهو غير مستعمل (بعد نصف) في حله هو فلا
 وعبر به عنه لأنه بعد د ح ح سري إحداهما ووجهه أنه لا بد من أن يكون له لا يحسن
 إلا ما هو كذلك (رد) حقا (معها صاع تمر) وفيه شاهد صريح وهو ما ذكره في رد
 ديون في السواح كقوله القاضي سواد كان له قود مع ما ذكره في خلافه لا ينبغي له على
 الأصح الآن في الكفاية من جناس السواد أو ما قبله على ما سري به من غير
 السري وقصصه صريح وبعده قاله غير أن سري به كما ورد به في ما حدث بعد البيع منك
 وقد اختلط بالمبيع وتضمن تميزه فإذا أمسكه كان كالتلف بأنه لا رده على البائع فما أورد
 في تحمض للذهب طراوته والعبرة بحال تمر البلد كالمطيرة وهو رد من حقه في من
 أنه الوسط من تمر البلد فان تعذر عليه لزمته قيمته بالمدينة الشريعة لكثرة التماس وهو له هو
 ما تمسك كما جرى عليه من سري في وجهه وفي وجهه ونحن لا نذكر عندنا من صوابه قال
 في حيا على غير الصاع أو على ردها

(قوله كما صرح به في الخبر)
 هي حرم من من اشترى
 شد مقسرة وهو ما حيار
 فلا تله أنه (قوله خلاف)
 الاذرى) أي في قوله إنه
 لو اشترى صاع تمر وتلف
 نحرها يقع البقاص

(قوله كما صرح به في الخبر) هو حديث مسلم «من اشترى شاة مصرده فهو بالخيار ثمه ثم فان
 دها رد معها صاع تمر لا يهرده» اه بحلى (قوله وسريه) في البيع عنه في ح (قوله)
 ديون في السواح) على أنه في حصة لا يحسن لاربه وجهه لأن مسج ربيع البعد وهو بقصى
 العوض من أحده لشري هو انشئ لدى استرد من من بدل على الذي كان
 سكا للبائع حين البيع (قوله بناء على الأصح لا يـ) معناه (قوله وانه) في البيع
 لكن برعية تأويل التلف بالحلب والإظهار المتين يستحق خلافه وجرى عنه العبي حيا قل تمر
 مصره قبل نصف قاله في بعض رد صاع معه حور أن رد ما سري البين ونحوه الصاع فلا
 ليه له غيره ه (قوله وقد حطت) فحتمه أنه لو حجب عقب البيع حيث لم ينص من حتما
 منه حدوث من كان له نفع إحداه على رد لأنه من ماله في البيع في شرح بعض ووجه
 تلامهم لصرحه عدم إحداه ه من على حيج ووجه أن الشارع لم يرد في وجوب رد
 الصاع وقصيته أنه لا فرق بين مضي زمن يمكن فيه حدوث من أولا والحدود بالصاع من تمر بعد
 على أن مضي أدنى زمن بعد الشراء مظنة (مادة من في نه اشترى وكثيرا ما يقيمون الحصة
 منهم خمسة (قوله وبن محض) من باب هل وبعد اه بخبر (قوله ولعبرة بحال تمر البلد)
 أي وبنه يكن من نوع تمر الحجر (قوله من بعد عيه) أي أن يكره في الله فمن منه ولا يـ
 دونه في مسافة انقصر اه حيج (قوله برمه حتمه) اد حيج به رد ذكر لأحوا ه
 وغير ذلك ما يصحح ما عير قبل البائع أو غيره ه ه فرق مع أو غيره مدسه وجرمة الصاع فـ
 درهم مثلا استصحب ذلك فيجب أن يرد مع شدة حتى هو خلافه أو يمين

لا كسفن سورن (ست حـ) مجمع النديس والصر وشمس ملاقه الكرو و لا في وهو كدك ك
 قاله الأبرعي و شفق يمشي الخش في شهر و لأوجه كمر بذلك ماهر من الدلس ولاية في ثوب
 اخيار من ان يكون ديك بحيث لا يحجر لعب الدلس منه مصدع حتى لا يلبس ثشري إلى فقير
 (الأصح ثوبه) أي رقيق (عدد كسلا الكه) أو إمسه ثوب كجوحا بيوه منه كات و حمار
 أو توريم صريح جنوب في رة له رد (في الأصح) إذ من فيه كبر عور لشمس اشترى بعدم
 متحدة والحد عنه و قضية صار فيه منه حرمه بخلاف الصبر به و لو قبل كرمته بعد
 كانه بعض الحريم لأن الصبر يحصل استفادته من المهر في ثوب الخمار خلاف
 هـ والى منه له رد عرا من الدلس و تجري الخلاف في إمسه ثوب تحت كرمه
 من ثوب صريح كرمه في حجة عنها جوهره من خوه دلالة لفقره و معلوم أن
 عن ديك حدث كل حرمه و لا في حرج بيعه ووجه ما قرئ و من سئلته من عبد السلام
 أن حرمه ارتد البصره بوجه لا يفهم مع التصدير فلا يرى أنه صلى الله عليه وسلم عم
 من حرج في البيع أن ثوب لا حلاله ككمره و وجه ما قرئ لا في ثوبه و وجه ما
 عن ما كرمه

(قوله كسلا السورن) أي من حرمه البصره لا لب الخمار لعدم دلالة على براءة
 البصر منه رد من (قوله صبر ندي في حـ) رة يؤخذ من التعليل أنهما لو كانا
 محل لثني فيه لكانا متعجبين من ثوب خمار و من مراد لأن ذلك سر فلا عر إليه (قوله
 و و في حرمه - بعد) معتمد (قوله كانه بعض المتأخرين) حجج (قوله بصرها جوهره)
 حرجه ما من له البصر هي جوهره فينت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر و يفرق بين
 هذا و بين ما هو في حرمه كذا و زاد الداع في الداعة وهي مع الدلال لغيره غيره بأن
 الداع ثم لا حدث في رد البصره لا حرمه و لا حكا و إجماره هنا عن الزجاجة بأنها جوهره
 في حدث منه حين لثني في ثوبه ككمره كسور به الشعر و كسوره بل أولى قلنا راجع
 م الكرم حدث منه حرمه و من البيع و من ثوب كرمه و قاله في هذه جوهره
 من العقد من كرمه (قوله و معه من حرم) أي صحة مع راحة (قوله بصره) أي
 و و في مسمول (قوله لا بصر مع التصدير) نبي أنه قد مر أن من يصر في الحديث إنما
 هو بصره و وجه ما قرئ بصره و وجه ما قرئ بصره و وجه ما قرئ بصره و وجه ما قرئ بصره
 في من ثوبه لا بصر مع التصدير في

(قوله مجمع النديس و
 الصبر) نشر مهد إلى
 الوحيين في ثوب
 الخبير في لصره قهره
 ندلس الأص أو صبر
 بشرى بخلاف ما قدمه
 و كرمه ثوبه و حرج
 بصرها و خوه ديك
 و من ثوبه ثوبه و
 و ما لا ذوب فانه في و كل
 من العبد موجود في
 منه (قوله بصره
 كانه) لا بصره
 مع قول لمن حرمه
 كانه (قوله و حرجي
 حرج في بصره و
 عتقه حرجه الخ) هذا
 يعني أنه ثوبه في مرم و
 بصره ثوبه كرمه الخ
 حيث حرمه من حرمه و من
 خلاف (قوله و من كرمه
 من عبد السلام) أي من
 حقيقة الرضا منه بصره
 بصره البصر منقود
 حرمه أي في مكان يصره
 لا بصر البيع لا تفتاء شرطه
 كما يؤخذ من حواه

قل قصه (كأنه) ، فتموه فيسبح به القند بعد رجوع بيته قيمته لأنه مضمون
عنه كأنه قد أنصفه سبط من هو اسوق مساعده بدمه فب آخره يصعب ميث اشتري وإن
يعدى عنه مبدد شها آخره خلاف يعزالي وكوبه من ضمان النافع وتزلا للنافع منزلة العين
الى بوائقي بدمه فمهم وبع ميث منه في التوائد الخادنة بيد النافع قل القصص لأنها أعيان
محمومة فمستند فلا معه فيها تعارفا وبيد غير ما أنصاف به الأذرع هنا ومقابل الذهب قوله
أنه لا يسبح السبع من يحسن يرى من يسبح سبط السبع وإن أحر شره السبع القصة وأدى
به من وقد حصل ووحد شري يسبح غير إن السبع حيث له حد حسن وبع
استردده عنه وبه السبع فمهم في السبع في هذه حجة حسن مبرر له لا خلاف
حكما في شري وحسن لا خلاف كما حرمه من به في سكتي هدر يسبح السبع أو حرم
شري وحسن حجههم وأما كراهة السبي وسره وبه السبع النافع وبه شري معارضة السبع
في حرمه كراهة ورعيه يسبح السبع في حرمه لا حرش به فاف السبع كراهة ورعيه السبع
عنه يصعب ميث .

(قوله وكوبه من ضمان
النافع) معنوي على
قوله يصعب ملك اشتري
وقوله وإن تعدى الخ فيه
في أصل حكم فكان
انساب تقديمه على العطل
كلها .

فمستند شري وبه كراهة عوده كراهة شري على لانه هدر يكون وقد كراهة خاوية الأقرب
التي بد من السبع والحدود هدر لا يكون كل منهم شري هدر وفيه من كراهة
كراهة على حد فاعلى من كراهة يسبح حيث استردده وبه السبع لانه على الاحكام
الأول وبه ومما لا خلاف من كراهة شري حيث هو حسن وبع شري كونه ما
يصح من السبع حر الحدود فاحسن بعد فاحسن به من سجد حر لانه به من يسبح
ولا من المي ولو صراها خلافا إتلاف النافع فانه لم يقتضيه شري من حيث وجد من في حرمه
الملك أن يناف السبع ومن لا يندادهم بعهده في الجمل حيث حرمه من في النفعان سكتي
الأول يظهر في ميث السبع واحسن السبع وسري عن وقع ميث من النفع أو حرمه
وعلى من يدل إن فمما حصل فمستند السبع هو فمستند السبع وهو مستند السبع وإن
به من يسبح شري من السبع من حرمه النفع ولا من حرمه ولا من حرمه فمستند السبع فمستند السبع
السبع مبدد شها لانه شري لانه من النفع من النفع وبه السبع فمستند السبع فمستند السبع
لأصل السلامة إلى ما بعد النفع (فمستند السبع) فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
ومن إنصافه نحو سعة من حرمه استردده منه فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
وبل مضمون من السبع حيث من فيه مضمون خير فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
مستند السبع فمستند السبع من حرمه استردده منه فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
المستند للنافع أصلا خلافا المستند من وقع رول النفع عنه ميث وبه وضع شري الثاني
يده على المبيع حصل بتسليط من السبع وانصاف في النفع فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
سليط النافع من حرمه فمستند السبع (قوله التي به شها) فمستند السبع فمستند السبع فمستند السبع
المبيع لانه لا حرة لأن المستند من حرمه ميث السبع (قوله حيث به) أي النافع حتى حصل من
م نقص من حال

مفتحة في هذين المسجلين ، و ياتي مامر قول الرض و ما شئنا من مورده و مات قبل قبضه عليه بيعة و إن كان
مديونا و دين العريم متعلق من قبل كان له و من بعد في غير من آخر حتى يصح له به هو و ما
في له من ماله و في كذا (٨٤) إلا أن في ما هو من كذا و ما هو من ماله في مسجلين

[illegible][illegible]

إلى البائع قبل التلف ويستحيل ذلك شخص في من واحد من هذا المعنى الذي في موصف وانقصة
خلع وما بعده فهو ليس من محل الخلاف فكان ينبغي أن يذكر من أوضح كما في كلام غيره (عونه وفتية
خلافه) قال الشهاب ثم قد يناقش فيه بأن صورة الرهن عن غير ثمن يضمن بثمن حسن الثمن وقد يقع بدونه في حصة عن
الثمن بمنزلة الرهن وسيأتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه مرهون شئ به بدو حرويه كان القول غيره المثل خارج ذلك

وفيكلمه بالخطير -
فلححر (قوله ولا يح
العه من منه) في خبر
منه (قوله ولا يح منه) في
مديلا يذ الإذ ليس
يما فلاحه نورده والرد
لا بد فيه من الرضا (قوله
ونهاه القاضي على أن
العبارة في العقود الخ)
صوابه هو ما يفراد الصبر
وعا د العو ووجه
إذ لا يح منه محاس من
و ربه و ربه و
- و د به و لا فهو
إفالة هت السع قال في
السمة و د - د
- من على ر الم
اصيح العقود و د
في اعتبارنا اللفظ
الوجه و د - فهو
انتهت (قوله عليك المدا
في المال) فيه نظر
بالسنة للرهن (قوله
على أن العلة نوالى
- من) ومعه كما قال
لأذرعى أنا لوفعنا البيع
كان مضمونا عليه
لشترى الثاني ومضمونا
له على - وهو يذ
قد انقص فقدر سائرته
من ملك المشترى - في
في شترى الأول و د

[illegible]

فمنه فمنه الشئ والشيء
ولكن وادى معهما وادى
كان عمومهما نحو لأمانة
غير مر - (قوله إلا ب
كان دعاما من
نفس تش و غننه) في
قد يود (قوله هـ
د تصرف فيه) بك ش
وب عاده تصدق
من صور كان عموم عدم
منه الشئ لا يصح
بمنه إلا في وقوعه
من صور خارج عن عبارة
بب تصرف غير
الشيء كذكر معه لأنه
جاء في البيع كذا
إلا في وقوعه
بب ومنه فيه
بب في تصرف القاس
كذا في البيع بالتسليم
فمنه على الأصل
ليس به كقوله كذا ليس
بمنه في شئ منه معلوم من
الشيء في شئ ولكن
معان كالمبيع ومن ثم
زوجه الشرح فتوله في
جميع ما مر وبنا نحن
على بعض الأفراد لدى
هو الأصل في التصريح

[illegible]

وَيَسَّسُ جَدَهُ تَهْرُمًا دَكْرًا فَهِيَ جَدَّةٌ (فَوَلَدَتْ لَهَا دَاوُدَ) عَزَّ وَجَلَّ وَجَدَهُ لَهَا مِنْ مَشْرِئِ إِيلَاقٍ خَيْرٍ مِمَّا
مِنْ سَعِ اسْمِيعَ لَهَا مِنْ جَدِّهَا بِعَمُوهُ الْهَوِيِّ وَمِمَّا مِنْ بَنِي يَهُوذَا وَبَعْضُ مَنْ يَدْعُوهُ كَذِبًا قَوْلُ تَصَدَّقْ وَلَا تَصْحَ
سَعِ لِيَسْعَ مِنْ قَعْقَعَةٍ مِنْ قَوْلِهِ وَجَدَهُ صَغِيرًا ذَا سَحَابَةٍ كَمَا مَرَّ وَقِيلَ جَمَعَ صَغِيرًا مَعِ شَيْءٍ وَاحِدًا وَسَمَّاهُ بِعَمِ
يَ كَلَامِ الشَّارِحِ أَوَّلًا وَأَخْرَأَ مِنَ الْمُوَاحِدَاتِ .

(قوله ومثله) أي ومثل
 ما ذكر في حواشي بيعه
 (قوله مثله) أي إن
 كان قدرا معلوما باخرية
 كذا في شرح الروض (قوله
 بل يجب) أي عند
 الشاحنة كما هو ظاهر
 (قوله نعم لو أكرى
 صاعا مع) غير مستطاع
 حجج الاستأجران به
 أو قصارته مثلا وقد تباينه
 الأخير كذا فانه وحسب
 على أنه مجرد تصوير لا
 قيد ولا يجوز انصرف
 فيه قبل العمل
 أو بعده وقبل سماع
 لأجرة تبت فاقصمه في
 قوله وحسب راجع إلى ثوب
 الشيخين وقد ساء الأخير
 فليس ما قرره بعده وهو
 نعم متى كذا المباح
 (قوله إن كان حمل ذلك
 الخ) أي أو حمل ما هو
 على ما إن انصرف الأخير
 إلى بدل كذا هو في كذا
 الشرح حجج الذين معناه
 عدله وحسب إن استمر
 إلى هذا حمل ما
 ما قدمه من أن ما قدمه
 الشيخان مجرد تصوير
 كذا معنى ذلك الشرح
 سم في عدة حج

فإن بعد رؤيته بعه و...
 عند الشرح (و...)
 (قوله ومثله) أي ومثل
 ما ذكر في حواشي بيعه
 (قوله مثله) أي إن
 كان قدرا معلوما باخرية
 كذا في شرح الروض (قوله
 بل يجب) أي عند
 الشاحنة كما هو ظاهر
 (قوله نعم لو أكرى
 صاعا مع) غير مستطاع
 حجج الاستأجران به
 أو قصارته مثلا وقد تباينه
 الأخير كذا فانه وحسب
 على أنه مجرد تصوير لا
 قيد ولا يجوز انصرف
 فيه قبل العمل
 أو بعده وقبل سماع
 لأجرة تبت فاقصمه في
 قوله وحسب راجع إلى ثوب
 الشيخين وقد ساء الأخير
 فليس ما قرره بعده وهو
 نعم متى كذا المباح
 (قوله إن كان حمل ذلك
 الخ) أي أو حمل ما هو
 على ما إن انصرف الأخير
 إلى بدل كذا هو في كذا
 الشرح حجج الذين معناه
 عدله وحسب إن استمر
 إلى هذا حمل ما
 ما قدمه من أن ما قدمه
 الشيخان مجرد تصوير
 كذا معنى ذلك الشرح
 سم في عدة حج

(قوله كذا قاله لمولى) معنى الاستحجار رعى معجم وحط المباح ولا يصح كون الإشارة = منه الصبح والنصارة أيضا وإن كانت
 مستوية أيضا من لمولى لأنه أعقبها بـ ليس من كذا لمولى كذا مر وحطه فأنى يفهم من سابقه أن الصبح في قوله وهو موسى
 لم يرجع إلى مسئلة المعجم وحده خاصة فكان ينبغي حذف قوله أولا من قوله على أنه هل يجوز أن يكون مسئلة به أولا بد
 منه الله كقوله مسئلة على جواب الالامال لا غير وعلى أن التبرج قد تصرف (٨٧) في عبارة السهب حج في مسئلة

الشمع والفتن

ثم بقصر فقي بقاره شرح

"رؤیای وافی عبد قیوم"

في حواشيه في مسند العم

و اذ كان في ذلك

۱۰۰ روپيا ۽ ۱۰۰ روپيا

في شرح الروض وحواشيه

ووصل ذلك أن الروض

ما نكلم على عبادة

الصيغ والقصارة عما

هو افقه ما عن هنا ، قال

۲. حبه نمک کپلایا حوم

مدال و شایسته و شایسته

Financial

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

تاریخ روح پرورین

۱۱۴

عن دوى ايضا ثم قال

مجلسه و هیأت الاحکام

—سی سی بی دہلی

اولا

وسپیدی سبب فی باء لاحاره

وہی فرق کہلا س

السمع والفكر، في عين

۱۰. بحسبہ کنٹرول اکیٹیاں

تغلاف تاریخی و حاکم

۲۴۱ مافی شرح بر روض

وہ کہ وہ لاء ہے

ذی کینم نہرح بروص

بسم الله الرحمن الرحيم

وہ لہی، کمرہای حواری

شرف انت رح اند کور

في شرح أوردص و غره

1000

كذا قاله الثوري وهو مسمى على أنه من يحول يدين مسوق به أولا ونرجح حوار البيع لأنه
 سمين من أن تأتي بعده أو سم الأجر منه ويستحق لأجره ويمكن حمل كلام الثوري الأجر
 على صرفه بعد الإبدال بن بعد ذلك عنه (وكذا) به مع ما به يسمون على من هو
 صانع به ومنه (عارية وموجود سوم) وهو ما أخذ من الشراء منه يعينه ولا يمتص به
 قدرة على أنه ومفوض عنه بعد ذلك على أن يسمي له في ما كوراب وما يسميه
 كرامة من أن لشود سوم مضمون حقه من ومنه (وكذا) كما يسمي كأن أحد من الناس ما
 أو دونه يسمي حقه فبما لم يسمي يسمي لأن حقه لأجره به في ما يسمي به
 أن فأنه عنده كذا التسمية على أنه وسمي له يسمون به وسمي كذا به ما كان
 لعار أرضا وقد عرسها يسمي وهو كذا يسمي (ولا يسمي) يسمي به في له
 يحول (سم فيه ولا لاغتصاص عنه) فمن قسمة به به .

[illegible]

فہ اند کو نہ قال و بتی کلام بتوی الاحی علی تصرفہ فیہ حد الإدخال ح فاسم بلا
نی ائدله اثراح بالسر مرحلہ لاحی ف التی وقع لتوی کبری و معہ ان بتوی بی مس
نور ایدان بتوی بہ و ہوا الضعف و بی مسہ لای و ح د علی التصحیح من حویرہ و ثمتا
سائلین علی التصحیح لند کو و الفرق سہم ف د کہ و ی و ع ف ہ و الف ح و سہم ہ و
فہ ہرہ علی اہ عہ ای اوکان مسہ بی کہ دت (فہ و لا یصح مع ہرہ) و کہ رتس ہر لہ

وحي صحيح وصححه في رويته أبو جعفر وحسن في تصنيفه يحيى بن زكريا وهو المسمى بكلام برهاني في
 حراجه وحججه السكي وحكي عن النص وهو المعتمد وأقرب به الوالد رحمه الله تعالى لاستقراره
 كعبه من هو عليه وهو لا يستند إلى شيء وعمله إن كان الدين حالا مستقرا وللمدين مقرا مليا
 فوعده بدة وإلا صحح الحديث المعتمد وحسن في شرحه بعض المعوصين في الحاشية كما صرح به في
 أصل الرواية كالمعوى وهو المعتمد وإن كان في كتاب مقتضى كلام الأكثرين يخالفه والتقول
 حسن لأولا على رويته والى على غيره صحيح لعدم تبيينه مع بعضها أن يشتري عند ربه
 في لغة على عمرو (وكان زيدا وعمرو دنانير على حصص وعشرة دينار ربه ربه) وكان
 له على عمرو دنانير مائة دينار (على حصص) حيد حسن وحسن وحكي لاجتماع
 على ذلك ونهت عن ذلك صححه جمع وضعه آخرون وجوه حذره لاجتماع مع أنها بيع دين
 ليس به شرع في حال الرضا والرجوع في حقيقته إن العرف فيه عدم ما اصطلة شرعا وأولعة
 كالأول والخلاف في الأمرين ذلك ما حذر مشايخنا ومفتون وقد شرع في باب الأول فقال (وقصص
 على) وتكونه كالأرض وما فيها من ماء وحسن في شرحه قوله ومرة مائة دينار أو أن
 كالأول وهو مال ذواته من ماء أو من حديد الحكي كالأول كالأول الحاشية ليدعى وشمل
 ذلك ما فيها من ماء ذواتها من ماء أو من حديد الحكي كالأول كالأول الحاشية ليدعى وشمل

(قوله وذلك ما عزمه من
الخ) إشارة راجعة إلى
اللقمة من لقمته من
القصص (قوله كالأرض
وماء من ماء وحش)
هذا هو جسمه العنبر كما
في الصريح وعزمه في حال
الكافي عنه إشارة
إلى أنه من أجناسه
السحرية غير أنه مقسم
وأنها سبعة أصناف (قوله
بعد تدو صلاحها) وكما
قبله المفهوم بالأولى وإب
قدرة السبعة لأنها هي
بها قوة في السؤال لدى
أصحاب عنه والله

(قوله والى نصح) أى سواء استأجر عبدك أو لم يستأجره (قوله وحده) أى مادام أن من صحته مع
 نفسه من هو عليه (قوله وسببه مئة) أى لا تسببه مئة فى نفسه هـ حجج (قوله ونحوه)
 (قوله وسببه مئة) أى وسببه مئة (قوله فابعد عنه د - آخر) هو وصح حديث
 واحد شرط الحوالة وإلا كائن قال حلت مالى على زيد من الدين لك فى مئة درهم (قوله والحالة
 بدله من حيث وفده) وضعه وحده لا وأحلا وصحة وكسرا فى معنى الصحة لأنها حوالة (قوله والحالة
 حذره) أى فهمي مسئلة (قوله مع ثبوتها) أى مع ثبوتها (قوله فابعد عنها) أى فابعد عنها
 أحكام الاستبراء ومن ثبوتها من أن يوثق بها فى الدول (قوله ثم شرع فى
 الفصل) أى لم يسمع كما يدل عليه فى السكينة المذكورة فيه لا يختص به من يجرى فى - ثم
 صور الفصل فهو هو - وأخره (قوله وأرجو) أى مع هذه (قوله إلى العرف) ومضى وقع
 الخلاف فى ثبوتها هو فصل أو دل كان يشك من الخلاف فى العرف فيه فمن عده فيما يسببه للعرف
 ومن عده فيما يسببه للعرف فبطلت صحة حججهم (قوله ونحوه) أى ثبوتها (قوله)
 كالأرض (فصل فى البيع) (قوله من ماء وخمس) أى سواء كان رطباً أو حافاً وثبوت كان الخلاف
 لأنه لا بد له من أن يمد على ما كان رطباً ويبيع بشرط التسليم وحرج بذلك لأشجار المتابعة فلا بد
 منها من السيل وثبوت حدة وأريد عودها كما كانت لأنها صارت منقوبة وأبطلت فيه وحل
 لأولى شجرة غير الشبيع إلا أن قال آ - للاقتصار عليه فى كلام الجوهري تفسيراً للعقار
 وما به البحر اعتبر بالفتح بخلاف الأرض والنبع والنخل اهـ وعليه فتقول الشبيع والشجر يدين
 بقرار من القدر فى كلامهم (قوله ونحوه) من لنحوه (قوله وشمل ذلك) أى كون القبض بالحسية
 (قوله بعد د - صلاحها) وكذا تشمل ما فى د - صلاحها (قوله) أى شرط التعلق فتسكن
 النجاسة فيه لكن كلام شارح قد يقتضى حذره حيث قال وشمل ذلك مع ثبوت ثبوت وشمل ذلك ما به
 بالفتح بشرط القطع - و - كان بعد د - صلاحها (قوله) لأن قيل فبطلت حجج مدكره على قضاء ولله

زرع حار سعة في أرض فافص ذلك (تحفة المشتري وعكبه من الشرف) فيه قسم
مباح لدار واحد و... صرف فيه ويدخله كما هو واضح مع عدم مباح شرعي أو حسي ولا
اعتد به إلا (سقط من ماله من أمتعته لائق) وكذا أمتعته غير المشتري من مستأجر ومتجر وموصي
له بالمتعة وصاحب كالاغصدة الأذرعى وحده مباح من أحد فهو لا يقدر على بيع عملا
بالمعرف لتأني الأمر مع ما خلا وبه فارق قص ذر من لزومة بالخدمة مع أنه زرع وسقي
السكى حقير من أمتعته كالحصير وبعضه يور ولا يندح في الحصة ووجعت لأمته في بيت
من اسار وحى بين مشتري وبينها حصول القصد في ماله فان شئت به إلى بيت حر مباح من
القصد في الجميع فما أمتعته مشتري فلا يصح ومما رر به كذا انصف في قوله حبيبته المشتري
مأخوذ من كلام السراج حيث قال في نصف ماله في الحصة كما في الزوجة ونفسه والحبر
كان فهو إلا أن يفسد النص بالافص هـ في لافص بعض المشتري والنجسة بعض
الدائع وبلا الشؤ في ذلك كور ما صرح من (قوله حبيبته لأمته) أي بامته
فانه كان أوصيه عشر ثم عود أن يات

(قوله فافص ذلك)

عند النجاسة أي إقص

ذلك ومما سعه السراج

بهم عنه أن يصير قول

انصف وقص العار بلا

حر (قوله في قوله حبيبته

للمشتري) سواء في قوله

وقص العار لأنه هو

الذي ذكره بقوله فافص

ذلك على ما فيه أو أن

المعنى وقد قرره به كلام

المتن في صحة حمل قوله

حبيبته (قوله إلا أن يصير

بعض بالافص) أي

وإن كان خصوص

الاقصاص ليس شرطاً إلا إذا

كان الدائع حق الحس

فانصرف إلى كور الصحة

الحمل ليس غير .

(قوله زرع) أي ش كان قد ودمه دهر (قوله تحفته) أي بيت بدل عليها كليت بيتك وبينه
(قوله قسم مباح لدار) أي إن كان مفتاح غلق مثلت بخلاف مفتاح القفل (قوله ب واحد)
بهم إن قال له الدائع تسعة وأصنع له مقدح فليس له شيء من ذلك عن سحر فافص اهـ بهم
على مسجع أي ومع ذلك يفسخ العقد في المباح ما عدا من الممنوع فانت منه أي خبر
تلفه في يد الدائع وإن كانت قيمة المفتاح تافهة (قوله مع عدم مانع شرعي) أي كمن يدر
بأمته غير المشتري (قوله وحسي) كما كور في يد غصب (قوله على الدائع) ويمكن الخو بات
انصف أن قوله سافه بدل على أنه إذا كان الدائع مباحاً لم يشترط من الممنوع فيه جميع ما ذكر
(قوله لتأني الأمر يغ) عنة للعمل بالمعرف (قوله حالا) أي من شأن الأمتعة ذلك حذو
وعنه وهو في الزرع ما حدث يمكن الأمر مع ما خلا لا يندح وجود من القصد وبكاتب دمعته
حيث تعدد أمر عاب حاله منعت النص (قوله وبعضه يور) ولاد في ذلك بين على والمشتري
في مهور أمصير لحرم الكسرة الدائمة ككور فافص من صحة النص في محل ما يبعد حذو له
كبر به مثلاً كما شمله المشتري منه عزت سم على حج صرح بذلك (قوله حص النص فيما
عده) صاهره وإن كانت الأمانة في جانب من ذلك وهو واضح إن أمضى عنهما باليب
ولا يندح حصول القصد فيما عدا موضع الخوى للأمتعة حريم (قوله فما أمتعته مشتري) محذر
قوله وصكدا أمتعة غير المشتري الخ والمراد بالمشتري من وقع له الشره ببقاء أمتعة وكان
والو إلى مانع من صحة القبض لأنها تنفع من رجوع السبع في ماله من وقع به الشراء (قوله
وما قرره به كلام انصف) من قوله أي إقص الخ (قوله وبلا الشؤ) أي كور (قوله
أي إقص ذلك) (قوله فان يخصص لمعقدان) شمل ذلك ما يور خصص واحد منهما أو خصص
حده دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالسبع والثاني بالشره عاقب عند سبيع وهو صاهر فيما
بات مع أو لمشتري أما لو كان المشتري حاضراً عند التسع وكتب له الدائع بالسبع فحصل

وهو المسمى وسكر الشجر من رحيته لا سيما حر، عس في باب راء وواو تارة فيمن
يكن سكر من كذا لا من مودة وتسمى بالسكن عده وأجرة كس لسع أو ورنه أو من
درعة أو عده ومؤنه جدر راء كان ساء إلى محل العقد أي ثلثه يسجد على الساع وأجرة نحو
كس لمن ومؤن إحصار عن العشر إلى محل العقد على ثلثه وأجرة الشئ اخراج إسنه في
سبع لسع يسول عنه أنما ومساكن يكون في الحق من الساع ومؤن نقد الثمن على البائع
ووجهه أن يكون في سبع على أنما في رد العدة منه إصهار عيبه إن كان ليرد به وسواء
كان اسم معبوض لا كما جدد وير في العمد في كسب لإجره كما إن كان الثمن
معبوض وأخطأ أحد فقهر في سكره من وسكر يرجوع على المشتري فلا ضمان عنه وإن كان
أجرة كما أنفقته صاحب الكافي وهو عس ووثق به في رحيته الله تعالى وإن عسده كشي
تدرك كان منه ي سكن لأجره كما وسكره وسكره عس لا جرد له أي إذا كان

(قوله وهو لعس) وسكره من الترقى من هذا المسمى في باب راء وواو تارة فيمن
يكن سكر من كذا لا من مودة وتسمى بالسكن عده وأجرة كس لسع أو ورنه أو من
درعة أو عده ومؤنه جدر راء كان ساء إلى محل العقد أي ثلثه يسجد على الساع وأجرة نحو
كس لمن ومؤن إحصار عن العشر إلى محل العقد على ثلثه وأجرة الشئ اخراج إسنه في
سبع لسع يسول عنه أنما ومساكن يكون في الحق من الساع ومؤن نقد الثمن على البائع
ووجهه أن يكون في سبع على أنما في رد العدة منه إصهار عيبه إن كان ليرد به وسواء
كان اسم معبوض لا كما جدد وير في العمد في كسب لإجره كما إن كان الثمن
معبوض وأخطأ أحد فقهر في سكره من وسكر يرجوع على المشتري فلا ضمان عنه وإن كان
أجرة كما أنفقته صاحب الكافي وهو عس ووثق به في رحيته الله تعالى وإن عسده كشي
تدرك كان منه ي سكن لأجره كما وسكره وسكره عس لا جرد له أي إذا كان

(قوله انه ح ريه في سكر
المبيع) مساواة قبض
المبيع إذا انصرف في عده
للمشتري وبه عا في ائجه

فرع من لو أخطأ البائع في سكره من كذا لا من مودة وتسمى بالسكن عده وأجرة كس لسع أو ورنه أو من
درعة أو عده ومؤنه جدر راء كان ساء إلى محل العقد أي ثلثه يسجد على الساع وأجرة نحو
كس لمن ومؤن إحصار عن العشر إلى محل العقد على ثلثه وأجرة الشئ اخراج إسنه في
سبع لسع يسول عنه أنما ومساكن يكون في الحق من الساع ومؤن نقد الثمن على البائع
ووجهه أن يكون في سبع على أنما في رد العدة منه إصهار عيبه إن كان ليرد به وسواء
كان اسم معبوض لا كما جدد وير في العمد في كسب لإجره كما إن كان الثمن
معبوض وأخطأ أحد فقهر في سكره من وسكر يرجوع على المشتري فلا ضمان عنه وإن كان
أجرة كما أنفقته صاحب الكافي وهو عس ووثق به في رحيته الله تعالى وإن عسده كشي
تدرك كان منه ي سكن لأجره كما وسكره وسكره عس لا جرد له أي إذا كان

اللفظ فاحث جازحا عن العرف بحث لاسهم معه الكلامات أو بعدى كذا شى فى إيجاره لا يقال
فاس عزم أورش الورك ثم صبه هذا لأن قول هو ثم مقتضى مع إحداث فعل فيه وهذا محمى ،
واضحده عنه مقتضى مع انتفاء الفعل هذا والقول أنه هذا معبر فيضمن نيت ووجه ما من لأجرة
من شىء (مثاله نكحها) أى الصدة (كل صاع بدرع أو) عكها نكح (على أنها عشرة
صاع) وما نظره فى مثال الثاني من أنه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة فى العدد فتسمى
أن لا يتوقف قصه عليه ردة بأن كونه وصفا لا ينافى اعتبار العدد فى حقه لأنه بذلك لا يوصف
سمى مقدرا بخلاف كتابة العدد (لو كان له) نى يحكى (بعده) مثلا (متقدرا على ردة)
كعشره صاع (ولعمرو عنه منه فساكن) كذا (نفسه) من ردة أى عنه منه نى يكس
له حتى يدخل فى منك (عر يكمل لعمرو) لعدد الإحصاء ومن شرط تحته الكيل فيه بعد
لأن الكيلين قد يقع بينهما تفاوت ولا يهوى عن مع التعداد حتى تحصى فيه الصاع على صاع السبع
وصاع المشتري ولو كان لنفسه وقصه ثم كاله لفرجه فزاد أو نقص بعد ما يقع بين الكيلين
وإن يكون الردة له والنفس عنه ثم لا تقع بين الكيلين كالكيل لأهل بيت فمرة بكر
ب يده ويجمع بالنفس مع الالة فى نحو مكمل كالجديد وكفى (فيه قول) نكر لعمرو
(قصص) عمرو من ريد (منى عنه لعمرو) أو حصر معنى ذممه ثابت (فعل
فانقص فاسد) بالنسبة لعمرو يكونه منه وما سده نفس نكرهه لا يكون له حد ولا
بافه من حدود التفاضل ونقصه فتمت عمرو لأنه قيمة الالة .

(قوله هو صاع السبع
وضع مثا يرى) أى
ونقص منه عنه هو
شبه إطفاء النار وحر
ما فيه ورد فى قول
عنها انتهى عند كور .

قوله والمختار غير مقصود (مفهومه أنه إن قصر فى الجهد أو بعد لأحد خلاف وقع ضمن
وصرح به حجج فى شتى الذى وعاهه فاسد لفرجه ومن بعده من الالة ، ومعه ما هو أحسن
محسن سلطة ونفاسها واشتراها ثمن كثير اعتمادا على إخراجه لاسهم وما به عنه كبريه
نم ، العار غير السيد فانه لأضهان عليه على ما هو مبين فى محله وغيره من الالة كذا به كفى عن
مشرى فى بيان ريف الثمن فكانت يده على الثمن إذا أخذه كيد الوكيل ، كفى فى ما
وكل فيه ضمنه جعل التفسير من القدر كالتفسير من وحكى فساكن ، لو كفى ضمن ذلك
بالعدد مثله

نفسه لو احدها فى التفسير وعدمه صدق العدد (قوله والبول أنه هذا معبر) نى
حاصل له على العرف قال فى المحرر وعمود عمرو بالصحة عمرو ، قوله بعد الإحصاء (أى
بعد من عليه الحق) قوله فكور . ردة له (أى ما من أولا وسهل وجه كور الردة
له والنقص عليه المقصود ذلك لوجه كل من التفسير مع الاتفاق على نقد ما قصه بدر معنى
وقد يقال فى توجيه ن قصه الأول من حكم أصبح حكم تلك المقصود جميعه له ومنه الرنة
وذلك النقص ناقضا لله المطالبة بنقصه ولما أورد دفعته فى عمر بن تافس الكيل كذا أراد
دفعه من غير ذلك المقصود (قوله مع الاستدانة الخ) وروى عن ذلك أنه وشرى من ذلك مكمل
الكتابة ومضى واستمر حار لشرى نفسه مثلا ولا يحتاج إلى كفى (قوله سبكت عى)
مفهومه أنه لو لم يقل سى لم يصح انقص أو حد منهما وخص قوله ماى عنه على نحو حد منه
مثل منى عنه لعمرو فرضا مثلا ونفسه على سبكت وه نذكر حجج قوله على وجهه صحة
لنقص رة مطلقا

أن يكون هذا كذلك وهذا وما اشتق منهما صرائح في التولية وبحججها كاسح
(فقبل) بنحو قبلته أو بوجه (لأنه من النسخ) حيا وقدر وصه وهذا يوكل آخر مؤحلا لنفسه حتى
مؤحلا قدر ذلك الأجل من حين التولية وبين حين ما لها لامن العقد على أوجه احتيايل لأن الرقة
أن لا يتقدم ولا يحج التولية معه إلا بعد انقضاء التولية ليتبع على عهده . نعم لو كان اشتري
باعتراض فام على كذا أو فله ذلك العقد يتبعه على وذكر النسبة مع العرض أو واثق في صدقها
باعتراض القيم أو الرهن في عوض أحده من غير مهر لئلا في تنهيه حررك به أن يعرض
في الأولى ومنها النسخة وتبقى ذلك التولية رخصة لله تعالى وقوله مع العرض شرط لاسداء الإنم
إلا يشترط في البيع باعتراض ما لا يشترط في البيع بالنسخة كذا في لائحة العقد لما لا يشترط أن
الكتاب في امر حرة وبه لا يقتضي إعلان النسخة ونسخ التولية وما معها في إلحاحه كذا هو
واضح بشرطها ، ثم إن وقعت قبل مضي مدة لها أجره وأجره وإلا فله من وألست من
أول مدة نصيب في مدي لأنه معدوم ومحت في الباقي فله من الأجره أو وألست ما بقي
صحت فيه نسبه كذا ذكر (وهو) أي عند التولية (مع في شرطه) أي شرطه كعدومة
سهم واصل روى .

كعقد الصدق في حجج واسكه وبس . يذكر العقد كما صرح به آخر حديثي (قوله أن يكون
هذا) أي في التولية كذلك وهو المتمد ومثل المقدمات يوم مده كعقد الصدق (قوله وهذا) (أي
أي قوله وليت هذا العقد وقوله أولئك) (قوله وما شئ منهما) (وهو مائة لأن ينسحب
كلها من المصدر على الصحيح ومن العرس من مصدر والنسب من الأفعال) ذكر ظاهر على
الثاني دون الأول (قوله بنحو قبلته) أي أو اشتريته وقياس ما مر في البيع الاستعانة . تنسب
من غير ضمير (قوله من حين التولية) خلافا لحج (قوله أما استوف) غير منسلي (قوله مع
على عهده) أي سواء كان عرض أو هذا وعارة مبيع وقسمه في العرس مع ذكره وبه مضاعفا
بأنه لا يشترط إياه (قوله عرض) مراده بعرض المبيع منسلي ما لا يجوز السلم فيه وغير المنقبط
من ائتمومت (قوله أو الرهن في عوض حجب) أي أو في المصالح على لئله ويكون الواجب الدية
ه سم على مبيع وعشرته في ثلث كلام وصح توبة مأجود شفعة وعين هي أخره أو
عوض يصح تؤدم باسم على وذكر أخره لئله أو مهره ولديه ثم رتب ما يأتي قبيل الباب من
قوله وبه أن يقول في عند هو أخره الخ (قوله من غير مهر نكح) راجع سكل من قوله تويست
بشره الخ وقوله أو (رح الخ) (قوله شرطه لاسداء الإنم) يعني أن عن الإنم بإحداث منسبة
التفاوت وإلا كأن قطع بأن العرض لا ينقص قيمه عن عشره فذكرها أو قبل فلا يتم اه سم
على حج أي وكاب الرقة من الدس في الإبراء بعرض من النسخة (قوله في الإبراء) أي سواء
بخره العين والدية وبين فرق سم بينهما وعاربه ولك أن تفرق بين الإبراء العينية فنسخ التولية
بها دون إلحاحه النسخة لاقتناع سم سم فيه ككلام المشتري اه سم على مبيع (قوله بشرطها)
أي التولية من كونهما عالين بالأخره بالنسخة المود عليها وبين لئله إن كانت مقدرة بها (قوله
وإلا) أي بأن قصد مدة (قوله بقسطه من الأجرة) أي من النسبي بعشره ما يخص مادي
منه بعد رعاية أجرة المثل لما بقي ولما مضى وقال سم على حج وينبغي اشتراط علمهما بالنسب
ه اه وقياس ما تقدم في تفريق الصفة أنه لا يشترط العرض بالنسب بل يورع الأجرة على أخره المدة كاف

(قوله وهذا وما اشتق
منهما) عبارة النسخة
وهذا وما اشتق منه
بنت وهي العرس
(قوله من حين التولية)
معنى قوله مؤحلا .
ومعنى مع مؤحلا من
حين التولية قدر الأجل
المشروط في البيع الأول
نقطة قوله لامن العقد
وصرح بما ذكره
ما في حواشي النسخة
وبشره (قوله وذكر
القيمة مع العرض)
وهو أنه لا بد من
ذكرها إن كان عالما
بها ، ووجهه أن القيمة
هذا كالتن لا بد من
ذكرها في العقد ولئلا
يجب السري في تقديرها
بعد ذلك وبشر حج (قوله
مع العرض) أي مع
ذكره فلا بد من ذكره
لإسداء الإنم كما يأتي
(قوله من غير مهر المثل)
بأن علم له جهول أي
عن كل من العقد ولا
بد من ذكر مهر المثل
في العقد ذكر كل ذلك
الشرط حج .

لأن حد البيع قد وقع عليه (ورب) جميع (أحكامه) كتحديد ثمنه عند البيع في العقد الأول وبقاء الروايد المستندة لمولى وشتر ذلك لأنه ملك حديد ، وخصيه كونه يباع أن مولى محاسبه ثمنه ، ثم من مصلته وهو كدته وإن قال الإمام ينقذ حق يطالبه بانه ، ومن لا يبيع الأول مطانة ثمنه وإن عوقب فيه الإمام ، وبواضع ثمنه على عيب قديم بالبيع ، يردده لا على المولى ، بل على من رافعه ، ثم رافعه ثمنه بغيره ، ولا يباعه حتى يقتضي أنه يتجر (لكن لا يحتاج) عقد التولية (بأن ذكر الثمن) لظهور أنها من الأول (ولو حد) بضم الحاء (عن المولى) بكسر الهمزة من البيع أو وكياله أو السيد بعد تعجير لمكاتبه عنه أو موكل المانع كما فهمه من قوله ليعفول له بقوله في روضة ولو حط المانع للعيب لا للتقيد خلافا للأدري ، ولأوجه أنه لا عبرة بخط موسى له ، ثم وعقد به لأهمهما أحبا عن العقد كل بقدر (بعض الثمن) بعد الروية أو قبلها ولو بعد الروم (أعطى عن مولى) بفتحها ، بخاصة التولية وإن كان يباع حديد الثمن عن الأول ، فإن حط جميعه أخط أيضا ما لم يكن قد روى التولية وإلا ش كان فيها أو بعده وقتل لروم ، بطلت لأنها حشد مع من غير ثمن ،

(قوله من المانع) متعلق
بخط وقوله أو وكياله أى
في خصوص الخط كما هو
ظاهر (قوله بعد التولية
أو قبلها ولو بعد الروم)
حق أنه قد قبل لتولية
أو بعدها ولو بعد الروم
فتأمل .

(قوله لأن حد البيع) هو عقد بعد ملك عن أو مسعة على التأييد على وجه مخصوص (قوله عنه) أى عقد التولية (قوله مصلته) أى مصلته المانع أولا (قوله وإن قال الإمام الخ) وأما وجهه احتمال أن المانع يحط بعض الثمن من المولى أو وكياله بعد الروم التولية فيسقط عن المولى ، وعلى الأول فقد شكل في من هذا وبين مصلته من أن يبيع لو عيبه أحق من القصاص وأحرار لم يرضى العقد فانه منحوق لأمر على الأحق بعد قس المشرى لمبيع ، أما غيره فلا مطانة له به لاحتمال عدم البيع فيسقط العقد فتباسبها ما ذكره الإمام لاحتمال عدم كانهدم ، ويمكن الجواب بأن عقد التولية لا يستقر فيه ثمن فليس لمبيع ، وكان الأصل عدم الخط مع عدمه في مصلته قوى على المانع لمطانة ، ثم من مطانة من البيع الأول بخلافه في الأرض فإن يد المانع من رل عن البيع واحتمال التلف أقرب من احتمال إسقاط الثمن عن البائع (قوله بعد ح) أى يضر (قوله ومن المانع) أى الأول (قوله أنه يتجر) أى بين المولى والبيع الأول (قوله لكن لا يحتاج) استدراك على قوله في شرحه (قوله ثم ثمن) أى مثله في الشيء وبه متفق بأن يقر إليه وهذا عند أنه لو كان الثمن مثليا وبقيل إليه لم تصح التولية إلا بعينه بأمر اه سم على منهج (قوله أو وكياله) أى في الخط إذا الوكيل في البيع بسن به ذلك غير إن موكله (قوله بعد تعجير المكاتب) أى إن كان البيع مكاتب ، ومثله سيد العقد المأذون له في الحرة سواء كان الخط بعد الحجر عليه أو قبله (قوله ولو بعد الروم) أى للعقد الأول وأحداه عنه فلا يروم أن الخط إذا كان بعد الروم العقد الأول لا يخط عن المتولى بل ولا عن المولى لغيره بل التولية على ما استقر عليه الثمن في العقد لأول (قوله الخط أيضا) ثمن بطلقة ماله كان الخط بعد فقص لمولى جميع الثمن من المولى فراجع المولى بعد خط على مولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان أو بعضا لأنه لا خط بين أن الملام بمولى ما استقر عليه العقد بعد التولية ، وأما لو قص المانع ثمن من المولى ثم دمع إليه بمصامه أو وكياله هبة فلا سقط سبب ذلك عن المولى شي . لأن هذه لأدحر لعقد بيع لأول فيها حتى يسرى منه إلى عقد التولية (قوله مالم يكن قبل الخ) أى فلا تحط .

ومن ثم لو تقديلا بعد حظه بعد الزوم لم يرجح بشيء على النافع شيء ، ووقع في السوى أن
رجلا باع ولده دارا ثمن معلوم ثم سقطه عنه قبل العرق من اعلى فأحب فيها أنه يصير كمن
باع بلا ثمن وهو غير صحيح فيسمر الدار على مالك بولد وهو جواب صحيح موافق لكلامهم
ومراد المصنف باخذ السقوط فيشمل ما ورث المولى الثمن أو بعضه ، ويعنى كما قلناه أن ركش أنه
سقط عن التوى كى يسقط بالبراءة ، وعليه لو ورث السكك قبل التولية لم يسقط (ولاشارك
في بعضه) أى المبيع (كالولاية في كاله) في أحكام المد كورة لأن لاشراك حوية في بعض مبيع
(إن بين المصنف) كصفة أو نصف وإلا فلا يصح حرم كاشركت في بعضه أو شيء منه
لنجهل ، فإن قال في نصف فيه ربح مالم يعلم بنصف الثمن فهو يكون له النصف و يدخل آل على
بعض صحيح وإن كان خلاف الأكثر ، وشمل كلامه ما لو باع

(قوله ومن ثم) أى من أجل كونه بعا بلا ثمن (قوله فانه) أى المبيع والمشتري (قوله
م يرجح المصلحة المولى) كسر اللام على النافع للمولى وهو النافع ذلول (قوله ووقع في السوى)
أى للسوى (قوله وهو) أى المبيع بلا ثمن غير صحيح أى فطرته إن ادعى العقد أن
يوم العقد بالاجارة أو المصروف ثم يبرئه (قوله ما ورث مولى) كسر اللام ثمن وأوصى له به
(قوله لو ورث) أى المولى كسر اللام (قوله قبل التولية) وكذا بعد التولية وقبل روم
لعقد (قوله لم يصح) أى لأهله بيع لا ثمن ، وفى بعض النسخ بعد مكرهاته وسبى في اجاره
أجرة الارز من جميع الاجرة ولو في عقال العقد مع انقراض سبها و من البيع ، وحيث فلا يلحق
ذلك المتولى اهـ ومثله في حجج وكتب عليه رسم مائة وأسلم من ماد كره هـ من قوله
وحيث فلا يلحق ذلك المتولى حكما وتفريعا على ما قبله نظرا واضحا ، وهـ ظهر هذا الحكم أى
أن الحظ لا يلحق المتولى ولا لتفريعه على ما قبله وجه صحة وكأن مـ ر سعه في شرحه على قوله
وسبى في الاجارة الخ فأمرت أصحابنا لإيرادى غيبقى عن ذلك المجلس بإيراد ما عليه وصيرت
على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك اهـ (قوله ولا فلا يصح) طاهره وإن كان
بعده نصف الثمن أو نحوه ويبنى أن محل البطلان مالم يبين جزءا من الثمن ، ومن ذكره
كأن قال شركت في شيء منه بنصف الثمن أو برسمه كان قربة على إر مـ مـ مـ من المبيع
يصح ويكون في الأولى شريكا بالنصف وفي الثانية بالربح . قال في العاص . وولد أشركت
في نصفه بنصف الثمن كان مضافة منصفه نصف الثمن أو قال في نصف الثمن ليكون بمـ مـ مـ يصح
سبى وبعبارة للناسق بين ما قلناه قوله في نصف الثمن من أنه جعل له ربح المبيع ربح الثمن
و بين قوله بـ مـ مـ كونه مضافة أو أن قوله أشركت في نصف الثمن بـ مـ يعنى أن يكون
التمن الذى ستحقه النافع مشتركا بين المشتري والشريك ليكون المبيع مشتركا بينهما
والفسد على تقدير إرادته ذلك طاهر (قوله فانه يكون له النصف) ونحن وجهه أن عدوله عن
اشتراك ر سعه نصف الثمن إلى أشركت قربة على ذلك . والمعنى حينئذ أشركت فيه نحن
صحة لك نصف الثمن الخ ومع ذلك فيه شيء ، وبقي ما لو اشترى عانة ثم قال لآخر أشركت
في نصفه بمحميين هل يكون له النصف أو التوزيع فيه نظر والأقرب أن نه الربح لأن عدوله
عن قوله بنصف الثمن إلى قوله بمحميين قربة على أنه بيع مسددا ، وكأنه قل بعثك
ر سعه بمحميين .

عبر الأب وخذ مال الصلثم قال له المشرى أشركتك في هذا العقد فيكون حائرا (فما أطبق)
 لإشراكك أشركتك فيه (صح) العقد (وكان) السبع (مباذعة) بينهما كما هو آخر شيء
 يريد وعمرو لأن ذلك هو المبادر من عقد لأشرك. ثم لو قال ربيع الخن مثلا كان شريكا
 بالبيع فيما يظهر أخذا بما تقرر في أشركتك في نصفه نصف ثمن الخن مع أن ذكر الخن في كل
 من الرد من المصنف فيه لأجله وإن رول أو يدكر هذا يخص على حده ونوعه فرق بينهما
 بعيد قال الرركشي لو عقد الشراكه فهل يسحق الشريك نصف ماضم أو مثل واحد منهم كما
 به اشتراكك في ذلك فيقول له نصفه أو شبه لم يتصرفوا به ، والأشياء الثاني ، وقصة
 كلامه كغيره أنه لا يشهد ذكر العقد لكن قال الامام وغيره ولا بد في الإشراك من ذكر البيع
 أو العقد بأن يقول أشركتك في بيع هذا أو في هذا العقد ، ولا يكفي أن يقول أشركتك في هذا
 وقوله صاحب الزور وقوله وعنه شركتك في هذا كناية ويمكن رد ما في الأصول عن خر حان
 إليه (وقيل لا) يصح بغير ذكر البيع ونحوه (ويصح بيع أربعة) من غير كراهة وعموم
 قوله تعالى - ونحن الله البيع - نعم بيع المسومة أو من مباح على حذره وعدم كراهة
 ولذلك قال ابن عمر وماس رضي الله عنهما به ربه وسعتهما بعض النسخ وقال بعضهم إنه
 مكروه (ن) هي هي كائن ، وكثير ما يعملون بسبب معاشها (يسر به غلبه)

(قوله عبر الأب) اعتبر منه قوله عبر ، وبطلان مجرد الصور لا لأجله لأن حكم الأب وحده
 بهم بالأولى وإنما يعرض عبر الأب وأما كذا فهو أنه منهم عبارة المشرى ليأخذ منه بأن
 يتوهم معه على ذلك ولأنه كان لأب نوى التوفيق دون غيره وبما يتوهم امتناع أخذه من
 المشرى لأنه بذلك صدر كالمسوق له (قوله ثم قال له) أي ثلثي (قوله ثم لو قال ربيع الخن)
 في مالو قال أشركتك نصف ، مع اسم هو أصح أم لأنه طر وندى يظهر الصحة ويكون
 شركا بالبيع ، والله فيه معنى في ، ونقص عن نص أهل العقد خلافه (قوله فرق بينهما) أي
 بين مالو قال ربيع الخن من لا وبين قوله أشركتك في نصف الخ (قوله فهل يستحق الشريك)
 أي من شركوه معهم (قوله كما واشترى) مثل لعقد الشراكه (قوله والأشياء التي) وهي
 أن مثل ذلك عكسه كان شري شريك ثم كان لأشرك كما فيه فكون مبيع مثلا ، وفي
 مالو أحدهم حصصهم كان كان لو حدد النصف والآخر الثلث والآخر السمس ، ثم قالوا براج
 أشركتك مع فاعلم أن يكون النصف وشركته النصف وكان كل واحد ناع نصف ماله لأنه
 لا يظهرها كونه كأحد الثلاثة لاختلاف أنسابهم (قوله أنه لا يشترط الخ) معتمد (قوله وعليه)
 أي إذا سب عليه (قوله وتكون رد ما في النولة) مرده بما في النولة ما قدمه عند قوله وليست
 الخ من أنه يكفي في النولة وسك : هي من غير ذكر العقد وسكته لم يتقيد عن الخر حان وقوله
 عنه حجج (قوله نعم بيع المسومة) هي أن يكون شريك ما شئت (قوله للإجماع) يشتر
 بأنه قبل محرمة المراجعة ، وبصرفه قول سم على مبيع والبيع مساومة أو من المراجعة
 خروج من خلاف من حرمتها أو أنظر من السلف شرح لأشاد الشيخ وهو في شرح الروص
 انتهى وكذا بعده قول الشرح به ربه ، وهو عدم اشكاهة مع القول بالحرمه شدة ضعف
 القول بالحرمه وليس القول بالحرمه مطلق مقصود للكراهة بل بشرط قوة القول بها (قوله به
 ربا) أي بيع المراجعة .

(قوله غير الأب والجدة)
 أي أوها بالأولى (قوله)
 وقصة كلامه كغيره)
 لعل مرده كلامه في عبر
 هذا لكسب ولا في
 كون هذا قصة كثره
 ما مع ظاهر أنه صوّر
 التوبة فيه مرعى وذكر
 لعقد حيث قال ويست
 لعقد ، ثم أحال عليه ما
 قوله والإشراك في نصفه
 كالتولية في كله فاقضى
 أنه لا بد من ذكر العقد
 في الإشراك أيضا وعارة
 الصفحة : وقصة كلام
 انسحب وعبرها أنه
 لاشته مد الخ (قوله ويمكن
 رد ما في التوبة عن
 المخرجاني إليه) أي أنه
 كناية كما هو ظاهر ولم
 تقدم له النسبة إلى
 المخرجاني كما تقدم التوبة
 عليه هناك .

مثلا (ثم يقول) سالم بذلك (تعتك عما اشترت) أي مثله أو برئ من الناس أو عاقم عني
 ونحوها ولا يكتفى عامهم بذلك وسدده فيه مثل في نحو هذا لم يحج لذكر المثل وإنما دافعهم
 العم بالقدر والصحة ولا تكتفى العائنة وإن كفت في باب السح والإحارة فلا كان الثمن دراهم معنة
 غير موزونة أو حنطة مثلا غير مكينة لا تصح على الأصح (وربح درهم لكل عشرة) أو فيها
 أو عليها (أوربح ده) بفتح اللهم وهى باله ربيعة عشرة (بار) واحد (ده) على ما قبلها
 فكانه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب إن شاء وأنزوها بالله ذكر لوقوعها بين الصحة وحلها
 في حكمها، ولو ضم إلى الثمن شيئا وأبغى مراوحة كاشترى به مائة واعتك مائتين وربع درهم
 لكل عشرة أوربح ده يريده صحيح وكأنه قال اعتك مائتين وعشرين ووجهه ربح من غير
 حبل الثمن حار وحبث فربح درهم الربح فمن نقد الله العال وبان كان الأصل من عشرة،
 ولو قال اشترى به عشرة واعتك بأحد عشر ولم يقل مراوحة ولا ما يسهده، يمكن عقد مراوحة كما
 قاله الله وحرم به في الأورج ولو كسب ولا حيز ولا حظ كما نأى (و) صحيح مع (المحصة) ولفظ
 لها المواضعة والمخاسرة (كته) ك (عائنة) أي مثله كما مر في شرحه (وخطط ده برده)
 المراد من هذا التركيب أن الأحد عشر يصير عشرة (و) من ثم (يخط من كل أحد عشر واحد)
 كأن الربح في مراوحة ذلك واحد من أحد عشر فبأنه ثمانية فالحق لسعوى وعشرة أخرى من
 أحد عشر حرما من درهم أو ثمانية وعشرة على مائة (وقيل) يخط (من كل عشرة) واحد كما
 يريد على كل عشرة واحد ولو قال يخط درهم من كل عشرة فالحطوط العشرة لأن من يقتضى
 جراح واحد من العشرة خلاف اللازم وعلى والأوجه كما قد تولى رحمه الله تعالى في غيره من
 المراوحة للصحة مع ربح خلافا لبعض المشايخ لم يرد على عدم ربح من إلغاء قوله وربع درهم
 (قوله مثلا) راجع مائة (قوله لم يحج لذكر المثل) ولا يسهده حج (قوله ولا تكتفى بالصحة)
 أنه لا يعم بها قدر ما يجب عليه إذا وربع الربح على الثمن، كذا عاقل به حج وأوجه منه أنه لو عم
 قدر الربح كأن قال تعتك عما اشترت وربع عشرة صحيح، وأوجه من التعليل أنه الأكيد
 بالمعينة في غير صورة المراوحة من التولية والإشراك والمحصه (قوله وإن كفت في باب البيع)
 أى وذلك لأن المولى يتقدم معانسه للثمن الذى دفعه المولى بانبغى لآخره حتى يشترى به
 ويتقدم أن المولى اشترى بخلاف غيره واشترى به لآخره منه عنه شتره حتى يربى به خلافا في
 البيع والإحارة فإن المعائن لما يقضيه البائع أو يوجب وقد عمه تحسنا بالوجه (قوله ولا كان)
 مخرج على قوله ولا تكتفى الخ (قوله على ما قبلها) أى عشرة لأن قال قضية هذا التصريح ربح
 العشرة أحد عشر فيكون مجموع الأصل والربح واحدا وعشرين، لأن بقول لا يربح مخرج
 الأصل بالمحصية على مقضى لغة العربية بل ما يستعمله العرب من لغة العجم يكون حاريا على
 حرفهم وهو هذا عشرة ربح درهم لكل عشرة وكان ما على عليه وربع ده يصير ورثها أحد عشر
 وسأى الإشارة إليه في المحاطة بقول النارج المراد من هذا التركيب الخ (قوله وأنزوها) أى
 ده برده (قوله ويوفى) أى كاد (قوله لم يكن عقد) بل عقد مساومة وهو صحيح وإن حرم
 عليه المكسب (قوله فلا حيز) لشترى وهذا يقع في مصرنا كثيرا (قوله مراوحة ذلك) أى
 الأحد عشر (قوله الصحة مع الربح) أى وإن لم يقصد بمن معنى اللام.

(قوله في نظيره) متعلق
 بالأوجه أو بالصحة وليس
 متعلقا بقوله أفاده والصحيح
 في نظيره رجع الصورة
 من قريضة ما عساه
 وحراده بعض المشايخ
 شرح لاسلام في شرح
 نروس وعلمه فيه بعد
 قول الروض ولا قال يخط
 درهم من كل عشرة
 فالحطوط العشرة منها
 والظاهر في نظيره من
 المراوحة للصحة لا ربح
 ويحتمل عدمها إلا أن
 يريد بمن التعليل فتكون
 كاللام ونحوها انتهت.

(قوله ولو حظ بعد المروم والمرة) أى بعد مدها ، أى لم يرد كما يصرح به قول النجفة بعد عقد المراجعة ، وقول الروم
وعندها بعد حريان امر حجة فيرجح (قوله سوى) أحد البعض أم الكل (هو مبني في مثله الكل دون مثله البعض وعندها
النجفة كغيره أما حيث بعد (١١٠) لا بد من بعض ثمن الشر ، لا يحق ومع انقسام ثمن بالثاني أو للكل فلا بعد

ونكون حينئذ من بيعه أو تعمي في أو على ثمنه فوه ورج درهم (وإذا قال بعثت بما
اشتريت) أو رأس مالى (لم يدخل فيه سوى الزمن) الذى استقر العقد عليه عند
المروم ، وهو المهور من ذلك فيعتبر مدحه فيه من ردة أو نقص كما يعتبر لو دح بلفظ القيام
لأن هذا العقد يقع لا بد من ولو حظ بعد المروم والمراجعة ثم يتعدى المشتري أو بعده وقبلها حار
بلفظ الشر ، دون بلفظ التام سوى ، أحط البعض أم الكل (ولو قال) بعثت (بما قام) أو
تنت أو حص أو ثما هو (على) أو غيره وهن أربع الأدرى فيه (حسن) فيه (مع ثمنه
أخره انكس) لثمن مكين (والبال) معنى البادى عليه ، وعلم مما قرر أن صورة أجرة
الكلان كون اسمي معكلا أو بترم اشترى مؤنه كين لبيع معينة أو بتردد في حجة ما اكسبه
البيع مستأجر من يكتبه ثمنه رجوع عليه إن صدر نقص أو ثمنه حرافا ثم يكتبه بأجرة يعرف
ودره أو بشرى مع غيره مرة بتردها كذا أخره الكين عهدها بصورة أجرة الدلال أن يكون
الثمن عرضا فاستأجر من يعرضه للبيع ثم يشتري سلعة به أو بترم المشتري أجرة دلاله لبيع معينة

(قوله الذى استقر العقد عليه) مبهومة أن هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب
وهو صاهر (قوله بعد المروم) أى و... أصبحت فمرة العرض في زمن الخيار فهل تعتبر قيمة
يوم العقد أو يوم الاستتار قال المنفى في فتاويه أنه لو لم يمتل فيها ويحتمل أن تكون كافي
القيمة أو سم على مبيع (قوله أو نقص) قال المنفى في زمن خيار المجلس أو الشرط
(قوله ووجه) أى من ساع إلى وهو المشتري الأول (قوله بعد المروم) أى لعقد لأول
(قوله والمرة) أى عند المرة (قوله بعد المشتري) أى الثاني (قوله أو بعده) أى المروم
(قوله وقبلها) أى المرة (قوله دون سعة المبيع) أجرة حرج ما حظ بعد المروم لبعض ثمن المشتري
لا يحق ومع نحو النصف حار بالثاني أو للكل فلا بعد مدحه مراعاة مع قيامه لم يقع عليه شيء من
مع اشتراؤه وهى قيد صحة بيع مراعاة بما قام على في صورة حظ البعض حيث ذكر ما تبنى
من ثمن بعد الخط وأقره سم وعكس حمل فوه حار بلفظ المشتري أى حار بعقد البيع بلفظ
المشتري ، لأن قول بعثت بمشتري ولا بد من بلفظ حار على المشتري الثاني وحمل قوله دون
بعت أحياء على معنى أنه إذا كان بعت ما قام على ولم يرد على ذلك لم يصح العقد بخلاف ما لو كان
بعت ما قام على وهو كذا محرم بالثاني بعد خط فانه يصح ويحفظ عن المشتري . وخصص
أن خط لا يلحق في المراجعة إلا إذا كان قبل عقد المراجعة بلفظ التيم وأخير السابق (قوله مؤنه
كيل المبيع معينة) كدراهم مثلا أو بترمه بها من ٢٠٠ درهم حرج

فرع — الدلالة على النافع ، فلو شرطها على المشتري عند العقد ومن ذلك قوله بعثت بعشرة
ساعات فيقول شرطت أن معنى قوله — لما أن الدلالة على ذلك فيكون بعثت فاسدا كذا تحرر وأقره م
واختصه وأخره به أى سم على مبيع (قوله أجرة دلاله لبيع معينة) كأن يقول اشترى به كذا

عقد امر حجة مع لتمام
إذ لم يقع عليه شيء بل
مع اشتراء انتهت وصاها
كلامه كغيره أنه لا يصح
في مثله حظ الكل
قال عند فام على وإن
كان قد بدل فيه مؤنا
للاستباح وصاها انتعيل
أنه لم يقع عليه شيء
ربما حصة فليرجع
(قوله أو بترم المشتري
مؤنه كين لبيع معين)
بمس من حجه ما علم مما
أقره وهو وما بعده
نصوير مستقلة وصورة
اللزام مؤنه التكيف أن
يقول شرطت به مبيع
كذا ودرهم كيانا كقائه
الأدرعى (قوله أو بترم
المشتري أجرة دلاله
المبيع معينة) هـ
لا بد من ما يبنى له حار
الصالح من ترجيح مقالة
الأدرعى هـ من مظهر
البيع بالترام لاداة مقالة
سواء كانت معلومة أو
مجهولة لأنه شرط عليه
أمر آخر وهو أن يدفع
كذا إلى حصة كذا
فليحرر (قوله مستأجر
من يعرضه للبيع) فإن

الأدرعى إن ما ذكر في أخره الدلال والكل حيث يوجب أجرة باستئجار أو جعله وأما إذا لم يسم له
شيء أصلا كما هو العدة فالوجه تحريم ذلك على الخلاف في استحقات أجرة على المذهب لا يجوز الصم لأنه متبرع بالأجرة إلا
أن يحكم بها حاكم أهو وهذا هو حكمه نعم النارج بقوله فليستأجر .

وعمل دخول أجرة من ذكر إذا رتب ثوباً وذها ومعنى قوله دحل أنه تسمى إلى أن يفتول
قام على بكدا وليس المراد أنه مطلق ذلك بدحل جمع هذه الأشياء مع حبلها (واخرس والنصر
والرفاء) سلب من رفات الثوب وهو رفات في ثوبه أو (والضاح) كل من أذرعته للبيع
(وقيمة الصبغ) له (وسائر اللؤلؤ لارادة للامسح) كأجرة السكك والحل وسنن حتى
المكس الذي يأخذه السلطان أو الرصدى لأن ذلك من مؤن التحارة لا ما اسرحه إن عصب
أو أن ولا فداء الحانة ولا فدية وكوة وعلف ولا ستر ما قصد به استبعاد تلك دون الاستباح
و بدحل عصب التسمين وأجرة الصبغ ونحوه من دحل الأرض ومن الشراء ومنها أجرة رتبة ما يشبهه
معصوبا أو آبقا وفداء من اشتراء جانبا جناية أو حبس الثوب ولا بدحل من دحل وأجرة طب
لمرض حدث بعده لوقوعه في مقابلة ما استوفاه من رواتب السبع وفائدة قوله بدحل كذا لا كذا
مع اشتراط تعيين ما قام به أنه لو أخذه بأنه قام بعشرة ثم سلب انتهى من دحل واحد أو مع
ما بدحل حلت الرادة ورعها كما رأى (هو قصر نفسه أو حلال أو حبس) أو حبل أو
صبغ أو جعله يجعل يستحق مفعله (أو يتوقع به شخص لم بدحل حرته) مع التمس في
قوله بما قام على لأن عمله وما نطوق به غيره سمعته وإب كماله ماله وصيرته من قول
متهك بكدا وأجرة عمل أو يبق أو عمل استوعب عن وهو كذا أو ربح كذا (ولقد) في المسح
حتى (ثم) أي السبع قصر وصفة في تحت ثا شربت أو ماله به فداء على (هو جهده) حده
ودرهم دلاله كماله حبل وفاء أيضا ونحوه دحل دحل عليه كان ماله يفتن وهو
عليه فيما يظهر فينبذ رجع بها على الدال وهو رجع على من هي عنه ومثل ذلك ما يقع في
قوى مصره كثيرا من أحد من ربح ربح اسمه شفا من الروح غير المهر ويسمونه بالبيكة
وسبق في الشرح في حرث الصن ما يقصص الصلاد من ذريته ثم هو كذا قال ووجه
ما في النص أنه اشتمل على بيع وشراء فهو شبه من شري حسب شرط أن يحميه إلى ماله
أو ربحا شرط أن يحميه ويقدم له البصر فيهما بالصلاد وأي فرق بين هذين وبين مالوق
بمكة بكدا سلب مع أنه تقدم عن مر الصلاد (قوله أجرة دلاله) أي ريادة على التمس
(قوله كل من لأربعة) أوها الحارس (قوله إن عصب) أي بعد فدية حده على ياني في قوله
ومثله أجرة رد ما اشتراه الخ (قوله ولا فداء الجناية) أي الحدثة عنده (قوله وعلف) أي حرته
ومن أجرة العلف أجرة خدمته فداءه كل ما يحتاج إليه كسقي وكسري ونحوه والمراد أجرة
العلف والخدمة المتأدين لإصلاح السواب ثم الرادة على ذلك التي سلب تسميتها ريادة على المهاد
من كان علفا لتسميتها (قوله وبدحل عصب التسمين) أي وإن لم يحصل لها التمس (قوله أجرة
رد ما اشتراه الخ) أي لأنها من توبع الشراء حلالها فيما عصب الخ (قوله وفداء الخ) أي
و بدحل فداء الخ (قوله بعد) أي الشراء (قوله من رواتب السبع) أي ما استحق استبقاء
من فوائده إن حدث ولا فقد لا تحس منه فوائده ومع ذلك لا بدحل منه شيء (قوله يستحق
مفعله) لا تنافي بين هذا وقوله ولا كأجرة السكك لأن ذلك في إذا كثره لأجله لبعده فيه
وهذا فيما إذا كان مستحقا قبل الشراء ووصفه فيه (قوله أو ماله به) لبيع ويكون فيه
فداء به بالقيمة في جوار الأخبار إن كان من أهل الحرمة وهو سقا ولا فداء عدلين تقومونه

(قوله إذا رتب الثوب)
وإذا (قال الأذرع)
إذا رتب الثوب ولم يرم بعد
في صرحوا شيء يمكن
المولى فرض الكلام فيها
في الترم والشيخ أبو حامد
فرسه فيها يأتى ويعلن
المراد التمثيل انتهى وقول
الشارح إذا رتب الثوب
بعض من باع من حبة

(بطل) البيع (على الصحيح) لجهالة الثمن والثاني يصح بسهولة معرفته لأن الثاني مبني على
(الأول) وليصدق البائع (لزوماً) في قدر الثمن الذي سقر عنه العقد أو ما قام به البيع
عنه مما لو حذر بذلك وصفته إن ساوت قال الأدرعي فصفة كلامه لأصحاب أنه لو انحط
سعر البعثة وكان قد اشترها بسبب أنه لا يبرمه بين ذلك وفي النفس منه شيء (و) في (الأحسن)
أي أصله أو قدره مطلقاً إذا أحل بقبضه قط من الثمن وإن ذهب الركني إلى أن محرم
وحيث ذكره إذا كان خارجاً عن معاد في مثله ، ووجهه مأمراً أن بيع لمراعاة مساواة على
الأمانة لا اعتماداً على شيء بغير اتفاق ورصده بنفسه موصية البائع مع رده أو حظه ولو شري شيئاً
شتم ثم خرج عن ملكه واشتره ثانياً بأقل من الأول أو أكثر منه أحرر وحيث بالأحسين
مهما ولو في غطاءه عن أي هو مفعلي لبعثه فبذلك الكثير من ثمن في بيع عن مواصفة له
الخير أي وقد ناعه مراعاة كما صرح به الجرجري في مختصر روضة . وانوطاًة مكروهة كرهة
بها كافي روضة وهو مشهور والقول بغيره ، مردود ولا ينافي وحيث الأخبار بما جرى
لأنه الملازمة بينهما (و) يجب أن يصدق في (اشترائه بالعرض) وقيمتها حين الشراء
من اشترى به . ولا يصح عن ذكر القيمة لأنه يشتد في البيع بالعرض فوق ما يشتد فيه بالقد

أو واحداً على ما ذكره بعضهم فإن كان في مقدار القيمة إلى أحرم فلا بد من عدلين وفي
شرح الروص ما وافقه وغيره . منه قال الدراري لأبى أن يكون تقوياً منه ل
رجع إلى مضمون عدلين وقال ابن الرقة كفى بذلك من كان عارفاً ، وإلا فهو يكفي عدل
أو لا بد من عدلين فيه فلا بد من عدلين (قوله أنه لا يبرمه بيان ذلك) مقتضى أي
فيمنع أن يحرم بذلك فلا يصح كرهه ويؤيده قوله . وفي النفس منه شيء أن القيمة لو
حدثت عما يوجب التعاقب في القيمة وحيث ذكرها (قوله وفي لأحسن) فقد يؤخذ منه أن
هذا دليل على اشتري خلافه في النوبة والاشراك على ما تقدم اهـ مع على حجج وقول
مع إن الأصل هنا أي في قوله نعمت بما اشترت أو بما فاء الخ (قوله أي أصله) مؤيد
(قوله أو قدره) هي بمعنى الواو ومحل اشتراط ذكر القدر إذا لم يكن ثم عرف ولا اكتفى
بأصل الأصل ويعمل على التعريف اهـ حجج بالمعنى وقد حقه الشارح قوله مطلقاً الخ . إن
أريد بالطلاق أنه لا فرق بين أن يكون ثم عرف يحمل عنه ولا ولكن هذا لا يعين في
كلام الشارح من الظاهر من قوله وإن ذهب الركني إلى أن معنى الإطلاق عدم الفرق بين
كون الأصل راسخاً على المضاد وعدم ريدته وهو لا ينافي الصحة إذا كان ثم عرف يحمل عنه
الأحسن مطلقاً ثم ظاهر كلام المصنف والشارح أنه لا يشترط صحة العقد ذكر لأصل وقضية قول
حجج والثاني ذكر الأصل وصح خلافه (قوله مضاعفاً) أي معاداً ثم لا (قوله أن محرم وحيث
ذكره) أي الأصل (قوله ووجهه مأمراً) أي من قول مصنف لصدق الخ (قوله وفي الخبر)
أي المشتري (قوله كافي الروضة) أي أن صرح بها أو بما يدل عليها كما تقدم (قوله ولا ينافي) أي
لقول بالكراهة (قوله وحيث لا حار) أي حيث يجب عنه أن حر (٧) أنه وإن عبره فاعلمه
برودة ثم اشترى بها لا تنافي الملازمة بينهما أي بين وحيث الأخبار بما جرى وكراهة انوطاًة .

(قوله مضاعفاً) هو مضاعفة
للقدر إذ هو مقل لتخصيص
الركن الثاني أي الذي
تبع فيه شح الأدرعي
فالمعبر في قول الشارح
ذكره راجع إلى القدر
وغيره أنه يبرم من ذكر
القدر ذكر الأصل (قوله
أي وقد ناعه مراعاة)
قصته أنه لو كان عبارة
لأخبار وحيث لم ينف الخط
بما في التمسك كما إذا أحرر
بأنه وكان قد اشترى منه من
وكان الخط عشرة من
الدنة وفيه وقفة (قوله
لا تنافي الملازمة بينهما)
أي لأن الكلام في حكم
المواصفة من حيث هي
وإن كان بعد حصولها
يلزمه الأخبار بها أي
فاندفع قول الركني إن
القتل يموت بخير لم يشتر
بالكراهة بل بالتحريم
كما أشار إليه صاحب
الاستقصاء وهو الذي يظهر
لأن ما ثبتت الأخبار بحج
إظهاره كالمصنف وقوله عليه
في حرم النوى بالكراهة
مع تقويته القول بشوب
الخيار بغير اهـ .

(قوله على ما جزم به)
 (السبكي الخ) صريح هذا
 التبري أن يعتمد قول
 التولي خصوصاً وقد أوردته
 بأن تعليل الأصحاب
 صريح في موافقته وبهذا
 يعلم ما في حاشية الشيخ من
 أحده من تقديم الشارح
 لكلام السبكي أنه يعتمد
 إذ لا إجماع مع التبري
 (قوله ولا مبالاة بارتفاعها)
 أي ولا بانخفاضها (قوله
 في الحدوث بقصصه لمبيع)
 أي ولأن العرض يقتل
 بالعيب مطلقاً كما في شرح
 الروض وإجماعاً يقتصر
 الشارح على تعليل الحادث
 لأنه الذي في المتن (قوله
 ولو لم يذكر ما وجب
 الإخبار به) عبارة التحفة
 ولو لم يبين نحو الأصل
 تخير المشتري انتهت
 ويجب حمل كلام الشارح
 عليها وإلا فافهم المتن بعده
 (قوله شيء تبين به) أي
 يتبين كونه بغيره (قوله
 فتدليس) جرى على الغالب
 فلا يرد في قوله وإن عذر
 (قوله الذي اشتري به
 مراجعة) الطاهر الذي
 اشتري به وبيع مراجعة
 فاعل لفظ وبيع سقط من
 اللمعة على أنه لا حاجة
 إلى قوله مراجعة (قوله
 قلت الأصح صحته) أي
 بالمائة فقط .

ولا فرق في ذلك بين بيعه مراجعة بغيره أو بغيره كما قلنا وإن كان الأسوى إليه غيره وإن
 التصويب أنه إن باع فقط المراجعة اقتصر على ذكر المراجعة وإن كان ينعرض لها المتعدد فالتولي يجوز
 المبيع به مراجعة وإن كان غير قيمته على ما جزم به السبكي تبعاً لماوردى . وقال التولي : لا فرق
 بينهما وتعليلهم صريح في موافقته . قال السبكي : لو اختلفت قيمة العرض في زمن الخيار فهل
 تعتبر قيمته يوم العقد أو يوم الاستيفاء . ثم ذهب على أن فيها وتضمن أن يكون كما في المراجعة اه
 ويعتمد الأول فقد قال في المسألة به بذكر قيمة العرض حين العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك
 (و) في (من العيب) التبري و (الحدوث عنده) بأقواله أوجانية تنقص القيمة والعيب
 لا اختلاف العرض بذلك إذ يحدث ينقص به المبيع عما كان حين البيع وفي أنه شيء غير
 به ثم عذر ورعى به وفي أنه شراء من محجور أو مدينه لغيره أو ما يطالب بهه ومثل ما إذا اشتراه
 ما أكثر من قيمته بغيره خاص وما أحده من نحو أن أو صوف موجود حاله العقد . ولو أخذ
 أرض عيب وبيع فقط المراجعة حط الأرض وتسقط ما ذكره في صورة الحال من عيب واحد
 أرض وبوم يذكر ما وجب لإخبار به ثبت الخبر كما مر (في قوله) اشترى به (منه) وبيعه مراجعة
 (فإن) أنه اشترى به (بغيره) حصة أو إقرار (بالأمر أنه يحط الرأفة ورأفها) لأنه يملك ما اعتبر
 الثمن لأول كما في المراجعة . وذهب لا يحط شيء لأنه قد سمي عوضاً وعقد به والبيع صحيح على التوطين
 أي يدين به ما أتت به على سبيل فلا يحط (في قوله) (و) الظاهر على الحط أنه (لا خيار للمشتري)
 ولا لا مانع أي وإن عذر سوء أو كان بغيره وإنما لا مانع من إرضاء الأكثر فالأصل
 أو . وأما الداع فتدليسه والذي ثبت الخيار لأنه قد يكون للمشتري عرض في الشراء يثبت
 به ما لإقرار قسم أو إجماع وصية أو مانع لأنه لا يرد له ما سأل قال السبكي وهو على الأول (ولو رعى
 أنه) أي الثمن الذي اشتري به مراجعة (منه) وعشره (مثلاً) وثمة عائد فيه أو لا شيء منه
 (ووافق المشتري) على ذلك (ثم يصح البيع) الواقع بينهما مراجعة (في الأصح) العقد قبول العقد
 زيادة بخلاف النقص بتدليل الأرض (قلت الأصح صحته ، والله عذر) كما وعطى الرأفة وما عذر
 به الأول مردود بعدم ثبوت الرأفة لكن ثبت الخيار بالدفع .

(قوله ولا فرق في ذلك) في وجوب الصدق بالشراء بغيره وذكر القيمة (قوله وإن لم يجر
 به حقه) معتمد وهذا قد حاش ما قدمه في قوله . ثم المنقوض فلا يصح التولية معه ولا بعد استيفاء
 الخ وحاش حقه مقابل المثل . ويمكن الجواب عنه بأنه لا تنافي بينهما كأن يدل ما تقدم في بيان
 يستحق المولى المطالبة على المتولى وما هنا في بيان ما يجب الإخبار به وخصف به رخصة في الثمن
 زيادة ونقصا (قوله لا فرق بينهما) قال حجج . وهو ذووجه وقصة سياق الشارح اعتماد الأول
 حاش قدمه ولم يذكر ما يشعر بفرح الثاني سكت فوبهها ونفسه الخ قد يشعر بفرح الثاني
 (قوله ويعتمد الأول) خلافاً لحجج (قوله ولا مبالاة بارتفاعها) أي أو انخفاضها (قوله ولو أخذ
 أرض عيب) أو أرض حصة على المبيع بعد الشراء كما في الأنوار ، فله سهم على مبيع وقوله
 الشارح (قوله يثبت الخيار) أي فوراً لأنه جبر عيب (قوله كما مر) أي حاش ما ع مراجعة
 (قوله بما عذر) أي عذر الرأفة ورأفها (قوله فتدليس) أي لأن الغالب عنه ما شترى
 به وإلا نافي قوله قبل وإن عذر (قوله قال السبكي) مبنى على الثاني .

وإن راسوها موضع العدد الأول في دون الثاني حتى يثبت النقص لأنه هناك ماثلت كندته ثلثي
قوله في الـقدمائة وإن قدر ورجع إلى النقص وهذا قوي خاصة بصدق المشتري له حريته
بالحجار والمشتري يسقط إرادة (وإن كندته) المشتري (وإن يبيع) النفع (خاصة) الذي ادعاه
(وحدها محملاً) صرح به (لم يسل قوله) لأنه جوع عن حق آدمي (ولأنه) إن أفهمها على
العقد لكندته لم يقوله لأن ويصدق ما لو كان داراً ثم سعى فيها وقف عليه أو أنها كانت غير
مملوكة له ثم ورثها حيث سمع دعواه وتبين سنة إن لم يكن صريحاً حين بيعها بأنها ملكه كما
ويشهد حسنة أنها وقف على النفع ودرسته ثم القراء وبصرف له العقد إن كتب نفسه وصديق
لبنه بأن العذر ثم توضح من يوقف واللوب الدليل له ليس من بعده فادعاهما قوله وممكن الجمع
بينهما لأن لم يصرح حال البيع ما ثبت فيه سمع سنة. وما هذا فالنقص شيئاً من قوله ولم يصدق
بأنه يبيعون سنة بل ما يجب كادون (وله حذف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) أي أن
عثن منه وعشره لاحتال إقراره عند عرض النقص سنة والثاني لا كما لا تسمع سنة وعلى الأول

من حذف ذلك والإدراك على النافع سنة على أن النقص محدود كالإقرار ويثبت للمشتري الخيار
من إقصاء العقد على ما يجب عنه وصرحه قال الشيخ: كذا أصحوه وقضية قولنا إن البيع
مردوده كالإقرار أن يعود فيه ما ذكرنا حال النقص في شيء فلا يثبت للمشتري بل النافع لعدم ثبوت
الردده وهذا هو المعتمد كما دل في أنوار إيه حق. فإن وماذا كراه من إنفاقهم غير مسلم
من إنفاقهم والتوى والله إلى أن يردوه أنه كالتصديق ولم يتعرض الكثير لحكم الردة وقد طالعت
رهاء ثلاثين مفسراً من فصر وهو من غير أحد الخبير إلا في التامل لأن الصانع، وقد بوجه
مناقضه بأنها ليست كالإقرار من كل وجه كما فهم من كلامهم لآتي في المناوي، وعلم مما تقر أن
قول الشرح مع إلهامه وبشري حنفية لحذر مني على أن رجوع القائل بثبوت إريادة إنما على
الأصح فلا يثبت له وينفع لحال كما مر (وإن يبيع) صلته وحدها محتملاً كما في كتب على سنن
وكيفي أنه اشتراه كذا فإن كندته وبسبب في ترجمة حر مني أني سلطت من ثم منعت إلى غيره

(قوله وإنما راعوا هـ)

يعني في منتهى استند

بالرددة (قوله كما ويثبت

حسنة) أي وإن صرح

حال بيعها بأنها ملكه

بدليل قوله وإن كتب

نفسه (قوله وقد بوجه

ما قالوه الخ) من كلام

الشارح وما قبله من كلام

الأنوار فكان ينبغي أن

يقول عقبه اهـ.

(قوله وإنما راعوا هـ) أي في لزوم أنه مائة وعشرة الخ (قوله حتى ثبت النقص) أي الذي
ادعاه النافع أي فيراد في الثمن (قوله حرمه) أي سائق بالحجار. قال الشيخ عميرة: وأيضاً
فإن إرادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السابق فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر (قوله
بأنها ملكه) أي لأن صرح بذلك لم يقل دعواه ولا سنة. ومحمد إذا لم يذكرنا ولا للتصريح
فإن ذكره كان قد كتب سنة أو أضافه المبيع على غيره فليس ذلك منه كادكره انشراح في
باب خوله بعد قول النصف ولم يراع عداً ثم اعني ما بين الخ في بعض المسح المعتمدة وعبارته
وساخر من محل الخلاف إذا لم يذكرنا ولا لأن ذكره كان قد كتب عنقه وسنة أو أضافه على
غيره فيسمى سائقاً قطعاً اهـ (قوله فالتقص شيئاً الخ) قال سم على جمع قوله فالتقص الخ
قد يقال والتقص هـ شيئاً من قوله وهو دعواه أنها وقف أو كانت ملك غيره فإن هـ القبول
مما قص لبيعه لا أن يقال لما كان الوقف والموت ليساً من فعله وقد يخفى كل منهما عليه لم يجعل
ذلك ساقطاً (قوله على ما يجب عنه) أي النافع (قوله كما في أنوار) لا ردسبي (قوله فإن)
أي صاحب الأنوار (قوله وقد طالعت) من كلام صاحب الأنوار (قوله رهاء) أي قدر (قوله
وللبيع الخيار) أي ويثبت للبايع الخ.

(وله التحليف) كما مر لأن ما به يحرك من صدقه أن حلف مصادك وإلا ردت (والأصح)
على التحليف (سماع بينه) أن اتفق مائة وعشرة لظهور عدله . وإلا في لالكسسه
لف ، ولو انتهت بشرط نواب معلوم باع به مراحمه . وانتهى بلا عوض أو ملكه بارت أو وصية
أو نحوها ذكر القيمة وباع بها مراحمه ولا يبيع بلفظ الفم ولا الشراء ولا رأس المال لأن ذلك
كذب وله أن يقول في عدله هو أحره أو عوض جلع أو سكاخ أو صالح به عن دفعه على تكدي .
ويذكر أحره التل في الأحرار ومهره في الخلع والسكاخ . ولدية في الصلح . أن يقول قام على مائه
هي أحره مثل در مثلا أو مهر من مراثة أو صالح عن دية وبسكها ولا يقول اشترى ولا رأس
المال كذا لأنه كذب .

(إِسْب) يَع (الأصول)

وهي الأرض والسحر (والتجارة) جمع ثمر وهو جمع ثمرة وذكر في الباب عنهما بطريق السبعة
بدا (قال نعمت) ورويتك هذه لأرض والساحة وهي المقام بين ذنبيه ،

(قوله، لأصح سمع بيته)
أى وإذا سمعت كان
كتسدين المشرى فيما
ذكر فيه كما نقله النور
والريادى عن المتولى
عمره .

[باب الأصول والتجار]

(قوله عليه السلام) أي الثمري (قوله بحرك من صدقه) أي تنويه (قوله والأصح على الحديث) أي إذا قلنا له الحديث ومعلوم أنه لا عذر عند إقامه السنة (قوله يهوى عذره) قال حجج وهدى فأقرب ما هنا أيضا أن عبد السلام فيمنع ما عدا مفراته بالرفق من الذي أنهى وأهم سنة ثمة عتق من البيع ثمة ثم قال أي وإن لم يذكر لإقراره بالرفق عدا ما عدا نفسه إذ لا خلاف أن العيب قد يطلق على عهده أنه عبد فلا وعلاؤه وقصته أنه لا فضل له لكونه حر الأصم ويتعنى قوله بعد سليمة عن ما إذا لم يند عسر كحديث طهلا (قوله ما عدا) جواب لو (قوله أو يحوهم) كالمعنى والصدقة (قوله ذكر العمة) أي فقالوا منه فلا موضع خ كان يقول حدث هدا قيمته وهي كذا ورخ درهم لكل عشرة (قوله أو صلح عن دية) للولفق لما من أن يقول من دية الخ .

(باب) يمع (الأصول والثمار)

(قوله وهي الأرض الخ) سب للبرد بالأنفول هـ وإلا فهي جمع أصل وهو لا يختص بماد كره
هـ لأنه لغة ماضي عليه عمره (قوله وهو جمع ثمة) وجمع ثمار على عمرو وثمر على ثمر ككسب
وكتب وعسى وثعاق ثم ما نقرر صريح في أن الثمر جمع وقد اختلف في مثله في يفرق منه وبين
وحده بطاء فخر هو اسم جمع لا جمع وعليه فكل التباس أن تقول الشارح وهي جمع ثمة
وفي المصاحح الإبل اسم جمع لا واحد لهما من لفظها وهي مؤنثة لأن اسم الجمع الذي لا واحد له
من لفظه إذا كان لا يعقل يرميه التأنيث ويدخله الهاء إذا صغر هـ ومفهوم قوله لا واحد
له من لفظه أنه إذا كان له واحد من لفظه كماها لا تنعين فيه التأنيث (قوله غمرها) أي من
الحفاة والمراسة وبيع الزرع الأحصص والعربا اه تكري (قوله نظربق النعصة) قد يكون نظربق
أصانة وإن لم يرحم له اه سم وهو حواش (قوله إذا قال تعثت) أي تحصن ولو وكلا ما دوناه
في بيع الأرض من عمر نص على ما فيها أحدا من كلام سم الآتي ويسمى أن مثله ولي المحصور عليه
س أي لأنه نائب عن المولى عليه شرعا فعنه كتعطه (قوله وهي الفصاء) أي الساحة لغة

أو العرصة (أو السقعة وفيها ماء) ولو شراها كس لا يدخل الماء الموجود فيها وقت البيع بل بشرطه بل لا يصح بيع مسطحة وتابعة كما مر آخر الزمان لا بعد الشرط وإلا احتلظ الحادث بالموجود وأدّى لطول التراجع بينهما (وشجر) مات رطب وإن كان شجر مور كما ذكره المعوى وصححه السكي (فالذهب أنه) أي ما ذكر من الماء والشجر (بداخل في السع) فتوته فاستنع (دون البرهن) لصعته ويطحن بسبع أحد من العلة كل ناقص للملك كوقوف ووصية وغوص حلق وإصداق وصح وخره وبالرهن كل ما لا يفسد كعارية وإجارة وقرار كما اقتضاء كلام الرافعي .

(قوله والعروة) قال في التاموس والعروة كل سعة من الدور واسعة ينس فيها ماء اه سم على حج ومه نعم أن الفقهاء لم يستعملوا العروة والسحة في معاصم المعوى بل شأروا أن الأمانة الأربعة عرفاً معنى وهو السعة من أرض لا ينفيد كونهما من الدور (قوله وفيها ماء) وخرج عنها متى حصد فادخل الحقل في السع دخل ما فيه ولا فلا وعلى الذي يحمل قضاء العراى أنه لا يدخل ما في حدها وفي رداد العراى ماء أيضاً على مجرى ماء شجر قال منسكه السع فهي للمعوى وإن كان له من الأجزاء أي فقط فهي للسع (قوله ولا يشترطه) وهو الص عنه (قوله وشجر مات) لا مقفوع ولا حاف (قوله وإن كان شجر مور) اه أحداه عابه لأنه لم يجر العادة فيه بأنه خلف وغوب الأرض فيقتل فرعاً وهو أنه كالفرع لدى يؤخذ دفعة فلا يدخل وكالتش لدى سئل عاده (قوله ويصحب بالبيع الخ) انظر حمل الحفلة ولا يبعد أنه كالسع لأن فيه بقلاً وإن لم يكن في الحقل فليس من وصفه لأنه دخول الوصية مع أنها لا تغل فيها في الحال فاستعمل وقال اه إن التوكيل بسع الأرض يدخل فيه ما فيها من نحو ماء وشجر واستدل بأن بعضهم قال إن سع يوكيل كبيع ذلك فيجر اه سم على مباح وفي حج ماصه وألحق كل مما ذكر التوكيل فيه وفيه نظر والفرق المذكور يسارع فيه فالله ينجحه أنه لا استناع فيه اه (قوله ووصية الخ) وعنده هو أوصى له أرض وفيها ماء وشجر حال الوصية دخل في أرض بخلاف ما لو حدثا أو أحدهما بعد فعل من المالك كإلى ألقى السيل بدر في الأرض قبل مات أوصى وهو موجود في الأرض فلا يدخلان لأنها حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيحتص بها الوارث ويؤيده ما قالوه في الوصية من أنه لو وصى له مائة حنظل ثم حتمت ومات أوصى ثم قبل الوصية له الوصية كان من الوارث لحديثه بعد الوصية (قوله وصح) أي وهبة وبقي ما لو وكله في هبة الأرض عما فيها فهو الأرض فقط أو عكسه فهل صح أم لا فيه نظر وأقرب الصحة أنه أدل له في شئين أي أحدهما دون الآخر وهو لا يصر لأنه بقي له بعض التصرف فيه ولا شكل عنه ما لو وكله في سع دار فباع بعضها لم يصح لأننا نقول بانحوى الصرر في هذه دون بيت وأما لو وكله في إيجار أرض وأطبق ما آخره مع ما فيها من لأبيه وغيرها فالله يظهر صحة الإجارة في الأرض ومصادها في انصم اليها لأنه جمع في عقد واحد بين ما يصح وبين ما لا يصح فتدنا صحة الإجارة بالفسط من المسعى باعتبار ما يخص الأرض من أحدهما (قوله وأجرة) أي أن جعل الأرض أجرة بخلافه ما لو آخرها فلا يدخل ما فيها كما ترى .

وهو الأقرب لسانه على العين وإن أفتى الفصل أنه كاسع . والثاني يدخلان لأهما للدوام
فأشبه أحده الأرض وهذا بلحقان بها في الأحد بالشمعة ، ولو قال بما فيها أو بحقوقها دحل
ذلك كله قطع حتى في نحو رهن أو دون حقوقها أو ما فيها يدحل قطعاً . أما الشجر الياس فلا
يدحل كما صرح به ابن الرقعة والسكي وغيرهما ، وهو قياس ما أتى من أن الشجر لا تناول عصه
الياس ، ولا شئت أن دحل العنق في سم الشجر أقرب من دحل الشجرة في اسم الأرض ،
ولهذا يدحل العنق الرطب لا خلاف ، ولا بشكل تناول الدار ما أتى منها من وتله ونحوه كما
سبق أتى لأن ذلك ثبت فيها فلا تنزع به منها فصار كحطب ، بخلاف الشجرة الدسة ، ومنها
في ذلك المقابلة لأنها لا تزدل للدوم فاشبهه فتمتع الدار . نعم إن عرش عليها عرش لعب ونحوه
أو جعلت رعاة لحد أو غيره صارت كالوحد فدخل في البيع ، ولا يدحل في سم الأرض ميب
لها ، وشربها من القعدة والنهر الملوكين إن لم يشترطه ، فإن شرطه كأن قال بحقوقها دخل وإن رد
الخارج من ذلك من الأرض ، ثم لا بد من أن يدحل في دحوله به عليه السكي وغيره ،
ويسترق مالهوا كبراه هراس أو ررع حيث دخل ذلك مظان ، لأن الشمعة لا تحصى مدونه

قال الدميري : ومع ذلك في بيع الأرض السواق التي تشرب منها وأنهارها وعين ماء فيها كما
مرت الإشارة إليه ، وعدم ما تقرر أن تعبر المصنف بوجهه صحيح سماع في العرسه لأنه
تقدمه شرطه بأنونه وهو كاف في نحو ذلك فحفظ القول أنه غير سماع فيها لعدم تقدم شرط عليه

(قوله وهو الأقرب) رجع إلى إقرار (قوله لسانه) أي الإقرار (قوله والثاني يدحلان) أي
في الرهن (قوله ولو قال) أي قال بملك أو نحوه أي في قوله حتى في رهن الخ (قوله عا فيها)
أي حتى الأشجار المقولة والياسة في يظهر ويرد فيه سم على حج (قوله دحلان) أي
قطعاً (أي سواء كان علماً بذلك أو جاهلاً) (قوله أما الشجر) محتمل قوله رطب (قوله ولا يدحل)
هل إلا أن يقول عا فيها أولاً فيه بصره سم على حج أقول الأقرب لدحل لأنها لا
على شجرة الدار ، وهي و قال فيها ذلك بعد رؤيتها دحل (قوله في سم الأرض) أي في سم
لأرض بالسمية بها (قوله ولا بشكل) أي ذكر في الشجر الياس (قوله فاشبه) أي المقابلة
والياس (قوله نعم إن عرش) هل يلحق بذلك مالهوا عبيد منهم دسة ولا بدع بها
رطب لدوم ونحوه فيها فيه بطل والإلحاق محتمل من لا لا اعتداد ذلك بمراله النهر ش (قوله و
جعلت دسة) أي بالعلل دسة ، ويدل على أن مثل ذلك يثبت به (قوله مس لـ الخ) صرح
لجيم وكثير السنين وسكون اليه مثل رعيه قال في لصاح ونسل بحري السيل ، والجمع
مسيل ومس يسمي ، وربما قيل مثل رعيه ورعيه (قوله وشربها) كسر السين
أي نصيبها (قوله والنهر الملوكين) قضية كلام سم على حج أن مدسته الدرع من التي
من الماء اسبح ينتل للشترى منه لا شرط ، وقد يجهل قول لشرح الملوكين (قوله حيث
يدحل ذلك) أي اشرب ومسيل الماء (قوله مصقاً) أي شربه دحونه أو أصعب (قوله وعين
ماء) أي حيث كانت المسكورات في الأرض . أما وكاتب خارجة عنها فلا تدخل ولا شرط
كما هو ظاهر ، ونحوه من كلام الشارح عليه جعل قوله فيها خلاص من ثلاثة فيه (قوله كما مرت
الإشارة إليه) أي في قوله والمراد الخارج .

(قوله والثاني يدحلان)
ظاهر هذا الصنيع أن
الخلاف إما هو في الرهن
وإن فيه طريقين أحدهما
عديد دحلان الشجر
فيه . والثاني دحلانها
وليس كذلك بل الواقع
أن الخلاف في البيع
والرهن على ثلاثة طرق
وأشهرها ، ومشؤه أن
الشافعي رضي الله عنه
نص في البيع على الدحل
وفي الرهن على عدمه ،
فهم من قرر المصنفين
وفرقي بينهما من لقوة في
البيع والمصنف في الرهن
وهذه الطريقة هي التي
احتارها المصنف ، ومهم
من جعل في كل من البيع
ورهن قولين بالنص
والنحرع ، ومهم من قطع
بعدم الدحل فيهما أي
مصنف نص البيع ، ومهم
من قطع في البيع بالدحل
وأخرى في الرهن قولين
وما في الشارح يوفق هذا
لأنه لكنه لا يأسه
ما بعده فتأمل (قوله فيها)
سارعه قوله السواق وما
عنده سلبس قوله كما
مرت الإشارة إليه .

ولا ما يقتضي الرّبط (ووصول السفل إلى السّوق) في الأرض (ستين) أو أكثر أو أقل وإن
 لم يبق فيها إلا دون ستة كما في جماعة منهم إروايني ، وسنله عن نصّ الأئمّة . وقال الأديب :
 إنه لذهب ، وحرم به في الذّبور بحيث بحر مرة بعد أخرى فتغيره جرى على الغالب ، والصّابط
 ما قلناه (كالقنّ) بالنّسبة والبناء للثّناء ، وهو ما يقطع للتّواب ويسمى القوط والرّطبة والصّفصة
 تكسر الدّمين ويذهب منه والنّسب أصلا محجمة ساكنة ، وقيل مهملة (واهند) سلتة والقصر
 والنّصب العرسي وإن لم يعرف ، ومنه نوع لا بحر إلا مرة واحدة والقنن الحجارى والنّحر حسن
 والثّناء والطّبخ وإن لم يبق غير غساراً من شأنه ذلك والنّصع والكرفس والسّمسج
 (كاشعر)

(قوله سول الأشجر والبد) (١) ووجه ذلك أن الأشجر والبداء من مسمى السّتان فدخلتا
 في رهنه دون رهن الأرض لأنّها ليست من مسمياتها .

فرع - أي بعضهم في أرض مشتركة ولأحدهم نص خاص به أو حصته فيها أكثر منها في باع
 حصته من الأرض منه يدخل جميع الباقي في ذلّوى حصته في الثّانية لأنّه باع أرضاً له فيها شجر
 ويرتّب أن الشجر في الأرض حازقه أي وما عدا ذلك لا يدخل لأن الشجر ليس في أرضه وحده
 بل في أرضه وأرض غيره يدخل ما في أرضه فقط وهو ما يخص حصته في الأرض دون ما زاد عليه
 من في حصته فتركه في حجّ قوله ما زاد ينبغي أن يبقى بلا أجره لأنّه وضع بحق ، وقوله ويرد بأن
 الشجر حازه كسب عليه سمّا إنا قلنا بهذا الطاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقام
 منه في الشجر من الآخر خرج بشجرى الجانب الذي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يعمه
 من ملكه ما زاد في السّبع من الشجر وهو سبعمائة مثقال لا شجره بل كان رهنه كدّنه اه .
 فقول القيس نه كدّنه فيبقى لا شجره (قوله مرة بعد أخرى) أي أو واحد ثمّ مرة بعد
 أخرى . ولو رده كان أولى كما فعل النّبي في شرح ماله (قوله بعد) أي سبعمائة (قوله
 واحد مثقال) أي من قوله حيث خرج مرة بعد أخرى .

(قوله الدّمين) اه . تكسر
 السين .

فرع - سئل من يدرس عن اشترى به في زرع يحجز صرارا فجاب بأنّه يدخل الإناء
 به من دون الخاء ساهره ، ولا يتم شرط البيع . والحاصل أن الإناء بالنّسبة لما فيه كالأرض
 بالنّسبة لما فيها اه سمع عن موهج ومن قوله والحاصل أنه يتم أن الكلام فيما لو أطلق في بيع الإناء .
 أمّا ما كان يفتى له ، وما فيه كانت الحرة الظاهرة من جملة السّبع فلا يحتاج إلى شرط قطعها بل
 فيصبح (قوله وفي مهملة) أي مفتوحة اه حجّ (قوله واهند) أي الدّمين اه عمرة . أقول
 عن إرداه ما يسمى في عرف قلا ، وعمرة شيئا يريد أن يردّ قوله وأنصون الدّقل هو حصص وت
 الأرض . قال في الصّحاح . كل ما احصرت له الأرض فهو ثقل (قوله والسّوق) كسر السين
 شرح إرداه وما في الخطب ولم نعرضا لأنّ هل هي ساكنة أو مفتوحة ، والأصل السكون
 وبصرح به فتفسر التّموس على كسر السين وعدم نعره لأنّ من فاعله يرد ، أطلق
 بحرف شاق ولم يبيده كل ساكن (قوله ومنه نوع لا بحر) أي فلا يدخل في السّبع (قوله
 والنّصع) في المختار النّصاع اه وكذا النّصع مقصور منه اه وفي التّموس والنّصع والنّصع كجهر
 وهذا أو كجهر وهو للجوهرى ثقل معروف ، وقوله أو كجهر : أي فقط ، وبعبارة الصّحاح
 (١) قول المحشّى قوله سول الأشجر الخ ليس في شرح النّشر التي تأييدها سول الخ .

لأن هذه المذكورات تراد للشرب ولو لم قد حل في نحو البيع دون نحو زهره والثمره الصاهرة
والجزء الموحدة عند البيع للنابع كما فهم من قوله أصول النقص يجب شربه فطعمه وإن لم يسلما
أول الحر وانقطع لئلا يريد فيشبهه لبيع بعد تحريف الثمرة التي لا يجب احتلاطها فلا يشترط
فيها ذلك وأما غيرها فكالحل كما فهم مما يأتي ، وما ذكر من اشتراط الطعم هو ما حرم به
الشيخان كالنعوى وغيره وعسر كثيرين وجوب الفتح من غير اعتبار شرطه محمول على ذلك .
قال في التتمة إلا القصب أي المدرسي فهو مذهب كما في لأدري ومن سلكه الأصول فطعمه
فلا يكاف قطعاً . أي مع شربه قطعاً حتى يكون قدرا يمتنع به . وهو منه من قطع من أول
قطعه ينفك ولم يصح لشيء ، وقول جمع يعنى وجوب القطع في غير القصب عن شرطه مـرود إلا
أن يؤول وشجر الخلاف كما قاله القاضي الحسين منه ما يقطع من أصله كل سنة فكالقصب ونحوه
حرفها معروف ، وما يترك ساقه ويؤخذ أعلاه فكالثمار . ومن استأذ الأستاذ وهو معناه قول الأديري

النبايع مـدة معروفة ، وكذا البيع مقصور منه . والبيع بالنقص الظاهر هـ فافهم أن النبايع
لصمتان لا يمتنع على استله معروفة ، بقول القاصي . أو كغيره وهو معد في انقضاء الصبح على
أنه كغيره لا يكفه دوام هـ (قوله لأن هذه المذكورات تراد للشرب ولو لم) لاسل جامع
الدوام مع أن مدته قليلة وإن أخذ مرة بعد أخرى ، لأن أصول ما كان بعد في مثله أحد ما ظهر
مع ثناء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذا في ما يؤخذ دفعة فانه وإن طالت مدة إدراكه
ما يؤخذ دفعة فثمة لمعة لدر التي تؤخذ دفعة واحدة (قوله والجزء) تكسر الحميم (قوله
فيشبهه لبيع) أي وهو آخر القطع وحصل الأشياء واحتساب في ذلك ، قال الأستاذ على شيء هناك
ولا يصدق صاحب اليد كما يأتي (قوله وأما غيرها) أي عند أصول النقل المذكورة من أصول
ما يؤخذ دفعة واحدة (قوله فكالحل) أي فلا يدخل (قوله محمول على ذلك) أي شرطه (قوله
فهو بالمدية) أي وينفكها أصل (قوله فلا يكاف قطعاً) وقد يقال أي مـدة في شأنه مع أن
ريادة للشرب ، وقد يجب أن ريادة الظاهر بعينه بحيث يمنع به للنابع لأنها تولد من
مسكه فليت من وقد ذكر من هذا الجواب أحد مقصود هذا الكلام ثم بعد ذلك تردده في بحر
تهبى سم على مهج (قوله حتى يكون قدرا) أي ولا أخره عليه مدة ثمانية (قوله لا
أن يؤول) انظر بماذا يؤول ، وقد يقال يؤول محمول وجوب القطع على وجوب شرطه كما مر
الإشارة إليه في قوله محمول على ذلك (قوله وشجر الخلاف) تكسر الحاء والحديف كما يأتي وهو
المسحوق الآن بالنسب (قوله كما قاله القاضي) مقصود هذا وما يأتي أن شجر الخلاف ليس في التتمة
وعارة الريدي نصها . وعارة التتمة الثالث حوت العادة بقطع القصب والخلاف ، فحكم فيهما
على ما ذكر فيدحض عروقها في العقد دون الظاهر إلا أن يمارق الررع في شيء وهو إذا كان الصاهر
من القصب مما لا يمكن الاستماع به إذا قطع في الحال لا يكاف انقطع حتى يبيع حالا بسلح لا يمتنع
كالتمر على الشجر اهـ فقد صرح أن شجر الخلاف في التتمة كنهه مـدكر فيه أنه لا يكاف قطع
ما ظهر من الخلاف إلا إذا كان قدرا يمنع به وما ذكره الشارح عن القاضي ينفك من ثم عـه
له دون التتمة (قوله ونحوه) انظر نحوه ما هو ، ولعل مراده نحوه ما لا يمنع به صغرا (قوله
يترك ساقه) أي من الخلاف (قوله فكالثمار) أي فيدخل .

(قوله يجب شرط قطعها)
أي إن غلب اختلاطها
بدليل التعليل وبدليل
غيره (قوله) وأما
التي لا يعلل اختلاطها وهذا
لا حاجة إليه مع قوله إمار
والثمره الصاهرة الخ لأنه
عنه وسدده أنه تابع في
هذا الموضع وشرحه حتى
في قوله كما فهم مما يأتي
وهو بعيد عن هناك كما
يعلم من ترجمته لهذا (قول
من غير اعتبار شرطه)
يعنى أنهم قالوا إن وجوب
القطع يعنى عن شرطه كما
فهم من قوله الآتي وقول
الذي هو مكررمع هذا وما
هذا عبارة شرح الروض
والآتي عبارة التتمة جمع
الشارح بينهما مع إغناء
إحداهما عن الأخرى ولا
يخفى ما في الحل المذكور
(قوله فكالقصب ونحوه)
يقرأ ونحوه بالرفع عطفا
على الكاف في قوله
فكالقصب عطفت تفسير إذ
هي معنى مثل واللامستثنى
إنما هو خصوص القصب
لا غير كما يعلم مما يأتي
في كلامه كغيره .

(قوله ورجح هذا) أي السكي (قوله وقرئ به) أي بين السك على ما رجحه فيه من عدم اعتبار

و ظهر من اختلاف كلامه في هذا التفصيل وقد عثر من السكي ما من من شأنه انقص
شأنه إما أن يصير الاستماع في السك أولاً بعد في السك ورجح هذا وقرئ به بين بيع الثمرة قبل
بدو اصلاحها بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعترضه الأدرعي بأن ما صهر وإن لم يكن مسدداً يصير كبيع
بعض ثوب سقن شتعه وقرئ الشيخ بأن انقص هنا متأناً بالتحية وتم متوقف على فعل
استوقف على التمتع المؤدى إلى انقص ، ثم حجب عن اعتراض السكي بأن تكلف السك قطع
ما يستلزم يؤدي إلى أنه لا يستمع به من وجه الذي أراد الاستماع به خلاف غيره ولا بعد في الأخير
وجوب القطع حاله في كل قد عثر من تحفة السكية وذلك في بيع الثمرة من مائة الشجرة اهـ وبعد
انقصهم فبحث أن وجه تخصيص الاستماع بعدم الاستماع بغيره من كل وجه فلا قيمة له
ولا عاين فيه في يخرج الشرط فيه ساعة لتسري بما يرد من أو أن قطعه خلاف صهر غيره
يستمع به نحو أكل الدواب فيقع فيه التحريم فالحجج بالشرط فيه دفعه له (ولا بد من) في معنى
مع الأرض كما في المحرر وإن دلل خصوصاً كذا في المصنف عنه خلاف ما فيها (ما يؤيد دفعه)
نعم قوله .

(قوله ورجح هذا) أي عدم استداره في السك (قوله شأنه) أي غيره (قوله خلاف ما هنا)
أي النصب (قوله واعترضه) أي اعتراض فرق السكي (قوله يصير كبيع بعض) أي وهو
ما دل كما عدم (قوله وقرئ الشيخ) أي بين ما هنا وبين غيره الذي سقن قطعه فيمنه ، وهو
رد لاعتراض الأدرعي (قوله وتم موهف) هذا يدل على أن قبل الإجماع لا يخص به النقص كما
في الشئ فلتأمل اهـ سمع على حجج . قول والظاهر خلاف هذا بل يسمى لا كتداه بذلك
حصول المبيع في بد شئ إلا أن يدل لما كان مجموعاً من التصرف فيه قبل قطعه لم يصير به
وشرط القطع لصحة النقص (قوله من بوجه الذي أراد) أي وهو الأكل (قوله ولا بعد اصح)
فيه إشعار بأن لم أراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالاً . وسبق قول الشارح فيم يخرج
الشرط فيه الدال على أن لم أراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه ، وقوله لم ساعة لتسري فيه إشارة إلى
أن لم أراد للتسري وعندها عما يقال أي فائدة في بقائه مع أن لم أراد للتسري بأنه يستمع به
فيستأنس هـ سمع على حجج . وخاصة أن ما فهمه قوله ولا بعد في الأخير لم من عدم . وكيف
القطع مع اشتراطه بخلاف لما فهمه لم ساعة لتسري لم من عدم شرائط القطع . وبحسب أن
النسبي غير ورد عليه لأن مراده عما ذكره رتبة ما فهم من كلام الشيخ من شرائط القطع ومن
ثم عبر الشارح عنه هنا بقوله وأبعد بعضهم بمرها بحجج فيما ذكره . والحاصل أن ما ذكره سمع
وأي رد على حجج لا على الشرح هذا وقوله ولا بعد جواب سؤال قدره ما فائدة شرط القطع مع
عدم تكليفه حالاً وكيف حذر الأخير مع مخالفة الشرط (قوله وأبعد بعضهم) مراده
حجج ولعن وجه المذهب لو كانت العينة لم ساعة لتسري في إي شرط القطع ، وصرح كلام
صاحب التتمة خلافه ، وهو أنه لا بد من شرط القطع وإن لم يكفه (قوله بالنصب) أي ثوب
غيره من الثمرة والشجرة الصهرين (قوله وإن قال) هي عينة (قوله بخلاف ما فيها) قال
سم على حجج ظاهره أن المعنى بخلاف ما إذا قال بما فيها وأن صورة المشتية أنه قال بعتك هذه
الأرض عما فيها فمدخل ما يؤيد دفعه واحدة فليس كذلك مع قوله لا في ولو مع أرض مع

الاتماع (قوله وقرئ
الشيخ) أي بين ما هنا
ومستند أقوت بمره الرد
على الأدرعي (قوله من
الوجه الذي أراد الاستماع
به) (قوله وأبعد
قبل انعقاده فإنه لا يستمع
به من الوجه الذي أراد به
فتأمل (قوله وأبعد
بعضهم) مراده الشهاب
حجج في تحفته لكن عدته
والذي يتجلى في تخصيص
الاستماع بالنصب شأنه
أن صهره لا يستمع به
بوجه مناسب لما فصله
فلا قيمة له ولا يخصم
فيه إلى أن قال بخلاف
صهر غيره يستمع به نحو
أكل الدواب المناسب لما
قصده منه فيقع فيه
التخصص الخ فالشارح
أسقط من كلامه موصود
الفرق ولزم عليه حينئذ
أنه مساو لما نسبته قبل
لعامة لأصحاب بقوله قالوا
لأنه إذا قطع قبل أو أن
قطعه تلف ولم يصح
شئ (قوله فيم يخرج
الشرط) يعلم منه أن
الشهاب حجج بخلاف
الشارح فيما مر له من
أنه لا بد من اشتراط
قطعه حيث قال فلا
يكلف قطعه : أي مع اشتراط قطعه .

وقبحة واحدة (كاحضة والشعر وسرر زروع) كتحلل وحرق وفيل حراسان ونوم ووصل
إد لا تراد للموم (ووضح مع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل كما قاله الشرح دونه
شعره سبق رؤيته لم يوه بحس مدة يصب فيها بعدها وكان هو غير مع من رؤيتها بأن
تمكنت من حاله كما قاله الأذري (على مذهب) كالإمام دار المنجوبة : منعه . والشر من الثاني
خبره على القويين في مع الدار استخره لغير المكبري أحدهما البطان وقرى الأول بأن مد
المسخر حائلة . أما الزرع الذي يدخل فلا يجمع الصحة حزما لأنه سكه للشترى تنفيد الشرح
لأن محل الخلاف وتقول (وللمشترى الخيار إن جهله) أي الزرع الذي لا يدخل سخر ساعه .
ولا يبق ذلك ماصر من تصويره برؤيتها من حاله لأنه قد مضى على وجه كونه باقيا في الشراء
ولا فكيف تصور أنه رأى الزرع وبه الخيار لم يور كدله الناع ولا تمسكه لا محض وقال
أقرعها منه في زمن لأخره له على كونه أنه سخط حارده كما وعد به يظهر ما مضى سخر
الحسد عن وقته بعدد كما تحته من أربعة فانه لا خير في (ولا يجمع الزرع) المذكور (دخول
الأرض في يد المشتري وصحبه رد حسب ادعيه في الأصح) وجود النسيم في عين السبع مع
عدم أي التوزيع حالا وبه فرق الدار المنجوبة : لأنه الذي يجمع من قبضها كما يجمع
الأمعة : شحونة بها الدار من قبضها ورد بما مر وما رده لمص من صباه عنده إنه لا يرد

(فوه ولا يبق ذلك ماصر
من تصويره) أي صحة
البيع ولك أن تقول
لا حاجة إلى الجواب عن
هد الإشكال لأن الصحة
ليست منحصرة في هذا
التصوير كما هو والصحة
لأنه م حالة الجهل وحق
الإشكال أن يشار هل
بشيء الجهل مع تصوير
الأذري فينبذ بحجابه
ما ذكر

بذر زرع لا يردنا مع أخ فانه صرح فيه بغير البيع في الجميع خلاف ما أفاده ما هنا من الصحة
من المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع صحه البيع وتناوله لذلك الشيء . فم لا مانع من الصحة
والتناول في نحو قبيل لم يسئل وشعر إلا أنه لما عمم كاللبن أشكل الحال . وما مود يقال من
الفرق بين أن يقول عما فيها كاهنا وبين أن ينص على ما فيها كأن يقول بعثت هذه الأرض
وهذا زرع الذي فيها وعمل عليه ما نأى من بعد العدد من الكلام في صحته اه وقد يقال
مردده أنه إذ قال يحتوي لا يدخل في معها ما يؤخذ دفعة خلاف ما إذا قال بما فيها من لصفه
شمل ما يؤخذ دفعة فنفس فيه بين كونه كاسر في سده فبعد العقد وكونه كالتصين فتصح بيعه
ويصح فوه في أي نوع أو ما الخ ردا على هذا التصريح (قوله وضح) قصته من الضم
والفتح معنى المرة ، وعنده فخر : ودفعة بالضم من المطر وعنده من الدقة ، والدفعة بالفتح
مرة الواحدة اه وفيه في باب القاف : وجاء القوم دفعة واحدة بضم الـ أي حدود مرة واحدة
(قوله كالخطة والشعر) ومثل ذلك من الشعر بدم أو بوا هذا طلع بقى في مكان آخر وسمى
شرا فلا يدخل كد عتمده مر اه سم على مذهب (فوه والمشترى الخيار) أي على الفور اه
حجج (قوله لتأخر ارتفاعه) قال المغني : فإن كان عالما بالزرع فلا خيار له اه أقول : ظهره
سواء كان الزرع للمالك أوليها ويوجه بأنه اشترى مسو به استعفه ولو قيل بأن له الخيار إذا باع
الزرع لصير المالك لم يكن بعيدا لاختلاف الأعراض بأحزاب الأشخاص والأحوال (قوله لم
يؤثر كد) لولم يكن لفائده وقع وعظم ضرره لظول مدته بغيره أو كثره خربه فيبقى عدم سقوط
الخيار بتركه اه سم على حجج وينبغي أن يحس سقوط خياره بتركه عدم ينصرف مشترى الزرع
أن كان يقوت عنه منفعة الأرض المراد من الاستعارة له أن كان مراده زرع شيء فيها لا يثنى
زرعه حالا مع وجود الزرع الذي بها (قوله كالأصل ولم يظهر الخ) أي في أنه إن ظهر ثبت
له الخيار .

من دحوها في يده عن يمين يده قد تدخل في يده ولا يضمن كما لو أودعها البائع إياه أو كانت في يده
سحبوا به رد وإن رجع الأسوي عند الاحتياح له (والدر) بالمعام الدار (كالزرع) فيما ذكر
ويأتي فإن كان زرعه مما يقوم كسوى النحل دخل والإقلا ويأتي هنا صر من الخيار وفروعه
ومما قوله (وأنصح أنه لا أخره للمشتري مدة هذه الزرع) لدى حبه وأخر كما لا أرض له في
الإحارة في العيب اه فله النارج ولأنه بالإحارة رضى نصف المفعة تلك المدة فله ما لو باع دارا
مشحونة بمفعة مائة لا أخره لمدة التمريض والآن في له الأخرة حال في البسيط لأن البائع منميرة
عن المفعود عليه أي فست كالعيب ما لو كان عالما فلا أخره له حرما فقيده النارج فدخل عن
الخريف وطهرت الزرع يبقى إلى أو ان الحصاد أو القمع وعند فله يرم البائع سوية لأرض
وقطع ماصرها كغروق الداء ، ولا أخره عنه مدة يرم الأرض منه ولو بعد القمص
بخلاف ما سباني في لأخدر حلال لبعض المتأخرين ذهابا مدة بقائه (ولو باع أرضا مع دار أو
زرع) هـ (لا يبرأ) (أورد)

(قوله وإن رجع الأسوي)
الح) قد يقال هذا الجواب
لا يندفع رجع الأسوي لأن
الكلام ها في دخولها
في يده عن جهة البيع
كما هو صريح قول المصنف
إذا حست العينة
والأسوي إلى اعترض
العمارة ولم يعرض الحكم
في حدة دمه ثم رأيت
الشهاب سم سقى إلى
ذلك في حواشي التمهدة
(قوله انتهى) الأولى
حدده لأنه يوم أنه من
كلام الشارح .

(قوله وإن رجع الأسوي) رد كذا الأسوي وأصح ، سطر ابول في المشتري ثم مع سطر
البسيط من أن أراد يدخل في يده عن جهة البيع فارد غير ظاهر لأن من رحلت في يده عن
جهة البيع دخلت في يده ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به (قوله له) أي الضمان (قوله
مدة هذه الزرع) نعم لو شرط عليه القطع فأخر وحت عليه الأخرة بركة الوفاء الواجب اه
شرح مسجع وأورد وحوط لأخره من وقت القمص (قوله إلى أو ان الحصاد) لكن لو أورد عند
أوبه دس عسقة مثلاً في مكاب ، يمكن لا بأرضهم على مسجع ، أقول : فلو أخر بعد أو انه هل يرمه
لأخرة وإنه يطلب ثم لا يرم إلا بعد استك فيه ظر وأقرب الثاني لأن الظاهر أنه لا يرم بالقطع
بعد دخول أو ان الحصاد إلا بعد طلب للمشتري وقرق بينه وبين ما لو شرط القطع حيث لزمته فيه
الأخرة مصنف بوجود محالة للمعسر في ذلك صرحا ولا كذلك ها ويؤيد هذا الفرق ما قيل في
لو استأخر مكان مدة لمعت متع وفرغت المدة ولم يحاسبه المؤخر بالفتح ولا ما خرج الأمعة من أنه
لا يرم الأخرة ب مضي بعد فراق المدة لكن يخلف هذا ما أتى للشارح في الفرع الآتي بعد قول
المصنف وبشرط الاتاه من قوله وو أبقاها مدة مع شرط أحد ذلك أي القطع أو القمع لم تلزمه
الأخرة إلا أن يصاحبه البائع ، بشرط ما سمع ثم رأيت في حج هذا الجواب عن ذلك وعبارته . نعم
إن شرط القمع فأخر لزمته لأخره بركة الوفاء الواجب عليه وظاهر كلامهم أنه لا فرق في وحوط
الأخرة بين أن يطلب بالقطع الواجب وأن لا يبيع فيه ما يأتي في النخرة أو ثمرة أو قبل . والصلاح
المشترود فصيحهما أنه لا يجب إلا أن صوت بالمشتري فامتنع وقد يفرق بأن المؤخر ثم اسع وهما
عبي أخعية عنه والمبيع يتسامح فيه كثيرا بما لا يتسامح في غيره لمصلحة هذه العقد من وأخبرها
لا يرى أن استعمال البائع له من القمص لا أخرة فيه وإن طلب منه قصه فامتنع فعديا ولا
كذلك غيره ثم رأيت تحت أول القمص الآتي في يوافق ذلك اه (قوله الحصاد) بكسر الحاء
وفتحها وهما فرى قوله تعالى - يوم حصاده - (قوله ماصرها) كان الأولى أن يقول ماصرها
أو ما أصرتها لأن الفعل من هذه المدة إن كان مجردا فعدي بنفسه أو مريد فيه بعده تعدي
بحرف الجر (قوله ولا أخره عليه) أي النائع (قوله منه) أي الزرع .

لأن العطف (أو) (بالسبع) عنها شيء لا يصح معه وحده ورع الذي لا يفرق بالسبع كبر لم يكن
 يكون في مسئلة أو كان متورا بالأرض كالقفل والدر الذي لا يفرق بالسبع هو ما لم يرد أو تغير بعد
 رؤيته أو امتنع عليه أخذه كاهو العلف (انظر) (السبع) في الجميع) حرما للجهل بأحد المقصودين وتعد
 التوزيع أما ما يفرق كقصيد غير منسوخ وفي مسئلة ورآه كدره وشعره ودر رآه ولم يتغير ويمكن
 من أخذه فصاح حرما (وقيل في الأرض قولاً) أحدهما كالأول والثاني الصحة بجميع الحين . ثم
 إن دخل فيها عند الإخلاق أن كان دائم السبب صح السبع في الكل وكان ذكره تأكيداً كيداً وفارق
 بين الأمة وجمهاً فإنه غير متحقق التوحيد بخلاف ماها فاعتبر فيه فلم يفتقر في أصل وقسم النصف
 في الكتاب الدر على صحة الررع عكس المخر لتعود الصحة إليه أيضاً فيخرج بها ما روي في العقد
 ولم يتغير وقدر على أخذه فإنه يفرق بالسبع ولم يسه في التدقيق على ذلك (ويدخل في بيع الأرض
 المحذرة المأخوذة) أو ثمنه (فيها) لكونها من آخرتها ثم إن قصد الأرض لررع أو عرس
 كانت عينا بثبت الحاربه (دون المدفونة) من غير إثبات كالسور فلا يدخل فيها (ولا حذر

(قوله لأن العطف أو) سب في بعض المواضع عن ابن هشام أن أو أي يفرق بعدها هي إلى ثلث
 ونحوه دون إلى للتوزيع أي وماها منه فها غيره الواو اه سم على جميع فلا يتم بوجه الأفراد
 بعد ذكر (قوله أو امتنع) أي بعد (قوله كقصيد) اسم يدرع القصر وهو بالسب (قوله ويمكن
 من أخذه) أي ولو بعد (قوله دائم السبب) كسوى السبع (قوله صح البيع في الكل) فوجه
 كشرح المصحح في دخول الدر والررع وإن لم يره المشتري ويقبضه كان بالأرض ماء وشعره وم
 يره المشتري فهل يصح عدم الرزبه فيه لكونه ماء أو لا من رؤيته لأنه مسع ولا يخرج عن
 كونه مبيعاً لكونه ثامناً فيه بضر ومقتضى صد كره الشارح من عدم اشتراط رؤية الدر لكونه
 ماها حرابه في الشرح ونحوه فلا يشترط صحة العقد هنا رؤيته لكونه ليس مقصوداً بالعقد وإنما
 دخل ثامناً وقد يفرق بأن رؤيته الدر قد تعدل لإحلاله بالضر ونحوه ذلك بخلاف الشرح والياء
 (قوله ودرق) أي مد كرم من الصحة مع ذكر الررع أي يدخل عند الإخلاق (قوله وجمهاً) أي
 أصل (قوله وقدم النصف) أي فصل ولو ناع أرضاً مع درع لا يفرق بالسبع أو بدر (قوله لتعود
 النصف إليه أيضاً) أي على بوجه المناسبات منه في الاستعمال فلا يرد أن القيد سواء بعدم أو بأخر أو
 توسط يعود على الجميع (قوله أو المثبتة) أي بالبناء أو نحوه كأن يحضر فيها مواضع وثبت المحذرة
 ثبات الأوباد (قوله أو عرس) أي أو ماء وكانت المحذرة بضر كعنها من حجر لاس (قوله دون
 المدفونة) قال سم على مبيع . فرع ناع أرضاً وحدها فيها حجاره واحتلها أحد قلع المشتري مثلاً
 وأدعى البائع أنها كانت مدفونة فهي له والمشتري أنها كانت مثبته فهي له فمن المصدق وقد يقال
 المصدق البائع لأنها كانت ملكه والأصل بقاء ملكه عليها وقد يقال لأن اختلافهما يرجع
 إلى الاختلاف في قدر المبيع هل هو الأرض وحدها أو مع الأحجار وإن كان المشتري موافقاً للبائع
 على أنه لم تصدر منه إصافه البيع إلا إلى الأرض وأنه لم تعرض سبيع الأحجار وقد يقال يصدق
 البائع لأن المشتري يدعي حدودها والأصل عدمه . لكن هذا واضح إن ادعى المشتري أنها
 كانت مدفونة فيها ، ثم رأيت في العنا ما نصه : ويصدق البائع منه أنه هو السبع عند
 التأخير . وهو يدل على أنه في مسئلة يصدق البائع حجه . لأن تنازع البائع مع المشتري
 في أن البيع بعد التأخير أو قبله تنازع في قدر المبيع هل هو النحل مع الثمرة أو النحل وحده ومع

(قوله أو امتنع عليه
 أخذه) عبارة النجفة أو
 تعذر عليه أخذه (قوله
 للجهل بأحد المقصودين)
 أي أو عدم قننة تسلمه
 في مسئلة الدر الذي رآه
 ولم يتغير

(قوله) وكان لقلعها مدة مثلها أجرة) على أن حاصل ما في هذه المقام أن الشحوب صرحا شوب الخيار فيما إذا جعل ضرر القلع وسكنا عما إذا جعل ضرر الترك قصص ظاهر (١٢٤) صديقهما أنه لأحد، فهو قصص كلامه صرحا شوب الخيار فيه أيضا مطلقا وقيد

المولى في التهمة عما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع أو كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل بأجرة واختار هذا التقييد شيخ الإسلام في شرح الروض وعسرته عقب قول الروض ثم إن كان عالما فلا خيار له نصها وإن صرح قلعه، نعم إن جعل ضررها وكان لا يزول بالقلع أو كان يتعطل بمدة مثلها أجرة فلا خيار صرح به المتولى ثم قال عقب قول الروض وإن كان الترك والقلع مضرين فلم يمتري الخيار الخ ما نصه وشمل كلامه فيه ما لو جعل ضرر قلعه دون ضرر تركه وعكسه وعبارته استحيين محرحة للعكس إلى آخر ما ذكره اشرحها فكأن الشرح توهم أن قوله أو كان لقلعها مدة الخ ليس من جملة القيد فتصرف في العبارة بما تراه فلم تصح وعبارة التحفة نعم إن جعل ضرر قلعه أو ضرر تركه ولم يزل بالقلع أو كان لقلعها مدة لها أجرة

للمتري إن علم) الخال ولو صرح قلعه كثيرا العيوب نعم وجعل ضرر قلعه دون ضرر تركه أو عكسه أو كان لقلعها مدة مثلها أجرة وعبارتها محرحة للعكس فانهما قيد بضرر القلع واستدركه الثاني والأسوي عيهما أن مقتضى كلامهما عدم شوب الخيار فيه ومقتضى كلام غيرهم شوبه لأنه قد يمنع في أن الشحوب تركها والأوجه ما اقتضاه كلامهما بإزالة صلح طمعه في تركها علة لشوب الخيار ولا يقاس شوبه بما لو صرح (ويبرم الساع) إن لم يتجر للمتري أو أحار القلع (الصل) وله السل وإن لم يصر به المتري ويتجره المتري عليه وإن وهبها له تقريرا للملكة وفارق الرزع بأن له أمدا منتظرا وبمره سوية حجر الأرض الحصص بالقلع قال في المطلب بأن يعيد التراب للزل بالقلع من فوق المحجرة مكانه أي ولو لم يسوها بعد إخراج عن لم يدخل في البيع ولا أجرة عليه لمدة ذلك وإن عدلت وكانت بعد الفحص (وكذا) لا خيار للمتري (إن حارها) (وإن بصره قلعه) بأن قصر مدته ولم يتعبد به سواء بصره تركه أم لا يزال ضرره بالقلع (وإن صرح قلعه) بأن يقصده ولو طول ربه مع السوية مدة مثلها أجرة (في الخيار) صرح تركها ولو ادعاه بصره نعم لو رضي بتركها له ولا ضرر فيه سقط خياره وهو آخر من لا نلتك من منصرفه شرود الهبة فيه الرجوع فيها وهو جبر للمتري

ذلك كان لصديق الذئب فكذلك في مسئلة قبائل . قول . وقد يتأخر الأثر البعيد كما تقدم في كلامه (قوله أو عكسه) معيب (قوله وعبارتها) أي الشحوب (قوله الثاني) نسبة لبيع البناء فن في المثل الثاني ينتج في البناء المعروف وثبت فيه ريب مصر في المصباح والتأثير الحصص الزرع الطسة والبناء ما يعمل من حصة قال بعضهم وما يوجد محدود واسعة بقصر البناء مثل سلام وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقصور فانه قال ليس يعرف أن صح أن العرب سلكوا به حكمه على المنصور أو لى لأنه لا يرايه فيه (قوله والأوجه ما اقتضاه كلامهما) أي من عدم شوب الخيار في صورة العكس (قوله أو أحار الساع) أي بأن رضي بها مع كونها منسجمة على المحجرة لكن يجب من البيع الذئب (قوله ولا يقاس شوبه) أي خياره (قوله وإن وهب) أن المحجرة بغير مدته لا يبرمه (قوله ودري) أي لا حار (قوله) (إن يعد التراب) فلا يثبت فاعبه الإنسان تشبه ما سمع على صريح والكلام في التراب الطاهر أما الحسن كالرماد الحسن والسيحون فلا يبرمه مثله لأنه ليس ملا (قوله ولو لم يسوها) أي التراب المعاد إليها (قوله لمدة ذلك) أي السوية وإعادة التراب (قوله ولا ضرر فيه) أنهم أنه إذا كان فيه ضرر لا يسطع حذره وهو ظاهر (قوله وهو آخر من لا نلتك) تقدم مثله في الرزع حيث قال ولا يملكه إلا مملك الخ وسبقه إليه فهم حججها لكن قال سمع عكسه ما نصه قوله وهو آخر من قال في شرح الإرشاد الصبر ويظهر في ترك الرزع أنه حديث لأنه تابع لا يبرم بعقد وعيه رائيه عبرة رافة خلاف نحو المحجرة فهما أه وهل يحتاج في ملكه إلى ربح وقول شرطهما فيه طر وطاهر إصلا فهم عدم اشتراط ذلك أه . أقول . بل ظاهر قولهم تحديث أنه لا بد من لفظ وكتب أيضا قوله وهو آخر من أي فيصرف فيه كالتصيف فينتفع به بوجوه

تخير كما قاله في الأولى والمتولى في الثانية إلى أن قال وبه يسد ما اقتضاه كلامهما أنه لو جعل ضرر تركها دون ضرر قلعه لم يتخير انتهى (قوله نعم لو رضي بتركها له ولا ضرر فيه) قصبه أنه لو كان لترك مصر أي وجعله أن له الخيار فيبقى مامر له استبحاهه .

ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أعزم تلك الأجرة والأرض للمدة . لا يقال في الترك مدة ولا يرمه
 بحديث . لأن قول المدة فيها حصصت ما هو متصل بمسح شبه حرمه خلافاً في تلك (قال أحاز)
 العقد (لزم البائع النقل) مريد لذلك المشتري (وسوية الأرض) كما مر (وفي وجوب
 أجرة النقل لمدة النقل) إذا حيز للمشتري (توجه أصحابها) أنها (تحب إن نقل بعد القبض)
 لأنه فوق على المشتري لمصلحة في تلك المدة (لا فائدة) بد حايته قبل كالأجرة كما مر ومن ثم
 لو باعها لأحس (ربه الأجرة مطلقاً كما هو نص أصحابنا في كلام النبي لأن حايته
 مضمونه مطلق وكأروم الأجرة روم أرس عيب في بيعه عند الموهبة ، والثاني تحب مطلقاً به
 على أنه يضمن حياته قبل القبض ، والثالث لا تحب مطلقاً لأن خياره يشترى ربما سقط
 بمدة مدة النقل (و) يدحل (في بيع النسيان) هو فارسي معرب وجمعه نساين ويعبر عنه
 بالعمية بالسبع (الأرض والشجر) وكل ماله أصلات من الزرع لا كخوخة ناس وشجرة وعروى
 يابس (والحيطان) ،

(قوله لأن نقول المدة فيها)
 يعني الخيار (قوله إن نقل
 بعد القبض) أي ولا يمنع
 وجودها صحة القبض
 لصحته في النقل الثاني منها
 كالأمانة إذا كانت بعض
 الدار المبيعة (قوله ومن ثم
 لو باعها) أي المحذرة

الانتفاعات كأكلة الطعام وإسعادهم لأهل بيته ونحوه ولا تصرف فيه بيع
 ولا هبة ولا عوفاً ونحوه مثله عن حواشي شرح الزواصي ولما أدرج (قوله ولا يسقط خياره)
 أي منه الفسخ ولا يخر على موافقة البيع وقضية ذلك أنه واداه على أحد الأجرة أو الأرض
 به يسع وعليه فقد يشكل حوار أحد الأرض مما سبق من مساع أحده إذا صير يسع عيب
 قديم وراد البيع دفع الأرض ويستأجر خيار المشتري لأن يخص ما هب به لو حبس ما
 موافقة يسقط خياره في ذلك ولا يسقط خياره (قوله إذا حيز للمشتري) مضمونه أنه إذا
 كان عيب للأجرة له والقياس وجوبه مطلقاً لأن مريها بعد القبض تصرف في يد غيره (قوله ومن
 ثم لو باعها) أي المحذرة (قوله ربه) أي لأحس (قوله مطلقاً) قبل القبض أو بعده (قوله لأن
 حايته) أي لأحس (قوله وكأروم الأجرة الخ) قصة هذا النسخة أنه إن حصل من الموهبة قبل
 القبض لا تحب على البائع أو بعده وحسب قصة قولهم على حجج مما سببه عن شرح
 الزواصي من قوله وضاهاه أنه لا أرض له أيتا عديم الفرق بين كونه قبل القبض أو بعده (قوله
 ويدحل في بيع النسيان الخ) قد يخرج الرهن وهو ممنوع فإن الحق وفاقاً ربه يدحل في
 رهن النسيان والقرية ما فيها من ساء وشجر خلافاً بوجهه كلام شرح المهجة ه سم على
 مسجع وقصة تعليهم دخول الساء والشجر في رهن النسيان والقرية ولذا أنها من مسجع عدم
 دخول المقص الذي يتوقف عليه بيع النقص كما في عديم دخول الساء والشجر في رهن
 الأرض على ما تقدم في كلامه وليس مراداً (قوله وكل ماله أصلات من) انظر ما مر في الزرع
 الذي إذا كان أصله ثابثاً يدخل وقد تقدم في بيع الأرض أن ما حيز منه بعد أخرى يدحل
 أصوله في البيع وما يؤخذ دفعة واحدة لا بد من قبضه أن يقال هذا كحديث وعيه في يظهر
 لهذا التقييد وجه اللهم الآن يقل مراده دخول أصول من الزرع الذي يخر مرة بعد أخرى فيكون
 ماس (قوله نحو غصن يابس) وغصن خلاف حج .

لدخولها في مساه من لا يسمى بساه بدونها كما فيه **الرابع** وغيره ، وكذا اصدار المنهزم لإمكان
النساء عليه ، ويدخل أيضا عريشة أعدت وضع قصاص العيب عليها كما صرح به **الرابع** في الشرح
الصغير ، وحرى عليه أن يغزى في روضه (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) ثباته
وقيل لا ، وقيل فيه قولان وهي الطريق المتقدمة في دخوله في سبغ الأرض ، ولو قال بعك هذه
الدار للستان دخلت الأئمة والأشجار جمع أو هذه الحائط للسان أو هذه لمخوفة دخل الحائط
المخط وما فيه من شجر وساء (و) يدخل (في سبغ العربة لأمية) عند الاخلاق لنعها لم
(وساطح يحيط بها السور) بخلاف الفارحة عنه ، ويدخل نفس السور لدخوله تحت اسمها كما
صرح به السكي (لا مراع) والأشجار الخارجة عنه فلا يدخل (على الصحيح) لخروجها عن
مساهها وما لا سورها يدخل ما كان محاطا بها من مسكن وأئمة ، ولا يدخل الأئمة الخارجة
عن السور المنصبة به كما قصده كلامهما وإن نضره الأسوى ، وصرح **الرابع** بدخول حریم
الدار في سبغها فيثبتي مثله ، ومسكن القرية في مرادسكده ، وقال انصرف حوله سوت وللقرية
ولا أرض المنوبة ومجموعة وليوت الأعاجم يكون فيها الشراب والملاهي ، وشمل ما صرح به
المصنف من عدم دخول المزارع ونحوه ما لو قال يحتوقها لعدم اقتضاء العرف دخولها ، ولما
لا يحتث من حطب لا يدخل القرية بدخولها وإنما في مدخل والثالث إن قال يحتوقها دحب وإلا
فلا ، ولو باع أرضا

(قوله عند الإطلاق)
الأولى تقديمه على قول
المصنف الأبية ، وكذا
يقال فيما ساقى له عند
قول المصنف وفي بيع
الدار الأرض .

(قوله لدخولها في مساه) وفائدة ذكر هذا الحكم هو مع كون الكلام في يستمع غير مساه
التسبب على تعيين ذلك لسمى والوطنه لبيان أن المدخل عنها إذا وقف عليه يقع المنص
كتسبح العنق وصندوق الطاحون وآلات السبغة يدخل في كل من القرية والدار والستان وإن
لم يكن من مساهها (قوله أعذب) أي وإن لم يوضع عليها بالعنق (قوله وكذا النساء) ويدخل
في بيعه نصف الآبار والو في أئمة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيه ساقها وهو خشب الآلات
وإن أئمت ونسف (قوله النسر) أي ما مال النسر (قوله لنعها) في التحليل به مساحبة
أرض القرية هي لأمية لمجموعة ، فالب من مساهها لا يسع له (قوله بخلاف الخارجة) خلافا
لحج (قوله كما قصده كلامهما) قال سم على حج وكلام شرح بروس كالصريح في عدم
الدخول فتأمله سكي إن شمل قوله ويدخل أيضا حریم القرية ما لها سورم يشكل لعدم دخول
لأمية المنصبة بالسور وإن كانت قبل الحرم لأنه يسع للقرية دونها فعليه أنه قرية أخرى بحسب
ذلك وهي لا تسمع سبغها حریمها ، ثم قد يقال الحرم حينئذ مشرط بينهما اهـ (قوله وإن
نظره لأسوى) حرى إن حج على ما قاله الأسوى (قوله فيثبتي مثله اهـ) أي ويدخل
حریم القرية ولو كان المنص به مبنية الاسم وعدمه وفي القصر عن الإقامة المؤبدة وعدمه
افترقا اهـ حج وكتب عليه سم قد يمنع أن اسم القرية يقول نحو منسكض الخيل ومناخ
الإس والمخضب من الحرم فراجع اهـ أقول ، ثم ما ذكر من الفرق متى على أنه لا يشترط
لحوار القصر محصورة حریم القرية ، وفيه كلام في باب القصر فراجع وحاصله أنه لا يشترط محصورة
حریم القرية خلافا للأدري : أي فيحتاج للفرق بينهما (قوله وقال) أي السكرة
(قوله والمجموعة) أي معد اليهود (قوله يكون فيها) أي حال كونها يكون فيها الحج ، ولعله يعا
قيد لبوت الأعاجم لأن السور مهدد الصفة ، تسكن معروفة فاعرب (قوله بدخولها) أي المزارع .

مسئلة انقص حق البائع منه استعماله بخلاف ما لو لم يسطر بها أو سطر ، ولم يستعمل
فإن البائع أحق به كما في الجواهر وتظير بعضهم في اشتراط استعماله ودعواه إلا اكتفاء بسطه
يرد بأن مجرد بسطه يحتمل أنه لتجفيفه في يقطع حق البائع منه إلا باستعماله (و) يدخل
(في بيع الدار الأرض) عند لاصاق بالاحتجاج إن كانت مملوكة للبائع وبلا كحكمة وموقوفه
فلا تدخل لكن يتجبر المشتري إن كان جاهلا بذلك (وكل ما) من عيب أو سف ولو من نحو
سقف وشجر رطب فيها وبأس قصد دوامه كعيبه دفعه بها مثلا لدخوله في مبيعها ، ويدخل
الأحنفة والرواشن والبرج والمراق العقودة والسقف والآخ والبلاد المعروضة الذات بها وصرح
بعضهم أحد ما مر من التعليل بدخول بيوت فيها وإن كان لها أبواب خارج بابها لا يدخل باب
إلا منها وحاشية غيره وأوجه أن تلك السور من عندها أهل العرف من أحرارها المستعينة عبيدا حيث
لدخولهم حشدة في مبيها حقيقة وبلا فلا ويدخل أيضا صابغ حذوغة من الطرفين على حائطها
لا أحدهم فقط فيما يظهر من ثلاثه أوجه ولم ينع علوا على سقته له فهل يدخل السقف لأنه موضع
القرار كأرض الدار أو لا يدخل ولكنه سيجب لاتساع به على العدة لأن سببه إلى السور ظهر
منها للعلو ، الأوجه الثاني كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لما أفق به خلاص استنبط

(قوله مسئلة) أي مجعولا فيها السباد وهو يفتح السين سرجين ورمدا اه بخلاف ومثله في لصاح
وفي حج تكسر السين (قوله باستعماله) أي استعمال البائع به قبل البيع فعليه فيها منسوبة
على المصاد من لاتساع به في الأرض (قوله إن كانت مملوكة ، مانع) قل لا بد من حق نحوها
للأرض الساعة اه وفي الشامي في سترته في عروه مؤتمنه من الحوم بضم القومية وناه .
المنعومة جمع حمة فتح القومية وسكون الحاء الحدة الذي يكون من أرض وأرض ، وقال من
الأعر في ولس السكيت لواحد نخوم كرسول ورس وعنده المصار الحوم بالفتح منتهى كل قرية
أو أرض وجمعه نخوم كفسوس وقال الفراء نخوم الأرض حدودها وقال أبو عمرو هي نخوم
الأرض وادع نعم مثل صور وصدر والحملة أصمها الواو فتد كرى وحم ه (قوله وبلا كحكمة)
وهي صاحب يؤذن في السباد فيها سراج معية في كل سنة من غير تقدير مدة ويعتبر جهل بذلك
للحاجة (قوله إن كان جاهلا بذلك) أي من أحر فجميع اشمن على ما نقله سم على مسجع عن
الشارح كحج أنه قال إنه الأقرب ه وعنده في أنه كلام . وقال شيخنا في شرح الارشاد من
الأقرب حمل الاطلاق على الألفية بجميع الثمن ومال إليه هو اه . أقول - وبأس ما قسم في
من بين الصفقة التقييط هنا (قوله وشجر رطب) عطف على ساء (قوله ورواشن) وإن
كانت أظرفها حارحة عنها ولم يوضع على حدار نعر الدار المذكورة (قوله لا أحدهم فقط) أي
فلا يدخل في البيع فقط بل هو باق على ملك البائع وإن قل بحقوقه بل هو بهذه الصفقة كصفقة
مضاربة فيها فيشتمع به وتوص إليه من الممر الذي كان يتوص منه إليه قبل بيع الدار وكأنه سثنى
حق المارور إليه من الدار - وصوره المشبه أن اطرف لثاني على حدار لغير الدار المسعة لأن سببه
لأحد الدار من ليس بأولى من سببه للأخرى (قوله وأوجه الثاني) وتظهر فائدته فيما يوانهم
فانه بعد نهادهما يأخذ البائع ولا يكاف إعادته وفيما لو بوله صرر من صاحب العلو صاحب اسفل
وبو إعادة مثل لساء الأول فقط من غير زيادة عنه فانه يضمنه .

(قوله انقطع حق البائع
منه باستعماله) أي استعمال
البائع إليه كما فهمه سم .

وقيل بعضهم من سلف على طريق فيدخل أنه لا يمتصه لا تساع به فتبين السعة فيه . وسلف على حص دار السبع أي أو غيره فلا يدخل إذ لا يقتضي التسعة هو (حتى حمها) حسب ما يدخل في سبعا لأنه من مرافقها دون استقول كونه من نحو حسب و من قتراب من آخر سقط لأعرص عن الصف لأن الأحسن أن حتى استدانة لا عاطمة لأن عطف الخاص على العام لم يكون هو و كما ذكره من حيث ، ويصح أنه بعد ما نرى أن يراد ما جم ما ينضم لحسب سمر لبي لا سمي به فكون الصف بحيث ، ومما قول الشامي لا يدخل احجم على حمامات احجر المتقوله (لا استول كاللغو وانكرة) فصح الكاف وسكوها وهو الأشهر منرد بكر منجها (والسرير) والدرج والرفوف التي تستمر لخروجها عن سبها (ويدخل أبواب النوبة) دون المتبوعة (وحدها) سبع حده والاحكام لثمة كما في المخرج وهي كسر الحيرة وشديد حيز ما سئل فيه (ورف والسلم) فصح الهمزة (لسمران وكذا الأسس من حموى رجا) إن كان متناحدا (على الصحيح) لأن الجمع معدود من آخرها لا يضاف بها وذلك لا يدخل لأنه متعول ويكثف سهوه الارصاد به كي لا يرفع عند الاستعمال وفي معنى ما ذكر كل معقل يوقف عليه سبع معس كعطف التور ومندوق الطحون والنف ودراب المكان وآلات السعة . لا تثنى له صدوا ألوح الدكا كين ما معونه

(قوله يدخل) حصر حمها (فوه و قد ربه) من قوله يدخل (قوله سقط لأعرص) عشرة حج وقد ربه لخر لأن الأحسن أن حتى استدانة لا عاطمة الخ وهي أولى مما ذكره الشارح من أن سمر الحمر منط للأعرص من أي ورد على اللق من أنها عاطمة وذلك لأن تقديره يصير مدخول حتى جملة فتكون حتى استدانة لا عاطمة كما فهمها لأعرص وسهاو عشرة الشارح عبارة حج (فوه لأن الأحسن) تعبر بأحسن يقتضي صحة العطف وبفيه تعليله وما بعده فأنه اه سم على حج وهو وجه التأمل بإشارة إلى أنه يمكن معرته للعطوف عليه كحل الس على ما كان بالمسب ونحوها وحمل الحما على ما كان من حسب حرمه قوله انبت إلا أن هذا بعده قوله ويصح جعله الخ التهر في أن لأول من ساء (فوه استقول) قال في العاد وهو نحر الشرى إن جعل كونه أي لم ذكر في الأمثلة في لدر واحد نقبها مدة لثتها أخره وجها قال الشارح في شرحه وفيس مامر في الأحجار اندفوه أنه يخبر اه سم على حج (قوله ويدخل الأبواب النوبة) ومثلها الخالعة وهي دوة تحبها أم لو تبت من محبها فهي كالمبوعة فلا تدخل (قوله وآلات السعة) وقع السؤال في أسس عما وضع مدق من وطلق هل تدخل العمدة المدد التي يندق بها قيسا على ما ذكره لا فيه خر وأجب عنه أن الظاهر الثاني لأن آلات السعة ونحوها تدخل في سبها عرها وإن لم تكن من آخرتها بخلاف العمدة المذكورة فإنها ليست من معنى لدق على أن لا تساع به لا يوقف على خصوص هذه ولا على ما هو على شكلها وصورتها بخلاف الآلات المذكورة أي فكون باقي على حيث السبع لأن كان الانتفاع بمحلها يوقف عرها على ما هو على صورتها الخاصة حيث لا يقوم غيره مقامه فإن أراد دخول العمدة من عليها .

(قوله وفصل بعضهم بين سقب على طريق فيدخل) الظاهر أن والد الشارح لا يخاف في هذا كما يدل عليه تعليله قوله لأن سته إلى السفل أظهر من العلو إذ هذا ليس ملبوسا للسفن أصلا ويكون كلامه مفروضا على عرصة الصورة وينبغي أن يقال فيها إن كان قصد التامع من بناء السقف المذكور بالأصالة جعله سقفا للطريق ثم بني عليه بطريق العرص فلا يدخل وإن كان قصده من سائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فتأمل (قوله لأن الأحسن الخ عبارة التحفة وقد ربه المخرز الأحسن أن حتى استدانة لا عاطمة لأن عطف الخاص على العام الخ والشهاب سم في هذا صراحة طلب من حاشيته (قوله ما يشمل الحشب لسمر) أي من كل ما هو غير بناء لتأتى المفارقة فليس المراد ما يشمل الحشب والبناء مثلا (قوله وفي معنى ما ذكر كل معقل يوقف عليه مع منس) هذا محله بعد قول للسقف والأعلى ومقتضاه عني مثبت في الأصح .

(قوله لأههما - معان ثلث)

أي مع كونهما لا يستعملان في غيره ولا سوق حديد ومعالجة مشقة فلا يرد نحو لدلو والكبرة مما تقدم وهذا يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس نسخ كافي حشيتة من أنه يدع مدق اللؤلؤ يدخل المدق يدق بها أولا وهو لا يدخل لأههما كما يستعمل فيه تستعمل في غيره من غير علاج ويوضع فهي كالسكره وهذا استأخذ أي مما سلكه النسخ في الحاشية كما لا يخفى (قوله ثم ذكر في الأوراج) أي ومما أنه ضعف (قوله) ومحصن كلامه حكاية الاعتراض على المصنف الخ) أي وليس المراد من تفسيره شل الإشارة إلى منع الاعتراض وتفسيره لأنه وارد ولا بد من مراده بهذا الاعتبار مجرد بساد لا غير من إلى غيره (قوله) وأجاب عنه الشرح الخ) هذا الجواب حاصله الاعتراض عن المصنف في هذا المصنف أن في كلامه لحرر ما يوجهه وإن كان غير صحيح في نفسه وليس العرض منه دفع الاعتراض تصحيح كلام المصنف كما لا يخفى.

كما فعلوا في باب الدار لأن قول المعتز حاربه في أصل نواحيه خلاف باب الدار وعن ليدري عن مشايخ عصره دخول مكتوبها لم يكن للشيخ فيه حجة حتى ثمرة في القول عدم روم الشيخ تسليمه لأنه منحه وجهه عند بركه (ولأخى) مهما (ومساح عقيق) نسخ النظم (مثبت) فيدخلان (في أوضح) لأههما - عن ثلث وخرج بمقتضى الألفاظ من قوله فلا يدخل هي ومقابيلها ولا يدخل ماء نزل الدار لا يصح ومن ثم وجب شرط دخوله في حديثه بشرط يشترى دفعه لا سببه كما مر. ثم ذكر في الأوراج من دوى أنه وكان له في اليد ثلث بوقصد واحد من ثلث غيره لا يقع إلا بحكمه وحكمه يدخل في السبع بعد وحي هذا من قولهم لو باع دراهمهما ثلث أصح أصح سكن إصفرهم حصة ومساكن أوضح لأه حلال سراً في أنهم متداولون وخلاف في الأعلى من معنى دخول لأه من صريح به في الشرح الصمد والحرر وأنته من روضة كالمباح قبل وثقت به غيبه لإجابات شافعية وحكاية وحده فيها وفي استسكين بعدها ولفظ الحرر وكذا الاحكام والرفوف منه والسلمه المسمرة والجدى من حبرى لرجاء على أصح الوجهين، وفهم المصنف أن التثنية وحكاية الخلاف لم وليد فتدركه قاله الشارح، وحصل كلامه حكاية الاعتراض على المصنف أنه حذف من أصله بسبب الاحتياط بالتثنية وحكاية الحذف في الأحكام والرفوف المسندة والتمسك به. وأجاب عنه الشرح أنه فهم منه أن قوله المسندة منه وأنه قبل وهو برفوف وأن الحذف منه وأنه فقط وهو المحتج من حدى الرضا والصمد فيهما وفي بعده عائد على الأحكام وصمد التثنية في قوله عائد على التثنية وحكاية الخلاف.

(قوله كما فعلوا في باب الدار) بحث مصنفه في در منسوخه على دهاير به محرم شرقي وعرفى باع منسوخه الشرقي أولاً وأصله دحل وهو الحد الذي منه وبين أنه هلز وألفهز أولاً دحل دحل حداد وحداد العرفى تحت أو هي أي امرئان والظاهر معاً لرحمن وقيل كل ما يقع منه بطلان له حالة وقوع جميع ما أوجب لكل في شوق لإختاب والقبول ومما ذكره آخره نظر إلى سرق القيمة لم يتوافق فيه إلا بعضاً وصح في الحق غسطة فكذلك هنا وحديثه فإدى بوجه صحته لكل مهما في غير ذلك حد رثي فيكون باقياً على ميث الشيخ غير معتقة فيه لتعبر وقوعه لأحدهم أه حج (قوله في فصل الخ) لأوى - استضاف (قوله ثم رده) هو المصنف (قوله عدم روم الشيخ) ومن ذلك حجج ومضاف فلا يبرمه تسليمها في روع له (قوله فيدخلان) أي الأعلى ومفتح عن (قوله ولا يدخل ماء نزل) ونسبه لغيره من غير مدح ولا فهي للشيخ لا سقاء العقب له كورة ولا يبطل البيع لعدم ذكره له لأنه العلة وهي احتياط له لحدث «موجود» (قوله إلا بالنسب) أي فلا بد من على ذلك من السبع في الجمع وهذا يقع كثيراً فيه له (قوله ومن ثم وجب) عبارة العباب: ولا للعدى الظاهر ولأما التثنية لم يرد لمعتد حتى ستره دخوله أي لماء ومعدن مع معرفته قبل في شرحه أي كل من العاقدين باعرض والمعنق أه سم على حج (قوله سكن إصفرهم) هو هو المصنف (قوله يتأخذه) أي فلا بد من النص على دخول الماء مطلقاً ويصح بيع إحدى الدارين بالأخرى مطلب سواء كان له قيمة أم لا (قوله والصمد في فيها) أي في قوله وحكاية وجه فيها الخ.

وصحير المفعول فيه تأني على ما الداخلة عليها لام الجر (و) بدخل (في بيع لئانه لعلها) ورتها
لأصاحبا بها مام نكوها من سد لعدم لك حصة حسنة بهما ولا بدخل في بيعها عذرهما ومقودها
وحسبها وشرحها قصارا على مقتضى اللط (وكذا) تدخل (ثبات العدد) في بيعه يعنى القن التي
عنه حالة البيع (في الأصح) نعرف (قلت: الأصح لا بدخل ثبات العدد) في بيعه ولو سار عورته
(والله أعلم) إقصارا على مقتضى المقتضى ، ولا بدخل القوط الذي في أدبه ، ولا الحسم الذي في يده
ولا نفعه قطعا ، وما زرع السبكي في العمل بأنه كالتوب وهو القياس .

[فرع] إيا (ناع شجرة) رصة وحده أو مع نحو أرض صرحت أو سعا كما مر (دحل
عروقها) ولو امتنت وجوز العدة كما شبه كلامهم منه بشرط قطعه ، لأن ذلك من مساهها
(وورقها) لا ذكره ، كان رطبيا خلافا لما وقع في شرح التهج فيها ولا فرق في دخول الورق
بين أن يكون ،

(قوله وصحير المفعول فيه) أى في وليه (قوله بعدها) أى الممر كما قاله السكي وعبره وهل شرحه
كون لئانه من الدواب التي تدخل عده كالخبز والعال وستر بخلاف غيرها كالتبر ولا فرق فيه
نصر ، وظاهر عذرهم أنه لا فرق بين على حج وما نسه إلى ظاهر عذرهم هو مقتضى قوله
لا يصح المخل (قوله ورثها) أى منسقة التي في ثمنها (قوله لا يصحها) أى مع كون استعمالها
لمصلحة تعود على سائر فلا يرد عدم دخول القوط والحام والحرم مع انصاف بالعد (قوله لا بدخل
ثبات العدد) إذا قلنا لا بدخل ثبات العدد حتى سائر العورة فهو يرم السائق إبقاء سائر عورته إلى
أن يأتي له لشري سائر فيه نظر وبدل على عدم انقضاء حوار رجوع معبر سائر العورة كما قرر
في باب العارية اه سم على حج . أقول لو نعد على المشتري ما سار به عورته عقب القبض
ولو بالاستئجار فلا يبعد لزوم سائر العورة للسائق بأجرة على المشتري وظاهر دخول أمه أى
الزبيب وأما لئانه من القفل لأنه من أحرانه كما عزم مر في موصوف اه حج وعدة سم على مسج
لو كان للزبيب من من ذهب فهو بدخل في البيع وهو صحيح إذا كان الثمن ذهبا فيه نظر ولا يبعد
الصحة ولو تحول وإن كان الثمن ذهبا كما مال إليه مر لأنها لا تقصد بالشراء بوجه فهي متمحصنة
للمتبعة وغير منطور إليها من ريب متعنه وتنفرد عنه ، وبهذا فارتقت عدم الصحة في بيع دار
وتصحيح أبوابها بالذهب إذا كان الثمن ذهبا . وما يوضح الصحة هنا أنه لا يطمع في تحيد السن
والنصرف فيها ولا يلاحظ ذلك بوجه بخلاف صفائح الدار (قوله ونارح السكي المخل) صعيص (قوله
وهو القيس) أى فيكون من محل الخلاف (قوله رطبة) قيد سالك للتفصيل لآتي في الأعصان
(قوله أو سعا) كأن ناعه الأرض ووطن (قوله وجوز العدة) أى ولم يخرج بذلك الامتداد
عن أرض السائق فان حرجت كان لصاحب الأرض تسكينه قطع ما وصل إلى أرضه (قوله لأن
ذلك) عنه للسحول (قوله لا ذكر) أى في قوله لأن ذلك المخل (قوله فسمها) أى العروق
وورق (قوله بين أن يكون المخل) أى وأن يكون من غير ذلك وكان لا أولى له أن يحول ذلك
وسكنه غير مما ذكر لما فيها من الخلاف اه

(قوله المفعول فيه) أى
في وليه وهو شاء (قوله
كالتوب) أى فببسه
الخلاف .

من فرصاد وسدر وحاء وبوب أبيض وبنيه لما مرّ كما أتق يدك الوالد رحمه الله تعالى (ورق التوت) الأبيض الأثني لمبعة شجرة في رمن اربع وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل لأنه يقصد لربية دود القز ويحرق في ورق النسي ، وصحح ابن الرقعة عدم دخول ورق الحاء معلا ذلك بأنه كشم سائر الأشجار ، والنوب بناء على الصحيح ، وفي لغة أنه مائة أخرى (وأعصابها إلا الناس) فلا يدخل لاعتقاد الناس قطعه فأشبهه التوت ، أما الحافة فمقبحا عصها الناس ، وفي الخلاف ضعيف اللام وهو اللان وقيل الضعيف خلاف منتشر ، ورجح ابن الأستاذ قول القاضي أن منه نوعا يقطع من أصله فهو كالقصب الفارسي ونوعا يترك على ساقه ويؤخذ عنه فهو كالنمرة وكلام الروضة يشير لذلك ويدخل أيضا الكلام وهو بكسر الكاف أوعية الطبع وعمره ولو كان عمره مؤرا لأنها سقى سقاء الأعصاب ،

(قوله من فرصاد) اسم للتوت الأحمر خلاصة ما مختار .

مرع - أشري شجرة فرصاد لا ورق عليها فأوردت في مده ثم مسح كان الورق له . كد ثابته مر سائلة في درسه عن ذلك ولعن وجهه أنه متميز عن السبع ليس على صورة الأصل فهو في معنى زيادة الدمعية . ثم أجاز خلافه والمشتبه فيها وجهان اه سم عن مسجع أقول . وجه الأول ظاهر كالصوف واللبس الحديث في يد اشري (قوله لما مر) أي في قوله لأن ذلك الخ .

مرع - يستشكل دخول ورق البلية في سبها مع قولهم إن الحرة الظاهرة مما بحر مررا لا يدخل في السبع ولا شك أن البلية مما بحر مررا فليصور ذلك بما إذا باع الظاهر بها كما إذا باعها بشرط الطبع ويحذف ذلك وقد وافق مر على صحة تصورهما بذلك بعدما أوردت عليه الإشكال ه سم على مسجع أقول . وفي استشكل ذلك لعدم دخول الحرة الظاهرة في السبع بطر لأن ذلك من أنواع الأرض وماها في بيع الشجرة هي اسم لما ظهر إلا أن بعض الإشكال بما شمله قول الشارح ولو نزع من أنه إذا باع الأرض وأطبق دحل في السبع شجر الداء (قوله وفي ورق النوب الخ) في صناعة الورق إلى التوت تصرح بأن النوب اسم للشجرة وفي تقييدها بأبيض تنبيه على أن التوت شامل للأحمر مكن في المختار التوت الفرصاد وسم الفرصاد بأنه التوت الأحمر ، وعبرة حج . سبه . نقل الحريري عن أهل اللغة أن التوت سم لشجر والفرصاد اسم لشجر ، وعمره عن الجوهرى أن الفرصاد التوت الأحمر فقول السكي إنه التوت وعمره به لأنه أشهر لا يوافق ثبت من ذلك لأن ثبت أنه مشترك ، ثم رأيت القاموس صرح بما يوافق هذا فإنه قال التوت الفرصاد وقال في الفرصاد هو التوت أو حله أو أحمره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (قوله ويحرق) أي هذا الوجه (قوله وصحح ابن الرقعة) ضعيف (قوله قطعه) أي الناس من الأعصاب (قوله ضعيف اللام) أي مع كسر الحاء (قوله ورجح ابن الأستاذ الخ) معتمد (قوله أن منه) أي الخلاف (قوله كالقصب الفارسي) أي فلا يدخل في السبع (قوله فهو كالنمرة) أي فلا يدخل الظاهر منه في السبع (قوله أوعية الطبع) فيه إشارة إلى أن كلام جمع وهو كذلك ، في المختار : والكسر والكامة وعاء الطبع وعطاء النور وجمع أكمة وأكمة وكام وأكام (قوله وغيره) أي كعطاء النور (قوله لأنها) أي الأوعية .

(قوله من فرصاد وسدر)
وحاء وبوب أبيض وبنيه
أي أومن غصنها (قوله
ويحرق في ورق النوب)
وهو العمر عنه فيما مر
بالسدر (قوله تباين على
الصحيح) لعلة على الصحيح
(قوله ورجح ابن الأستاذ
الخ) وتقديم للشارح بسط
هذا مع الإشارة إلى
ترجيح هذا التفسير في
شرح قول لصعب وأصول
البطل التي تبقى سنين
كالقوت والمختار كالشجر
(قوله لأنها سقى سقاء
الأعصاب) لعل مراده
أنها لا تقطع مع قطع
المرّة لا يصالها عنها .

ومنها العروق كما تحته الشج و إن ذهب الثاني إلى أنه ليس به شجرة ، هـ و تمكن حمل الأول
على ما إذا لم يجر العادة سقطه مع شجرة والثاني على خلافه ، ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق
في دخول العروق وأوراق من اليابسة وغيرها وهو مقتضى إطلاق المرافى أيضا وصريحه في الكفاية
بالسنة معروق ، ثم إن دفع الاستثناء بملأه وهو الأصح ، يدخل اليأس منه (ويصح به)
رصة وياسة (بشرط الصنع) ويدخل العروق فهي للشري (أو قطع) ولا يدخل كما مر في
رصة الدرع وقطع من وجه الأرض (ونحوه لإبقاء) بل كانت رصته كما يفهمه قوله الثاني
وكانت ياسة الخ وإلا لكانت شرط رصتها ، بل إن كان ثم عرص صحيح في تقاضها لحو
وضع حدود عليها كما تحته الأذرى وتعمل بشرط في حالة القطع والقطع والإبقاء ويدخل نحو
ورقها وتغطيتها مع شرط أحد الأذرى وعدمه وبأنه مدد مع شرط أحد ديسك لم يرمه لأجرة
إلا إن صاعه الدرع بشرطه فمشمع ولو توسط ما بينه أو دسه على شجر الدرع فأنه يسميه إن عم
سقوطه عليه وإلا فلا ، كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى .

(قوله ومنها العروق) أي وهو تقع الشجر وعمره في الصبح أنه قص الكسوة ومبرها
أنه بدور البحر وجمعه في سنة مسمى في عرف ساطة والعروق أصلها وهو جمع الشجر
فإن العروق قسم الغصن فلهذا يسمى بوج وعظم ويقسم منه الشجر ويقسم على البحر
س (قوله و تمكن حمل الأول) معتمد وهو قوله ومنها العروق الخ (قوله وثاني) هو قوله
ليس له أجرة (قوله وهو الأصح) بقوله مخبره في قوله إذا كان رصا خلاص (قوله لم يدخل
اليس) وعلى هذا فيسقط ما سبق وصول البائع إلى أخذ العروق هل يكفي العبر إلى قطع
الشجرة من لحيه في أخذ العروق أو يأخذ العروق حالا وإن ثبت عليه نقص الشجرة أم كلف
الحل فانه نص ، ولا بد من أن يثبت أن الذي قطع العروق في استمرار الشجرة لا يمكن من قطع
لأنه من استمرار الشري بعد استئصاله وإلا فله وفيه أنه قد يقال إن رصا الشري وقدمه
على الشراء رصا منه فأنه من قطع العروق وإن أدى إلى إزالة الشجرة (قوله بعد) أي
لأن العروق والأصناف والأوراق (قوله فهي لحيه) أي فيأخذها وإن رصا على أحد
هذه ما يسميها مانع كأنه لأنه رصا يثبت ولا يستمر من الشري لأنه لا يمكنه أحد ذلك إلا بعد ما فوقه
(قوله ولا تدخل) أي العروق (قوله ويقسم من وجه الأرض) أي على محراب به العادة في منها
فلو أراد الشري حفر جزء من الأرض ليتوصل به إلى رصا ما يقطع م عكس (قوله كما يفهمه قوله
الآتي) قد يبارع في إيهامه ما ذكر لأن ما يأتي مقروص عند الإطلاق ولزوم القطع فيه لا يستمر
المصلا عند شرط الإبقاء (قوله أحد ذلك) أي القطع أو القمع ، قال حج ، ولو أراد مشروط
أحد ذلك استلزامه عرس سقيها فيه ففقال فيه حواش ، ولقد استقر رأيه عليه مع خلاف
عاص استأجر محل عرسه ليقية فيه لأن المحل هنا بيد المالك وثم بيد المانع فلا يمكن قبضه عن
الأجرة قبل أحد ذلك ، وفيه أنه لا يجب شراؤه له من قبله ثم يمكن شراؤه له الشجرة
كشغل لدار مانعه الشري ، قلت قد يرقى أن ذلك يتأتى التبرع منها فلا تعد حائلة بخلاف
هذه لأن القصد باستئجار أو شراؤها إدامة شأنها (قوله فاصح) أي ويرمى الأجرة من حين
لاستماع (قوله إن عم) أي ويظهر ذلك بشرطه

(قوله ومقتضى كلام
المصنف عدم الفرق) أي
وهو خلاف الأصح كما
علم من (قوله وعدمه)
صادق بالإطلاق وشرط
الإبقاء مبرح

وتنصير بعضهم فيه بأن النصف من فعله ينضمه مطلقا والعز وعدمه إنما يؤثر في الإنتم وعدمه عبر
 صحيح شأنه من عدم استحصاره لمقول فقد صرح بذلك في نه الشبهات في باب اختلاف الإنتم
 وعنده أن لقري في فروجه وإن ضرب شجرة في ملكه وعبر أنها استند على جالس ومنعهم من
 والإفلا ينضمه إلا ما نصير منه (والإطلاق ينصب الإنتم) في الشجرة برخصة كانه كلامه
 بعد كونه لأن العرف خلاف الياسة، وشمل إطلاقه نحو عطف عما كانت عليه، وبو نرح
 عنها شجرة أخرى استحق بقاء ذلك كالأصل سواء أعيد استصلاحها كالمو أم لا لذلك على أوجه
 الاحتمالات لكن لو أريد لتتبع فهل يراد البيع كما هو شأنه أولا لأنه بوجوده سر مسئلة
 الأوجه كما رجع بعضهم الذي وإن رجع بعض آخر الأول، ونحن ما نقرر في حالة استحقاق
 النافع لإقامة ولا كأن نصب أرضا وعمرها ثم رجع وأفاق فهل يبطل البيع أو يصح ويتغير
 يشتري من جهل وجهان أو جهما ناسهما، ونسبة ما نقرر دخول تولد الشجرة لموجوده
 ولجأته بعد البيع وهو كذا في يظهر من غير أنها مباحة، سواء أُنبت من جذوعها أم
 من عروقها التي بالأرض لأنها حينئذ كالأصل مع علة منتهى منها
 لأنه أحسن على قول لأدعى: وشجر الباقى خلف حتى لا الأرض ونسبها وفي روم
 هذا بعد الله.

(قوله ثم باعه وأطلق)
 حرج به ما إذا شرط الإبقاء
 وظاهر أنه يبطل البيع
 قول واحد بشرط القاسم
 ومالو شرط القلع أو القطع
 وظاهر أنه يصح قولاً
 واحداً فليراجع (قوله
 هذا) أي استحقاق المنفعة
 المرددة في الدين بقوله
 لكن يستحق منفعته الخ.

(قوله وتنصير بعضهم) هو حجج (قوله مطلقاً) أي غير مؤل (قوله من عدم استحصاره المدلول)
 لكن بعد القول منقول في نه من النصيب في نصف حطب أوصع، وقد فرق فيه بين عدم
 وعنده (قوله وعنده أن لقري) بوجه تنويه من صحيح (قوله خلاف الياسة) أي من
 الإطلاق فيما لا تنصب الإنتم (فيكف المشتري قلعها وتدخل في بيعها عروقها كما سيأتي في قول
 النصف ولو كانت ياسة الخ) (قوله استحق إبقاء ذلك) بقى ما إذا قطعها وبقي جذورها هل يباع
 عليه قلع الجذور أو له إبقاؤها كما كان يبقى الشجرة أو يصل بين أن نموت الجذور ونحذف ويبع
 قطعها كما لو جنت الشجرة لأنها حينئذ لا ريد عنها أو جذورها وتنصير رده من حيث باب شجرة
 منها فلا يجب ويستحق رعاها فيه نظر، ولو قطعها وبقي جذورها فباعتها شجرة أخرى هل
 يستحق إبقاؤها لا بعد ثم فيجوز سم على صحيح أقول: قوله أو تصل بين الخ هو الأقرب
 (قوله كالأصل) قال سم على صحيح في أثناء كلامه بل قال شجرة من جذوعها أو أشتات وه
 يعرض وأرد إعادتها كما كانت قبل ذلك أقول: قوله إذا دلت أي ولو فعل المشتري حيث
 كان لترض كما يفهم من قوله ولم يعرض، وقوله وه عرض أي وجع في ذلك إياه (قوله
 لا شك) أي قوله لأنه العرف الخ (قوله ثم باعه) أي العريس (قوله وأطلق) حرج به مالو
 شرط لا يشاء وإخاذه مذكور، والظاهر بطلان البيع لاستتال البيع على شرط القاسم صريح
 (قوله التي بالأرض) ظهره وإن وصفت العروق في أرض الغير وبت منها وهو كذا لكن
 لصاحب الأرض حينئذ سكايف مالك الشجرة رده ما وصل إلى ملكه وإن كان فوقه ماء، وكأنه
 أدن له في هدمه فلا يضمنه لأنه لا يمكنه ذلك إلا بهدمه فلا ينضم منه فإن نصيبه فلا أجرة
 فهو عارية (قوله وفي روم هذا) أي الأقدم.

ورثة من النافع منصرفه كشرط القلع (والأصح) في إياها يستحق إعادتها (أنه لا بد من)
 في بيعها (العرس) كسر أرواه أي محل عرسها لعدم بطلان البيع له وليس له بيعه ولا عرس
 بدله لو بيعت (لكن يستحق منفعته) محال فيجب على مالكه أو مستحق منفعته بإعادة أو
 وصية تمسكه منه (ما قبل الشجرة) حصة سائلها ، والثاني بدع لا يستحقه منفعته لا يبي
 عنه ، وعليه فهو قبيح أو انقضت عرس غيره وله بيع العرس ولا بدع من عرس في شجرة ياسة
 قطعها لصلان البيع بشرط بقائها كما مر هذا إن استحق البائع الإبقاء والإجاء مأمراً ولو بذل
 ملكه أرض التلغ لمسكها وأراد قلعه لم يحز له ذلك ، وللعرس ماساتها من الأرض وما تنبت عليه
 عروقها فيمنع عليه أن عرس في هذا ما يضر به ولا يضر تعدد استحقاق المشتري لم يكن له
 فادفع ما جمعها من الأشكال وما يجمع لحوائج الرزق الذي قيل فيه إنه ساقط ويحزى
 الخلاف فيمنع بواحد ما واستثنى نفسه شجرة من يبي له عرسها أولاً وفيه إبداع أرضها مبيت
 مدفون هل يبقى له مكان الدفن أولاً كما هو رافعي في أول الدفن ولو بيع شجرة أو بة في أرض
 مستأجرة معه أو موصى له بمنعها أو موقوفه عليه ،

(قوله لبطلان البيع
 بشرط إعادتها) لا يلزم
 بين بطلان البيع وبين
 لاستحقاق وعدمه ، فهو
 قال لعدم استحقاقها لآدم
 سكان وصحاح قوله ، ينز
 له ذلك) عبارة الروض
 وشرحه ولو بذل مالكه
 أرض القلع لمسكها
 وأراد قطعها فانه يحبس عليه
 إعادتها ولا يجوز له قطعها
 (قوله ولا يصح تحديد
 استحقاق للمشتري الخ)
 أي لأنه متفرع عن
 أصل استحقاقه ولما منع
 إنما هو تجديد استحقاق
 مبتدئ حكماً أفصح به
 الشهاب حجج ولا بد منه
 في دفع الإشكال .

(قوله ورثة من النافع الخ) معناه (قوله ولا عرس ملك) خرج به ما لو فسد إعادتها فيجوز
 له ذلك حيث ربحى عودها إلى ما كانت عليه يؤخذ مما ينقسم عن ميم على منعه (قوله لكن
 يستحق منفعته) ويمنع على النافع التصرف في ماله أرضاً مبيولة منه ضرر لشجرة سكن
 لو امتد العروق إلى موضع كان له نفع فيه بة ، أو رزع قبل بيع الشجرة وحسب إلى ماله
 أحدهم برفع ضرر الآخر فهل كلف النافع برفع ضرر المشتري أو يكافى المشتري بقطع
 ما امتد من العروق سلباً ملك النافع ، وكون استحقاقه ملكاً سابقاً على ملك المشتري فيه نظر ،
 وأقرب ذل أن النافع حيث شرط القلع راض بما يتسلك من الضرر (قوله تمسكه)
 أي من الاستعانة به على العادة بالأشجار ، وليس به الرقاد تحتها لما فيه من الضرر بالنافع (قوله
 ما تنبت الشجرة) وهل للمشتري وحده من تلك الشجرة من غير حطبها يظهر أن له ذلك وفقاً
 لم ربه كبره وسرع وأمره ببيع فهل له أمره بقطعه يبنى أن يقال وفقاً لم ربه إن حصل منه
 ما لا يحصل عادة من مثل تلك الشجرة أمره بقطعه وإلا فلا ميم على منعه .

فرع — حر النافع لأرض له ملك الشجرة فالتيسر صحة لأجرة وينت الحيز للتأخر
 إن جعل استحقاق منفعة لعرس لغير النافع (قوله حبه) فاد انقضت أو قبحها كان له أن يعيدها
 مادامت حبة لأدهم هـ شجار ردي (قوله هـ) أي الأصح ومقتضاه قوله وإلا جاء مأمراً
 أي في قوله وحمل ما نذر الخ (قوله لم يحز له) أي بضرر صاحب الشجرة ، أما معه فيضمن
 حوزة لأنه بدل بضرر صحيح وهو يبيع من ملكه (قوله فيمنع عليه) أي النافع (قوله في هـ)
 وكالعرس غيره ما يضر بالشجرة (قوله لم يكن له) حاله البيع لأنه متفرع عن أصل استحقاقه
 ولما منع إلى هو تجديد استحقاق مبتدئاً له حجج به سح قول الترخ فادفع الخ (قوله ويحزى
 الخلاف) والأصح منه أنه لا يبي للعرس ولا مكان الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت
 الشجرة أو شيء من آخره الميت غير عصب الدف ، ثم إن كان المشتري عدلاً ما يبي فلا حيز له
 وإلا فلا خير (قوله هو يبقى له) أي للنافع (قوله في أول الدفن) في قوله فيجب على مالكه أو
 مستحق منفعته الخ (قوله معه) أي النافع .

استحق إتيانها ببقية المدة كما ينحصر في الرضا لكن بما كان موكدا في نوجه حباليين والنوصي
 تمنعها أبدا أو مدة معينة كذلك تلك المدة كما فاده بعض ماخرين (ويؤكد) الشجرة
 المبيعة في حالة الإطلاق (بابية) ولم تدخل لكونها غير دغامة (وهو المشتري المتنع) للعرف ثم
 شرع في ذكر ثمر البيع وهو المقصود منه ولو مشموما كالورد نص (وثمره الخبز السبع إن
 شرطت) جميعها أو بعضها الثمين كالنصف (للبائع وللشترى عمل به) سواء في قبل الثمر وبعده
 وفاء بالشرط ولو شرط غير المؤبرة للشترى كان تأكيذا كما قاله التولي أو المانع صرح أيضا وإن
 قيل ينبغي أن يكون كشرط الحل . لأننا نقول إنما يطل البيع بشرط استثناء المانع للحل ومفعله
 شهرا لنفسه لأن الحل لا يفرد بالبائع والطلع يفرد به ولأن عدم المنفعة تؤدي لفسخ البيع وهو
 مبطل (والإ) أي إن لم يشترط لواحد منهما شئ مك من ذلك (فإن لم يشترط معا شئ
 نهى للشترى .

(قوله استحق) مفهوم قوله سنة المدة أنه لو استأجر مدة على مدة لا يسحق بعدها . وعلمه
 فيبني أن يأتي فيه ما لا يملك من التحريم بين الدع الخ (قوله لكن مح) في نسخة من
 قوله لكن مح الخ لكن شجرة مثل لدى المدة في الأول إن غير في الآخر لأن المنفعة
 فيهما لم يبدل البائع فيها شيئا ولو الخ وهذه هي عبارة حج فلعن الشرح رجع عنها في ما في
 الأصل موافق لما قدمه (قوله كما موكدا) ولا بشكل هذا مما مر في ما لو باع المشتري الحجر
 لآخر من لزوم الأجرة للشترى مصنف ما أشير إليه ثم من ذلك حذبه حتى وهي مضمومة مضيقا
 وما هو لاحدية فيه بل هو استيفاء حين تمت مبيع وسئل من المشتري (قوله بث المدة) أي
 فاده انقضت عما هو خبر بين القمع وعرامة لأرض أو السبعة بالأجرة أو المالك بالقيمة (قوله ثم
 لم يبيع) أي الشترى المبيع (قوله وثمره استحق) أي الموجوده كما هو صريح (قوله قبل الثمر
 وبعده) وكذا لو شرط الظاهر للمشتري وعنده وقد انعقد المبيع اه حج فان لم يعتقد لم يفسخ
 شرطه ويأبى بطلان البيع بهذا الشرط اه سم عليه نقول ولعل وجه البطلان فيها قيل
 انعقادها كالمعدومة لكن هذا شكل على خلافهم قوله إن الشترى أي بعد وجودها بشرطت
 لما منع فهي له فظهر أنه لا فرق بين انعقادها وعدمه (قوله ولو شرط غير المؤبرة) أي ثمرة التي
 لم يشتر بها شيء أصلا أما لو تأخر بعضه دون بعض لم تكن تأكيدا لأنه لو لم نعرض
 كانت كلها للبائع (قوله وهو مبطل) وقد نقل استدل حلقه عيب مضيق لا في مدة كذا اه
 سم على حج وفيه أن خلقه عنها مدة إلى يعتبر إذا كانت المنفعة مستحقة للمشتري كبيع الدار
 المؤجرة واستثنى البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجر وإن قلت (قوله فإن لم يضر) أي
 ولو قطع البائع ما تأخر ثم باع الشجرة وعليها ثمره مؤخر من يكون مبيع لأن تأخر العصب كثر
 الكل وإن قطع المؤخر قبل انعقد أولا لانتفاء السبعة حينئذ فيه نص ولا بعد الأول لنقص
 دخول وقت التأخير تأخر العصب ويحتمل أن لكل حكمه لأن إتيانها مبيعة غير مؤخر للمؤخر
 لعرض مبيع كل من المؤخر وغيره ثم ريت ما أتى في قول الشارح بعد قول المصنف في الفصل الآتي
 وقبل مدة الصلاح إن بيع ثمر لذي لم يبد صلاحه وإن بدا صلاح غيره لم يحد معه نوعا وعلا
 وهو يعين الاحتمال الثاني .

(قوله بعية المدة) أي

في مبيعه لإحارده أي أو

النوصية إن كانت مؤقتة

عده وأما فيما عدا ذلك

كما هو ظاهر (قوله كما

نعت من الرقة) في

أمران لأول من الرقة

فيما بحث ذلك في مسئلي

الإجارة والوصية وأما مسألة

الوصية فأما بحثها الأذري

الثاني أن ابن الرقة إنما

بحث ذلك في البيع وإحق

الشترى به هو لا شرعي

كما يعلم عراضة القوت

وبه الأذري على أن

الكلام في الإجارة

الصحيحة أما الفاسدة

فتسحق فيها الأجرة

لأن الأجرة تحب فيها

يوم بيوم كما سألني

(قوله والنوصي تمنعها

الخ) مكررم مع الذي قبله

(قوله وإن قيل يسمى

أن يكون كشرط الحل)

أي أو مبيعة للبائع شهرا

يبرل عليه قوله الآتي

ولأن عدم المبيعة الخ

وعبارة النجوة وإنما بطل

البيع بشرط استثناء

البائع للحل أو مبيعة شهر

لنفسه لأن الحل لا يفرد

ببيع الخ .

(قوله كافي السنة الخ) صرح هذا التعبير خصوصاً مع بزيته من توقف اشباح فيه قوله وإن توقف فيه أنه اختار هذا التفسير فيه فافهم ما سيأتي له في رد حمل بعضهم الآتي من قوله وقد ذكرنا حديثي بعد مريضين بادر كاسحل فيمكن منهن إن صرح بهذا اسبق أن كلاماً من حمل بعضهم المذكور ومن بعده ومن فرق الأصحاب (١٣٧) الآتي في كل من التين والعنب

وليس كذلك بل الحمل المذكور ورد في خصوص العنب كما يعلم بمراجعة نسخة العلامة حجج الذي فيها فيهما عبارته بخلاف وقرئ الأصحاب الآتي في خصوص التين كما فهم من آخر عبارته المتقوية بما عطف من شرح ابروس وصرح به كلام نقول الآتي ثم بن قون اشبح كما في نسخة صريح في أنه في التين والعنب وليس كذلك فإن كلامه في خصوص التين وعدة الثوب سكت انصاف عما

وهو لم يظهر فيه شري كافي السنة والهدى والهدى وإن توقف فيه وحده في الأول بالثوب وحده بعضهم على ما يكثر حمل منه وإدراكه في قوله قد ذكرنا حديثي بعد مريضين بادر كاسحل فيمكن مثله وقرئ الأصحاب بين طبع النحل وما ذكرنا من ثمره نحل ثمره عند واحد وهو لا يحمل فيه إلا مره والذين وعود حمل حديث مرة بعد أخرى فكأن الأولى مع والثانية لم يدرى وكالذين في آخر الخبر وعود كالتنوع لا يمنع بعده فصلاً من حرف واحد في ثمره النحل ونحوه فافهم تعدد حمل واحد (ومخرج في قوله من ثمره) أن كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتي ولم يستر السور ثم قوله وبعد الأول ثم وعبر فيه مخرج من ثمره وحكمة عدوية عنه حشيرة بهام انحد هذا مع ما في كل ثمر من واحد وقد لا وليس كذلك إذ في السور عن ذلك في له من أصله كما فهمه معبره لأن ذلك قد شارح ذلك قوله بعد من ثمره ثم مخرج لم يدرى لا تسم بعد كانه (كشعش) تكسر منه وحكي فيهما (وشرح) ورمال دور (فهم يدرى من ثمره) لأنها كعدوية (وكذا) هي ثمره (بن) اعتد به من ثمره في الأصل (مخاطب) صريح في أنه يدرى ثمره من ثمره النحل حكمه والثاني يلحقها به بعد تنقيته لأنه من ثمره من ثمره النحل (مع قوله الأول) مخرج ظهورها وما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر

في خصوص التين وعدة الثوب سكت انصاف عما در ثمر بعض دون بعض في في التين والعنب وفي التين والهدى والهدى وقرئ الأصحاب بالثوب وعبرها بالثوب بالثوب وعبرها بالثوب بالثوب ولا يمنع أحدهما الآخر وتبين منه التين وصرح به لتولي في التين وقال به لا خلاف فيه وكذلك الروايات وقرئ منه وبين النحل من ثمره ثمره عام واحد ولا

وهذا هو الذي شارح كافي وحاصل شري السنة الخ أن هذا من حملين وإن كان في خبر واحد (قوله) ولم يظهر فيه شري (معناه) (قوله كافي السنة) للثوب والهدى في شري التين والهدى للهدى (قوله) أي الحمل (قوله في العام الخ) المراد بالعام السنة الشريعة يعني أنه لم يخرج العدة أنه حمل مريض في سنة واحدة من مريضين بادر كاسحل فيمكن منهن إن صرح بهذا اسبق أن كلاماً من حمل بعضهم المذكور ومن بعده ومن فرق الأصحاب (١٣٧) الآتي في كل من التين والعنب

تحمل في السنة الإمارة والذين تجمع حملين وقوله وحده في الأول بالثوب يعني تحمله السور من أن الخسب في جمع بينهما ولا فهو في الأول ثم يصرح بتوقف (قوله والتين ونحوه) ذكرنا الخبر الذي عني ماضي شرح ابروس وندعي حمله لأنه ليس من حمل فرق لأصحاب وإن كان اسبق يثني فيه فافهم لكون خبرين الخلق كما سيأتي في كلامه (قوله سم من ذلك) يعني من إيهام أن السورة أنه سقط ما فعل الذي دفعه بقوله إن كان من شأنه ذلك

(قوله وللشرط في ثلثة) كان سعيه قد عثر على ثوبه وهو اسطخ كما صاع اشهاب حج أو تأخير قوله بطر للعدة إلى هنا (قوله عدم مع عند اتقاء لصير) أي على الآخر كما هو واضح وهو صادق عما إذا ضرت الساق أو مضعه أو لم يصرفه ولم يفعه كما يصدق بما إذا كان الساق النافع ونحوه (١٤٠) فتوقف انشخ إعماله في بعض مصادقات للثلة وهو ما إذا كان الساق

والنفع من الساق أو كان الساق بصره أو لا يصرفه ولا يفعه ونحوه أنه يأتي فيما إذا كان الساق المشتري والحالة ما ذكر وأما إذا كان ينفع الساق بأنه أو مشرو فلا تأتي فيه توقف النسخ كما لا يخفى (قوله ومقتضى ما مر من التعيين) موهوم ومقتضى كلام المصنف وعنده التحفة ومقتضى ضمير العبارة الراجع إلى كلام المصنف إلا أنه ذكره عقب التعليل فكان الشرح نوعاً من نوعه للتعين لا ذكره عقبه وهو عنه ما ذكره (قوله) ويقتضي ذلك أنه لا تصرفه في حصة ماله (هذا) الخوف للسكنى وهو المشكل كما قلناه عنه الشهاب حج في تحفته كشرح ابروص لكن عبارتهما فيه ونفي ذلك كتصرفه في حصة ملكه ولا يخفى أن معناه أن رضا الآخر بالإضرار رفع حق مطالبة الأخرى والأخرى وبقي حق الله تعالى فتصرفه فيه حيث كتصرفه في حصة ملكه

وعدمهما اسطخ أي ربه لمعة فيكف حيث أحدها دفعة واحدة ولا يتصرف به الصبح وللشرط في الثانية ثم وكاب خرق من روحها فطعها في تصح كالموت الأحصر في البلاد لا يبي فيها كلف لنفع ولحق على العدة ولا تترك هذه أسود لأن هذا وقت حذاره عاده وقد لا يرم انتقية كان يضر إلى لا يطلع فيه ويضم ضرر الحن ما أنها أو أماتها آفة وقد نفي في تركها فأنه كالحج من ربه وعمره (ولكل منهما) أي لبعض يد بيت (السقي) من سعيه في الشجر وعمر (وأنهم) (ولم مع الآخر) منه لعدم صرفه في نفع حيث أنه وعدوا وأنهم غير المذهب والنوسط ما يضره الآخر عده لمع عند استاء الضرر والنفع لأنه نعت وحري عنه استسكى وعمره سكن وقت فيه الشح بأنه لا عرض للبائع حيث فكيف يلزم المشتري تمكيه وما قاله صاهر وحري عنه وبدرجته الله تعالى ومقتضى ما مر من التعيين أنه يسمع على النفع من كلف المشتري الذي وقد صرح الإمام بأنه لم يضره عنده فليس مؤثراً على النفع وهو كالمهم يمكنه من الذي لا يضره منها وفي كل المشتري كثر دخلت في العقد وليس فيه أنه تصرف منه إلا مع ما لا يضره لأن سحبه ذلك لما كان من جهة الشرع اغتروه وفيه أن الكرم في بركة تصرف مؤثره تصرف البائع نفسه (وهو صرحا) كان لكل مع الآخر لأنه يضره من غير دفع عود به فهو سفيه ونفيع (لم يجر) السقي لما ولا أحدهم (إلا بصره) ما من الحن لهم لم يسمع على أحدهم لا يرد ذلك لإدخاله على صاحبه ضرر لا يقال فيه يضره بغيره وهو حرم ولو مع بصرهما لأن قول الإضرار غير محقق لأن النفع لحي لغيره أربع مائة وبنى ذلك بالنسبة لتصرفه في حصة ماله وهو ما على أوجه ما ذكر

(قوله وعدمهما) ووجه أحدهم وشرعاً لأخرى وبالعكس كما في النسخة لنسوى وبما في هذا كما في المتن (قوله أحدهم دفعة واحدة) صاهره وإن كانت العادة أحده على استرخاء فراجع إلى ما سمي على مسجع ومعه أن الكلام في ما وحصل الصبح يقتضي لتصرفه عاده في الجمع ولو حصل نفعه على الترخيع كما قطع كذلك (قوله) (ولكل منهما الخ) قال لم يأت أحدهما الآخر نص حكيم ثبت ومؤثره على من لا يخفى، شرح لإرشاد لشهابه اه سم على مسجع (قوله) ما كان من جهة الشرع عنه به) قال حج ثم يتجه أنه لا يمكن من شغل ملك مشتري ماله أو سحبه له بضره لا حيث عده وإلا فلا وإن لم يضر المشتري لأن الشرع لا يبيع مال الغير إلا بعد وجود منعه به وبذلك فهم أنه لا يبيع مع عدم الضرر يحسن على غير ذلك انتهى . وعمل سقي النفع من البئر لئلا يضره في بيعه ما يخرج لمشتري ماء البئر لسقي به شجر آخر لم يوكا هو وبغيره به ولا يتم لمشتري ويوجب بركة النفع فإن أريد سقيه بغير إياه ما من عن آخر لأن له عيوك لمشتري فهو حق فراجع قال مقتضى قول المصنف الآتي ومن مع ما إذا صلاحه لزمه سقيه قد خالفه (قوله) (وفضله الخ) أي قصة هذا التدهر لكن قد يتوقف في

فالكلام إنما هو بالنسبة ملك الآخر خلاف قول الشارح ونفي ذلك بالنسبة لتصرفه في حصة ماله وهو يفتيد مع ما بعده أنه برضا الآخر ارتفع الخرج عنه في ماله من جهة النصرة ومن جهة حق الله تعالى ولم يبق إلا حكم تصرفه في ماله وهو نفع ولا يخفى بعده إذ أقل لم يأت أن يخص من غيره بالجزء في بلاكه كان نفسه في حكمه (قوله) وهو مختص أي إلا أنه لا يضر في الجواب لأن هذا مع آخر غير الذي رفعه التراضي

لأنه يلازم فعل فاشه إحقاق على أو كمال كلامهم على ما إذا كان من وجه دون وجه وهذا
أوضح (وربما أحدهما) أي الشجر دون الشجر أو غيره (وباربع) أي الساعدي في السقي
(فصح العقد) لعدم إمكانه إلا بصرا، أحدهما والفاصح له التصريح كما يوجد من غشون كلامهم
واعتدله بولده رحمه الله تعالى وفي الحاشية وحده من السقي ووجهه السقي، وفي كل من
العقدين واستظهره الركني وثمن قوله وربما عثرهما سوكان التي عثرا شجرتها ومع تركه
حصول ريادة للأحرار استمرام مع حصوله له استغناء بالسقي ود كرفي روصه فيه جهل من يخدم
(إلا أن يسمع) المالك المطلق المصروف (لنصر) فلا يسمع وفي هذا من الإشكال
والجواب، ومع تعصم بحيثها لما في هذا من الإحسان والساعة، وهذا يصدق بها من أنها
(وقيل) يجوز (لطالب السقي أن يستقي) ولا عسر، بصر، بصره في السقي عليه (وكان قد
عثر رطوبة الشجر لزم الناتج أن يقطع) الثمر (أو يبي) الشجر دفعه لغيره لغيره

(فصل)

في سبب بيع الثمر وبيع وبيع وبيع

(يخوز بيع الثمر بعد بدو) أي ظهور (صلاحه موقت) أي من غير شرط قطع ولا بناء، ويخوز
في هذه الإلقاء في أو من الجذر كجاء شرط البناء (وشرط قطعه) شرط (إتانه) سواء
كانت الأصول لأحدهما أم لغيره الجذر المتفق عليه «ثم صلى الله عليه وسلم هي لا من عن
بيع الثمرة حتى بدو صلاحها» ومفهومة الجوز بعد بدو ممتلك لأمن أهله حاشه على

احتصاص حكمه بذلك من الأقرب أن ثمره من ثمرات ممتلك وهو من غير شرط أو بدو كان
له السقي على أن يكون فصله ما ذكره في بيع (قوة وبارع الخ) وفي سبب بيع مبيع وبيع
لوتشاع في عبد السقي المحتاج إليه روح عدلان انتهى أي وهو واحد من ممتلك منه ر
والسقي حاشه ممتلك الزادة لأمن أهله ممتلكه وأمنه من حال مدعيه من ممتلكه (قوله
من غشون كلامهم) أي خعيا كلامهم وهو من إضافة الصفة للوصف أي من كلامهم الخ
(قوله واعتدله بولده الخ)

ورع لوهم من بيعه السقي وسقي قبل البيع، بالعدد غير آخره، بالعدد غير
وتولد منه الضرر من أرض المقتص أم لا منه نص والأقرب الأول حصوله على هو موقوف منه
(قوله فيه احتباس) شرحه ما أنه لم يجر إلا بصره

(فصل)

في سبب بيع الثمر وبيع

(قوله وبدو صلاحها) أي وماشع ذلك حكم احتباس الحادث بالوجود (قوله ويستحق في
هذه) ويسمى أنه لو قال الشري في هذه قبل شرط البناء التوجه إلى من لا يملك والنسول
معنى (قوله لأحدهما) ومع كونه الشجر للثمة (قوله المقتني عليه) أي من الجوزي وميركا هو
اصطلاح المحدثين حيث قالوا متعلق عليه ويخوز (قوله لأمن العاهة) أي لم يبي البيع

(قوله ويشمل قوله وإن

صريح) عبارة شرح

لرؤوس ويشمل كلام

لصاحب السقي قوله وإن صر

أحدهما ومع الآخر مالو صر

السقي أحدهما ومع تركه

حصول ريادة للأحرار الخ

فكلامه إنما هو في نصرة

أحدهما فقط وإنما احتاج

قوله لاستمرام الخ لأحرار

دون رؤوس ومع الآخر

في سبب بيع الثمر وبيع

في سبب بيع الثمر وبيع

في سبب بيع الثمر وبيع

في سبب بيع الثمر وبيع

في سبب بيع الثمر وبيع

[فصل]

في سبب بيع الثمر وبيع

لمنطها وكر نواها وقوله تسرع إليه لصعفه فيفوت بقلقه الثمن وبه يشعر قوله صلى الله عليه وسلم
 « رأيت ابن مسع الله الثمرة فم يسجل تحذركم مال أخيه » (وقيل الصلاح بن بيع) الثمري
 لم سد صلاحه وإن بدا صلاح عمره لم يجد معه نوت ومحل (سعدا عن الشجرة) وهو على
 شجرة ناسة (لا حور) أي لا يصح البيع ويحرم (لا شرط القطع) حالا ، وهو على قول
 ابن القري مشحرا لمحر لد كور فانه يفسد بمطوفه على اسم مصدح حرج اسم الشجر ولو فيه القنع
 بالإجماع فبق ما عدها على فصل ولا يقوم اعتياد قصه مقام شرعه ، والبيع يحذر عليه ، فإن لم
 يطلبه لم يستحق عنه آخره عن ذلك لعلمه بالبيعة ولو راضيا بالثمن مع شرط قطعه حر
 والشجرة أعانه في بد المشتري لعدم سيم ثمره بدوها بخلاف ما لو بيع نحو ممن وقصه المشتري
 في صرف الشئ فانه مضمون عليه لتمككه من النسم في عمره ، فما سم ثمره على شجرة مقطوعة
 أو حافة دوما فيحور دز شرط قطع لأن الثمرة لا تبقى عيبها قبل ذلك مبره شرط القطع وحرج
 بقوله إن سم ما يوهب مشلا فلا يح شرط القطع فيه ، وكذا رهس كما «أني قدس تحت من
 استعار شيئا لبرهته (و) بشرط (أن يكون القطوع منتعها به) كالوز ،

(قوله لمنطها) يعني الثمرة
 (قوله وللبيع إجبار عليه)
 أي فيما إذا كان الشجر له
 سائر ما بعده ولرايع
 الحكم فيما كان الشجر
 للمير (قوله لتمككه من
 النسم في غيره) أي مع
 حر من العدة ذلك حتى
 لا يرد ما مر في أوائل النسم
 في كور السقاء فليراجع .

(قوله لمنطها) عنه لقوله لأمن الخ (قوله أريب) أي أحسن ولا حوله لا حور ، ووجه
 لاستحقاقه ، ويترتب على ذلك عدم صحة البيع (قوله ناسة) أي رصة أحدا مما تأتي (قوله
 لا شرط القطع) أي للكل اه حج وهو مأخوذ من قول الشارح لآني ، وليس لأحد
 الشريكين شراء نصيب شريكه من الثمر من سد صلاحه ، وفي حج أيضا وورق السوق من ساهبه
 كالثمر قد سد صلاحه وبعده كمو بعده اه (قوله حالا) أي سواء بلفظ ذلك أو شرطه القطع
 وطابق فيه فانه يحمل على حبس (قوله بالإجماع) أي بإجماع الأئمة (قوله والبيع) أي يجوز له
 (قوله إحصاءه عليه) قال في روض وب شرط وترك عن تراص فلا بأس اه سم على حج وهو
 معنى قول الشارح ولو راضيا به الخ (قوله لم يسحق عليه آخره) أي ولا يتم عليه بعدم
 القطع كما يشعر به قوله لعنه الخ (قوله سيعر سليم ثمرة) أي حيث راضيا كما هو العرص من
 ثماء مرة وهو ماهر ، وكذا لو خلى يفسد وينها لأن دخولها في يده ضروري في تمكينه من
 قطع الثمرة الذي هو على المشتري وأما في السمن فقبضه إنما هو بالنقل وهو ممكن بتدريج البائع
 له في إياه عمره (قوله لتمككه) أي للمشتري (قوله أما بيع ثمرة على شجرة) محذور وهو على
 شجرة ناسة (قوله قبل ذلك الخ) يؤخذ منه حوار شرط القطع اه سم على حج ويحب إبقاءه
 لتدريج ملك البائع . ونسب ما لو كانت مقبوضة وأنها البائع أو عمره وحسن الحياة من
 يكلف المشتري القطع أولا فيه نظر ، والأقرب لأول لأن شراء ثمره وهي مقبوضة من
 ماله شرط القطع فيكفها وإن عيبست . وفي أيضا ما لو كانت الشجرة حافة وم القطع
 ثم بيع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم جلبها الحاد فمن يكلف القطع أو تسين بغير
 البيع من أصبه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه ساء على من وهو موها تسين خطؤه لأن
 عود الحاد إنها علامة ظاهرة على أن عروقها كانت حية (قوله وكذا رهس) ووجه حوار ذلك
 فيها بدون شرط القطع أنه بتقدير تلف الثمرة ساهة لا يعوت على منهم شيء في مقامه الثمرة

(قوله أو يسع بشرطه
معنى) لا يسع لقوته في
مرحالا أن يقول هو مؤحلا
وهو تابع في هذا التعبير
شرح الروض وهو إعمال
غيره لتعريفه بروض
بشرطه كما مر (قوله وإعمال
لم يكفها) يعني النفع
مآلا وكان يجب ذكره
وربك ذكره تبعا لعبارة
الشهاب حج لكن ذلك

قدم في كلامه مرجع
السمير (قوله والحاصل
الحج) لا معنى لهذا الحاصل
ها وهو تابع في ذكره
لشهاب حج لكن ذلك
إنما ذكره لأنه اقتصر
على الجواب الأول ثم أورد
عليه معنى الجواب الثاني
في صورة سؤال ثم دفعه ثم
أردف الدفع بهذا الحاصل
فهو حاصل دفع الجواب
الذي لا حاصله هو وعبارته
وذكرها هنا لأنه قد يغفل
عنه وإلا فهو معلوم مما
مر في البيع - فإن قلت
لا يسع عنه أنه لا يسع
ثم السعة المرفوعة كما في
الحش الصغير لاها
قلت - إعمال لم يكفها
لعدم ترفيقها مع وجود شرط
القطع فذلك اشتراط حالها
فالحاصل الحج .

وحصره وسع فيجوز حينئذ ، ودخل في مقتضى ما ينتفع به وسع غير شرط القطع أو يسع
بشرطه معضا كأن شرط القطع بعد يوم لأن التعيين يضمن النقية ، وما (لا) يستع به
(ككثيري) وجوز لا يسع سعة لاسف ، شرطه ويز شرط القطع وذكر هذا الشرط المعلوم
من شروط البيع قال الشرح للسمير عليه وأجاب عنهم أنه إذا ذكره هذا لأن هذا الشرط
المذكور ثم يكفي أن يكون حالا أو مآلا كالحش الصغير ، وهذا بشرط أن يكون حالا ،
وإعمال يكفها لعدم ترفيقها مع وجود شرط القطع فذلك بشرط حالها ، والحاصل أن
شرطها ، ونعم أن يكون فيه منفعة مصدرة لعرض صحيح ، وثم قد فهمنا في كون المنفعة
قد تترك ثم لاها غير مؤثر للاستحباب ، أقره (وحصل إن كان الشرح بشري)
والشرط للبائع كأن وهبه أو باعه شرط قطعه .

وكذا المرتبة لا يفوت عليه إلا مجرد النوى ودينه ، بقى عنه خلاف البيع فانه يتأخر عن البيع
بعدة يصير معنى لا في مقالة شيء ، فاصبح فيه بشرط التعيين من ذلك (قوله وحصره) كمرح
الشرط من البيع . وأقول اللعب مادام أحضر اه فموس (قوله وسع غير شرط القطع) أي فانه
بذل (قوله كأن شرط القطع بعد يوم) هذا وإن لم يكن بعد يوم صرح حاله بغير معنى
لأنه في قوة قوله إذا جاء بعد دفع التمر (قوله ككثيري) أي قد بدو صلاحه (قوله
لا يصح) خبر لقوله وما لا ينتفع به (قوله لاسف، شرعه) وهو كونه مستعمرا (قوله وهذا بشرط
أن يكون حالا) ظاهره عدم الصحة ، وله باعه لمثل الشجرة ولكن بشرط لا ، بدو فساد
ماله وفي هذه صار متمكنا من إبقائه فلا يئس من البيع في المال فليقاس فيه الصحة حينئذ ،
ومقتضى إطلاقهم يخالفه ، ويمكن توجيه مقتضى الإسلاق أن شرط القطع تترك القطع عليه
حالا فعمل بذلك (قوله وإعمال لم يكفها بعد يومها) بثأه من المرافعة في بيعة حرمه ، وذلك
لأنه إذا عدم برقيها كانت معدومة حالا ومآلا فلا حاجة حينئذ إلى كون الشرط لمنفعة حالا لأن
ذلك إنما يحسن لو كانت لمنفعة متحققة مآلا لكنها لا تعتبر ، وليس كذلك كما تقرر ، فتوجه
أن الشرط في يسعها ونعم منفعة حالا أو مآلا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في حشو الكثيري ،
هو سيع مستع به مضيقا . أما حالا فظاهر ، وأما مآلا فلا لأنه لا يسقى إلى أن سبيا للاستداع
وجوب قطعه يقتضي اشترط فساد بطل استع به ، فمقتضاه فيه لاسف ، معضنه مضيقا لا لاسفها
حالا مع وجودها مآلا ، واعتبر إنما هو الحال لا المال ، فتقوله فذلك اشتراط حالها الذي سعه
غيره فيه وحاله هو الجواب عن الاعتراض على انصف غير محرر فأمل ذلك فإنه لم يخفى اه
سم على حج قول . وقد يؤخذ من قول الشرح والحاصل أن الحج من المنفعة المادية مسقية
هذا للاستحباب التي ذكرها فإن أراد من ذكره أن المنفعة المرادة هي الحالية لعدم وجود غيرها
(قوله ترفيقها) أي المنفعة المادية (قوله في ذكرها) أي في قوله لعدم ربحها الحج (قوله كأن
وهبه) أي ولو بلا شرط قطع .

ثم شراءه منه أو باعها الموصى له من الوارث (حرف) سمع اشتره له (بلا شرط) للقطع لاحبا لهما
 في ملك شخص واحد فاشتهى ماله اشتراه معا ، وصحح هذا الوجه الزاهي ونصف في السابقة سكن
 يعتمد به لعموم انتهى وانعى إذ البيع الترد ، ولو تلف لم يسق في مقامه النقص شيء كما مر
 (قلت) من كان اشترى لشري وشروط التمتع) كما هو الأصح (بمعنى الوفاء به ، والله أعلم)
 إذ لا معنى لمكايته قطع ثمرة عن شجرة ، ومن لأحد الشريكين شراء نصف شريكه من الثمر
 قبل بدو صلاحه فعليه من الشجرة لا بشرط انقطع كغير الشريك ونص كل الثمرة له وكل
 الشجر بآخر فصعين على لشري قطع جميع الثمرة لأنه الله بذلك قطع ما اشتراه ونفريع
 الشجر منه ومن اشترى نصيب شريكه من الثمر بغير نصيبه من الشجر لم يصح وإن شرط
 البيع فكيف لشري قطع ملكه عن ملكه لشتره قبل البيع (وإن بيع) الثمر (مع
 الشجر) ثمن واحد (حرف بلا شرط) لسعية الثمر به بشجر متى لا تعرض له عاهة ، ومن
 تم أو فصل الثمن وحده ثمرة البيع دون السعة ، ويحوي بطيخ وباذنجان كذلك على القول
 لعدم كما حرمه صاحب الحوى والذوار ومحمد السبكي والأسوي وغيرهما ، ونقله ابن القري
 في شرح إرشاده من الأكثر فلا حد شرط المبلغ فيه إن بيع مع أصله وإن لم يبع مع
 الأرض (ولا حور) سعة (شرف قطع) عند أحد الصفة لأن فيه حرجا على المشتري
 في ملكه ، وفارق سعة من صاحب الأصل بأنها هبة فاعسر العر كائن الجدار ، ولو استثنى
 الباع الثمرة عنه مؤثره لم يحد شرط القطع لأنه في الخصعة استدانة لملكها فلا إلقاء إلى ثمن
 حدد ولو صرح بغيره لا حد حرك في روضة ، وهو أحد نصي الله تعالى صلى الله عليه وآله
 أهله النسي ، وبه قطع عنهم على هذا النص فرفع من استموص حلاله ، وويع نصف الثمر
 على الشجر مشاعا قبل بدو الصلاح ،

(قوله ثم اشترى) قد قال كيف يصح شراؤه منه قبل قطعه لتوقف على قطعه إلا أن يحجب
 عما مر عن حوهر من حصول قطعه بالحبس ، سم على حجج (قوله لكن لعدم مذهب)
 أي من عند الصفة بدون شرط القطع (قوله وشرط التمتع) أي فيما يشترطه وشرطه مانع
 على المشتري ، فلا مانع من انشائه لا يترتب عنه قوله لم يحد بوفاء به (قوله بلا شرط
 انقطع) أي فيصح (قوله قطع ما اشتراه) أي وما كان في ملكه قبل لأن قطع ما اشتره
 لا يشترط لا يقطع ذلك (قوله غير أصله) كدبره (قوله يصح) وكذا لو اشترى نصف
 شريكه من أربع بغير حصته من الأرض لم يصح لعمدة المذكورة ، بخلاف ماله اشتراه بصفته
 من الأرض فإنه حور ويزعمه القطع (قوله مستقر له) أي ملكه (قوله وجد شرط انقطع)
 أي ولا يجب الوفاء به لاحبا لهما في ملك المشتري ، ولا معنى لتكليف قطع ثمرة عن شجرة
 (قوله إن يبيع مع أصله) بخلاف ما لو بيع مع الأرض دون أصله ، فلا بد من شرط
 التمتع لانتفاء السعية (قوله وهرق يعبا) أي الثمره (قوله غير مؤثرة) أي أو التي لا تظهر
 في نحو الثمن حيث لم يعلب خلاف الحادث بالموجود شيئا من شرطه في شرح قوله وأصول النص لم
 من قوله والثمرة الظاهرة وحده بوجوده المانع .

(حر لا شرط) كسح السمره مع الشجرة في الأول وكسح الثمرة بعد بدو الصلاح في الثاني ،
وما أفهمه كلامه نصف من حوا سعه معها شمره قطعه أو قلعه ليس بمبراد كما استفيد من قوله
قسيه ، ولا يجوز شمره قطعه ، وسأني أن ما يقلب احتلاطه وتلاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط
قطعه مغلقة (ويشترط سعه) أي الزرع بعد الاستعداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور
بقتضوه) منه إلا تكون مع ثوب (كثير وغلب وشعر) لظهوره في سعه ، وبجزي ذلك
في كل ما ظهر ثمره أو حبه (وما لا يرى حبه كالخضرة والعنبر) بفتح الدال والميم (في السبيل
لا يصح بيعه دون سعه) لا سدره (ولا معه في خديده) لأن محمود مسنة لا يس من
مصلحه ومثل ذلك حوا الفض من شجرة وهو النكاح في حوره ، والتقدير حوا لروى
سمر عن من عمره ثمة حتى ثمة سعه وسمره عن سعه السمن حتى يبيض ، أي يشته فحور
بعد الاستعداد وأما سعه الخارج أنه في سمن الشجر حبه بين الدليلين وأثر كالشعير ، وفيه
كافيه وسدره بوعان سدره حوا كسعر ، وفي كلامه كالخضرة ، ومثلها في ذلك البحن قد
مضموم وشرقي ، وهو بعض حسنة قل القاضي : ومع ذلك فالقياس الصحة كما يصح بيع
نحوه من سهر سعه اه في يردش عيس فبها يور من الصحة فصح في شرقي فتنظر
عرف بقصه من ابن عدا .

(قوله وشرقي إنما هو
عيس حياته) أي البحن
كم هو صريح عنه
التحفة وظاهر أن الكلام
في سوع شرقي منه الذي
هو كالشعير والا فبها
يعتبر سعه مغلقة .

لا لأصول ، وقوله لا شمره وشعره أي أنه صح حيث كان لمصنوع سعه به ، وفان سم على
حجج خرج مبادا ، شمره التمتع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لاستعد المحذور مسمى (قوله حر
لا شرط) وعنه ودخل قوله في البيع عند الإعلاني ، وهو رد أو قطع وأجنب فإريده وما
شعره للشعري ، ومنه ما عني فخصر اس مع الرسم لأحضر بعد تهينه لأرعى فيصح لا شمره
قطع والريه أي يحسن منه عند الرعي أو التمتع بكونه لشعري حبه ، لكن أصلها مع شمره مرة
بعد أخرى ولا فلا يدخل في العقد إلا الحزة الظاهرة كما عني من قوله السابق وأصول العقل الخ ،
والظاهر في جعلها للبائع أن يبيع بشرط التمتع به حينئذ تكون الزيادة حتى السمن للمانع ،
ومن يريده مرة التي تختلف بعد القطع أو أرعى ، وعنه فهو مصب منه فلا قطع وحسن زيادة
واحد في الزيادة غير لشعري بل : سمح له الباع به ، فان أضر أو أضر الفسخ مع العلم سقط
حسره فالعقد في قدر الزيادة هو الباع وهو الباع قبل التحية والمصري بعده ، والظاهر في حسن
الزيادة أيضا لشعري أن سعه شمره المصنع ثم يؤخره الأرض أو يعبرها له (قوله وما أفهمه الخ)
أي حيث قال حر لا شمره اه سم على حجج (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواء بدأ صلاحه
أم لا لأن معناه سواء سم مع نفسه أو وحده ظهور انتفاء المحذور إذا يبيع مع أصله فلا حاجة
شمره القطع اه سم على حجج (قوله وشعره) قصه أنه نوع واحد ، والمشهد فيه أنه نوعان :
سدر وسمره ، ويسمى عند العامة شعر التي فهو كالليرة ، ولعله يدكر أنه بوحس لأن تعال
فيه رؤيته حبه ، وفي سم على حجج سمي في الشعر أنه لابد من رؤية كل سبيد ، ولا يقال رؤيته
المعص كافة ، وذلك كما وقررت أخرا الصبر لا يكتفي رؤية عصب فيتشبه اه (قوله فالقياس
الصحة) أي في ذكر والشعير والشره والبحن وهو معتمد (قوله بأن لقياس فبها) أي
في لصل والبحن .

والأوجه فيه عدم الصحة في جميع . إذ شرد النور مع إمكان العدم حصص كلا من النمن وهو
مفقودها ، ولا يصح بيع الحر والعجن ونحوه كالثوم والبنفس والصل في الأرض لاستند
مقصودها ، وعند الروضة معها السبق محمول على أحد نوعيه ، وهو ما يكون مقصوده مع
في الأرض . أما ما يظهر مقصوده على وجهها وهو المعروف بكثرة بلاد مصر والشام فيحور
بيعه كالبلل ، ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط فصه كالقول ، وفي الأثر لا يجوز بيع حور
في قشرته العليا مع الشجر ، وقياسه امتناع بيع القطن قبل تشققه ولو مع شجره (ولا بأس
بكم) وهو كسر أوله وعاء السبع وعمره (لا يراد إلا عند ذلك) تصح المصرة ، وأما
مضمونها فهو لنا قول كرمي ومور وبيج ويدخل ويدخل محل لأن ثبوتها من مصالحه ،
ومثل ذلك ما يكون بقاؤه فيه سببا لآثاره كالزيتون وعلس . ومن ذهب إلى أن الأرض كاشعير
لهذا باعتبار نوع كذلك ، وإنما لم يصح العلم في الأرض والعس كما سيأتي في أنه لأن السبع لعدم
إشاهد ، بخلاف السلم فإنه يعتمد النقص ، وهي لا تعد العرض في تلك لأختلاف القشر
حدة ووراءه ولأن السلم عند عذر فلا حصر له ، حر من غير حجة ، ويشهد لذلك أن
الحوانات لا يصح السلم فيها قطعا ، ولا خلاف في حوايرها ، وما نقل عن فتاوى النصف من
محو السلم في الأرض على لأصح محمول على منشور (وماله كإمان) متى كالم استعماله في الفرد
محرر ، وهو جمع كامة أو كم كسر أوله ، فليس منه كان أو كامن (كاور ومور
والقن) تنبيهه بالام مع النقص ، وكسب . وبالحصيف مع شدة وكسب بالام ، وقد
تصر القول (داع في قشره الأول) إذ بقاؤه فيه من مصالحه (ولا يصح في الأعلى) لأعلى
السبح ولا على الأرض لا مبره . من من مصالحه ، وفي صحة بيع القشر في قشره
لأعلى لأن قشره سائر جمعه وقشر القشر لبعده غالبا فروبه عنه دية على ربه ، وما فرق به
أي من كون قشره لا ينفصل قد انفصل معه قشره كأي في قشر واحد كأي من محل سحر .

(قوله وعاء الطلع) أي
فالمراد بالسكام هنا الفرد
خوثر بصريسي فريه

(قوله والأوجه فيه) أي في لقبس عدله (قوله وهو مفقودها) أي في السبق كسبحر به
عذر الصمير في هذا ونسبه في قوله فيهم ، وعليه يمكن الفرق بين رؤيه بعض الناس وبعض
حاشا أن أعاد أن استدل به وحده لا يخفى حاشا لرؤيه بعض الناس على بقاءه ، ورؤيه
المهر من البصل لا تدل على ربه ، ولا يشكل لا كسبه رؤيه بعض الحب هاتفتهم
عن ميم من أنه لا بد من رؤيه جميع السنين لأن الاختلاف يقع بين بعض السنين مع بعض
كثيرا ولا كسبك حاشا السنين لواحد . هذا وقوله والأوجه فيه لا يخفى ما فيه من
بيده قوله إن عرف ، ومفهومة أنه لو لم يعرف لم يصح بقاءه أن ما فيه الشرح فقد أنه لا يعرف
ولا يخفى ما فيه بقاءه بعد الصحة بقدر معرفه (قوله السبق) هو كسر السبق شرح روض
(قوله ويجوز بيع ورقها) أي كسكورت من الحزق والفجل الخ (قوله وقياسه امتناع بيع
الحصيف) يقدم به الحرم به بعد قول النصف و بعد الشرح الخ (قوله ولا بأس) أي لا بأس
(قوله ومن ذهب الخ) وعنه يحمل قوله السبق والأثر كاشعير الخ (قوله في حوايرها) أي
بأثرها (قوله القول) يدل من القول (قوله وعرف صحة بيع النصف) يعني وله مبرور لأن
ما سحر منه في الأرض غير مقصود غالبا كسحر ، وفي فتاوى السوطي في باب الشركة وشراء
الفتقاس وهو مدفون في الأرض بصل ، وكذا النصف في الأرض إن كان مستور بقشره وإلا
اصح . وما ذكره في القصب فيه نظر به سم على حجج .

إذ قشره كل منهما السلي قد تؤكل معه ورغم بعضهم أن الأوجه أن عمل الكلام في باقلا لا يؤكل
معه قشره لأعلى ولا حر كسج الثور في قشره لأعلى من بقدر الأسن لأنه كقول كده وصاهر
كلامهم بخدمة (وفي قول صحيح) سعة في لأعلى (من كان رطبيا) لحفظه رطوبته فهو من
مصلحة ورحته كثر في القلائس شبه الزبادي عن الأصحاب ولأئمة الثلاثة والاجماع الصلي
عليه وما حكاه جمع من أن لا يبي في سعة شرائه له بعدد معروض من الزبيب لم يصححه
بها وعرض صحة فهو مدحمة الدم وقد يقع في ذلك في غير عدم صحة بيعه وسبأ في إحياء
المواهب الكلام على إجماع الصلي وإلحاقه بمواهبه بحدود ما بها ما كوله كاله كالمزق
اعتبار الأسفل فإن من برقة والكنان إذا صلاحه يظهر حوز بيعه لأن ما عمل منه طاهر
والناس في صحة كاسوي في غير لكن هذا لا يبر في رأي العين بخلاف ابنه والبولي اه والأوجه
أن محله أحدان مرمم بيع مع بره بعد صلاحه ولا فلا يصح كاحصه في سندها (وبقوة
صلاح لثمن ظهور مادي "الصحيح والخلاود) بأن ثمنه وليس كافي الحرر وعنده قال شارح وكأن
للصنف رأي في إسقاطه أنه لا حاجة إليه مع ما قبله

(قوله إذ قشره كل منهما)

بغير مخرج الصير فإن
كان الثلاثة مذكورة
في متن بعضها فسمو القصب
ففيه اطر ظاهر لأن
الكلام في الخوز والوز
بعد الاعتقاد وإن كان
مرجسه الباقلا والتعب
في هذا المعنى أشد
إياه وهو الشبه صحيح فاق
صحة بيع الباقلا في قشرها
الأعلى إذا أكل معها
كسبأ في عنه أي عني
أنه وإن لم يقل به فافرق
بينهما وبين القصب صاهر

(قوله إذ قشره كل منهما) في حوز الباقلا (قوله ورغم بعضهم) أي صحيح (قوله وطاهر
كلامهم بخدانه) الأقرب مائة صحيح ومن بدل له عدم ظهور الفرق بين اللوز الأخضر والبول
لذلك فإنه من بعد الحب لا يؤكل إلا مع قشره مدة (قوله بأن لا يصح ما صححه) أي الزبيب
من سلبه لم يردى إروى الأم ومن كتب التامني قال الإمام فيه أنه لم يخط أصح في رجاء
الاسم إياه من قصب لا أرض ليأخذوا عنه علم الشافعي فهو للزاد عنه بالأصلاي . وإنما بر بيع
عنه في غير مثل له عن الصلي ولا كراهة الفرق بين الحب وأن الشعر ظهور ما يصح به ما لا يحدده
صحة (لا سوي) (قوله ولا وجه أن محله الخ) في ما هو معلق في بيع حب الكسب وعنده
الحب وبيع من صحيح وبه لا عني خبط فتد لأنه ثمره شجر حب عليها ثم مؤثر أو شجر نحو
من حرج ثمره في دول كذا ما من شجر كذا كونه ثمرة ويؤثر من مثل ذلك حوز رزق
عنه من ثمره . بها خلاف ما قيل من أنه حوز حصة من ثمنه على حب أو قول .
والكلام عند الأصناف في حب شئ حوز حصة دون سندها صحيح بغير ما يصح حبس ولا بشكل
عنه قول انفس السلي وما لا يرى حبه كالحصاة والعسل لا يصح بيعه دون سنده ولا معه في الجديد
لأن الصير في قوله لا يصح بيعه راجع بحسب بيع الحب وحده لا يستتاره بالناس
ولا معها لم يذكر (قوله وبدون مزج ثمر) قسمه لثمنه في أقسام : أحدها اللون كصبرة
الشمس وحمرة العباد وسواد البحص وبيض السج وخودك ثمنها الطم كالأزقة قصب السكر
وحصوة الزمان إذا رآه ثلث الصبح في اللبن والطحس ونحوهما وذلك لأن بين صلاته
راعيها بالقوة والاشداد كالتحج والشعر . حاصها بال طول والامتلاء كالعصف والبقول . سادسها
بسكر كالعصاة . سابعها بال شدة كالحصاة كالصن والحوز . ثامنها بالفتح كالورد وورق التوت اه
حطيط وعنده حبج وسهي ورق التوب وهي أوى (قوله وكأن لصنف رأي في إسقاطه) أي
بأن ثمنه الخ (قوله مع ما قبله) هو قوله مادي "الصحيح الخ .

أى يصفو ويحرق فيه لاء (فما) مسبق سدو وظهور (ذيتون وفي غيره) وهو ما يتلون
 بدو صلاحه (أن يأخذ في الحرة أو السواد) أو الصخرة ويؤخذ من بقر كلامهم أن لدار على
 التهيؤ لاء هو المقصود منه أن يكون المعلوم بم يوجد مؤهله المقصود منه من صيرته تكون مستفى
 بم ذكر في الناقوس وبدو في غير الحرة باشتداد الحب بأن يتهيأ لاء هو المقصود منه وذكر التاء
 بأن تحق لاء كل عالما ونفسح الورد وصاحبه ذلك أن يبيع حبه ببيع فيها مال، وصل ذلك
 بغير أس الزوى للزهو في حشر «سبي عن سبع الخرد حتى ترهوا» بأن يحرق أو تصغر (ويحكي
 بدو صلاحه) حيث كان مسدودا منسوبا وهو حشفت أنواته كما هو مظهر كلاء ارافى وبيضا
 على مامر في التبر حلاص بظاهر كاتم القدسي أى النسب (ورق) حكة واحدة من عب
 أو سمر ونحوه لأن الله تعالى من على سبب المحر على الدريج بطله لرمز السكة فلو شرط
 طيب حبيبه لأى أن لا يباع شيء من ذلك أو سبب أو سابع الحبة بعد الحبة وفي كل حرج
 شديدا (ووبع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاحه بعضه) وأخذ حبه وعقده (فعلى مسمى في
 التاء) ويقع مبريد صلاحه ماددا صلاحه في البستان أو كل من البستانين وإن احتج لوع
 بخلاف خمس فليسبع حسن غيره وهو بدو صلاحه بعض ثمر أحده دون الآخر فلا يتبعه على
 الأصح من لاء من شرط الطمع في ثمر لاء (ومن ببيع بدو صلاحه) من رزق وأنى (برمه
 ستيه) حيث كان بم يتي (در الحية وهدا) ود مائة وشه من السب لأنه من سبه
 بسلام الوحد كالسكن في سكن ومور في لمورون فهو ثمره كونه على شترى من لاء
 لمالقه مقتضا فلو باعه مع شرط قطع أو قلع

(قوله وكذا تشبه)
 معدوف على اشتداد

(قوله أى يصفو) بغير بمؤه الخ (قوله وصاحبه ذلك أن يبيع حبه طلب فمراعاة) بدو
 نحو البقر فانه لا يصح بيعه إلا بشرط التمسك كما مر مع أن حبه الذى وصل إليها طلب ثم حبه
 ويشمل الكل قول الشرح وصاحبه ذلك الخ (قوله ولو احتجبت) حبه (قوله بوعه) حبه في
 ومعنى (قوله ورق حلف الذرع) أى على لأصح كما مر (قوله وأنى) أى سببى لأنه
 بأن يبيع بعد بدو الصلاح مضاف أو شمره لأنه أحد من حبه ولو باعه مع شرط قطع الخ وقوله
 أيضا وأنى أى والأص حيث للبائع اه حرج وهو مأخوذ من قول الشرح لآى ولو باع الخرد
 مالك الشجر (قوله قدر مائة) فسنه أنه لا يكتفى بدفع حبه السب والنسب ل لاء من
 سبب ببيع على العادة في مثله وهو مذهب (قوله وبقته) عصفا مذهب (قوله لأنه من سنة الدين
 الواجب كالكيل في الكيل) فإن قلت: مقتضى هذا التعليق أنه لا بد من كون البائع مكا
 للشجر أولا وقد تقدم أنه متى كان الشجر لغير مالك الخرد يجب على البائع متى قلت: قد سب
 بأن الكيل في الكيل إنما يجب حيث سب مقتضا وكون الخرد والشجر في ملك البائع اقتضى
 اليد عليه بعد العقد وذلك يقتضى لزوم لستى «شبهه لزوم الكس في المسع» بد بيع مثله
 بخلاف ما إذا كان الشجر من البائع لم يتو شبهه بشكيل بل أشبهه خراف في عدم شبهه
 المتبايعين (قوله بطل) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء مثله أو يخلط ما من
 معدا لسقى الشجر المبيعة ثمرته

لم يجب بعد السقية حتى كان تحت السقي لا إله إلا الله قطعه إلا في من طوله من تخارج فيه إلى
السقي فكله ذلك فيما عدا من نفعهم المذكور وإن نفعه فيه لأدعى من نفع النخلة لملك
الشجرة من يرمه سقي كما هو مذهب وفي كلام الروضة ما يدل له لا ينقطع لعل منهما (ويتصرف
مشتريه) أي ما ذكر (بعد) أي النخلة لحصول انقضاء ما كان من مسود في السبع قبل
قصه (ولو عرض مذهب) أو عيب (بعد) أي النخلة من غير ترك سقي واحد (كرد) بفتح
راء وسكاه كما تحته (والجديد أنه من صلب الشري) ما يقرر من حصول انقضاء ما كان من
أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من نفع في ثمره ولم يسقط ما حقه من ثمنه غيره
أنه أمر بوضع الخواص بحول على الأول أو على ما قبله من ثمنه جميعاً بين البائعين أما لو عرض المالك
من راء مذهب على البائع من كان من صلبه وأقدم أنه من صلب البائع ولو كان مشتري
الثمر مالك الشجرة

(قوله من يجب بعد السقية) معهومة وجوب السقي قبل السقية وإن أمكن قطعه حالا
وم يذكر حجج هذا المذهب فقصه أنه لا فرق بين ما بعد السقية وما قبلها وهو ظاهر لأن المشتري
لا يستحق إقامته ولا معنى لتكليف البائع السقي الذي يحميه ثم رأيت من على حجج ذكره في هذا
مراحله وقد نال بوجوبه من النخلة كما أنهم في كلام الشرح وتوجه أن البائع من
البائع حيث أن كل من يشتري وينتفع فإذا تلف بترك السقي كان من ضمانه وقد يصرح به
قول المصنف أول باب السبع قبل قصه من عيب النفع وأن النفع لا يبرأ بالتمام البائع
عنه (قوله لا بد من سقي قطعة) صرح أنه لا فرق في وجوب السقي حيث بين ما قبل السقية
وما بعدها من على حجج وقوله لا يطع الخ فخدمته من حكم كذلك في بيع ثمرة
والشجرة معا من ثمنها بوجوب نفع الثمرة ثم نفع الشجرة بعمروهم من نفع السقي ثم لا
فيه عيب والأقرب بوجوب نفع الثمرة من نفع السقي فيبيع الشجرة بغيره لا يقطع عنه ما يرمه
وهو خلاف ما عدا من ثمنه لثمنه ثم نفعها المشتري ثباته في البائع لا يلزمه السقي على
ما ذكر من كلام من على حجج وإن كان ملكا لشجرة لأن المشتري الثاني لم يتلق من البائع
أول فلا عتقة بينهما وسكن من شيئا الرابح أنه يلزمه السقي لكونه ملتزما بالبيع
للمشتري الأول وله وجه لأنه البرم بالسبع وبقاء الشجرة في ملكه مقصود بقائه بالثمن
وبين ملك ثمرة وإن كان ملكه لأن من عده ملكا لشجرة وقد رد عليه أي على ما قاله شيخ
الرازي ما تقدم عن بعض من أنه لو باع أرضا بها حجارة مدفونة ثم باع الحجارة ما ملكها
لآخر لم يزل المشتري ملكها له لأنه لم ينع من يجب على المشتري له أخرى مبدلة أسهل سواء نقلها
من النقص أو بعده بخلاف البائع كما بين قل من نقص لأخره عنه أو بعده لرمه الأخره
(قوله ولو بيع الثمرة) مختار قول حجج والأصل الخ ووذكره الخارج كل شيء (قوله ويتصرف)
مشتري أي فيه (قوله لما عرض من حصول انقضاء) أي وإن كان بيع الثمرة بعد أو من الحد
كما تقدم في المسع قبل قصه (قوله أمر بالتصدق) أي من البائع (قوله أما لو عرض لمذهب) أي أو
لعيب (قوله من راء مذهب) أي من يبيع لا يشترط انقطاع ثمنه وما قطعه إلا في من طوله
على من (قوله كان من صلبه) أي النفع

(قوله أمر بالتصدق على من أصيب) ونفط مسلم
«أن رجلا أصيب في ثمار
ابتاعها فقال النبي صلى الله
عليه وسلم تصدقوا عليه
فصدوا ولم يبلغ ذلك وفاء
دينه فقال صلى الله عليه
وسلم خذوا ما وجدتم وليس
لكم إلا ذلك» اه فامر
في تصدقوا للصحابه غير
البائعين كما هو ظاهر
السياق ولا بد منه من
الاستدلال به للجديد
وما في حاشية الشرح من
ترجيحه بالبائعين ولا في
على الحديث وهو أن
الحديث محمله على غير
ظاهر من البائعين فأنه
لوقوع حدث وضع
الخواص الذي أحده
عكس ما صنع القاصرون
«الجديد وقوله صلى الله
عليه وسلم في الحديث
«وأنس لكم ذلك» أي
أراد منه من لكم إلا
ذلك الآن لعدم يسار
المشتري حيث قد سبق
التمن أو نحو ذلك ليم
الاستدلال فليراجع (قوله
«أما لو عرض المالك من
ترك ما وجب الخ) أي
وأما عرض لعيب من
ذلك فسيأتي في المتن (قوله
كان من صلبه) أي
فيصح بعدكم سبئي
في قوله حتى يوثق بذلك

ضمنه جزما كما لو كان المهلك نحو سرة أو بعد أو ان الحداد من بعد ان حذر فيه تصديق أو ما عسى
فمن ضمان البائع فان تلف البعض انسخ فيه فقط (ولو تعيب) آخر بيع مفرد من ضمانات
الشجر (ترك البائع السقي) الواجب عليه (فله) أي يشتري (الخيار) لأن السعر أمر البيع
النسبة بالسقي فاعسب تركه كالتعيب فمن القصص حتى يولف بذلك انسخ العقد أي هذا
كله ما لم يتعذر السقي فان تعدد بأن غارت العين أو انقطع النهر فلا خيار له كما عرّج به أبو علي
انطوري ولا يكلف في هذه الحالة تكليف ماء آخر كما هو نصية نص الأم وكلامه نحو في الساسة
فإن آل التعيب إلى السق والتعيب عام به ولم يصح بيعه له البيع في أحد وجهين كما راجحه
بعض المتأخرين (ولو بيع) نحو ثمر (قبل) أو بعد (بذو صلاحه بشرط قطعه وم ينقطع حتى
هنا) بخاتمة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم بشرط قطعه شعر يظه ومن ثم فصع بعضهم
بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه من ضمان البائع قال الأدرعي ذوجه له بد آخر لشري
عندنا (ولو بيع عمر) أو ررع بعد بذو الصلاح وهو غير بشرط حياضه أو بمساوي فيه
الأمران أو يحل حاله صح بشرط القطع والإبقاء ومع إسنادي أو بم (يعتد ملاحقه واحد لا بد
حادثة بالموحد) بحث لا عمران (كتيب وقت) و طبع (م يصح) اسع لاشته القسرة على
تسليمه (إلا أن شرط المشتري) أي أحد للمعسر ونواقعه آخر (فصع نمرد) أو ررعه

(قوله ضمنه حرما) وهو واضح من عدم وجوب استنى على البائع وبما أنه من مثل ذلك
ما هو عليه غير ذلك الشجرة حيث قد عدم وجوب السقي عليه (قوله كما لو كان الخ) أي وفد
بشرط الحلية وأورد أن كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث (قوله أو بعد أو ان الحداد
ومن) هذا قيد يعجز به إذا نشأ المهلك من ترك السقي أما إذا لم يكن كذلك فلا حاجة
إليه من تقدم أن اسع بعد فسه من ضمان المشتري (قوله فمن ضمان البائع) ظاهره وإن كان
اسع والتعيب ترك السقي ما بشرط قطعه (قوله فان تلف البعض انسخ فيه) أي ويتخير
المشتري في الباقي إن كان التلف من القصص (قوله فيه تعيب الثمر الخ) الظاهر أنه لا بشرط
في التعيب ما عروض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم ثبوت نوعه
من حر أنه بحث عليه السقي قدر ما يسميه وبقية من التلف (قوله فيه السقي) أي قورا (قوله حتى
لو بعد) أي حيث كان المشتري جاهلا بشي التعيب يعصى إلى التلف أحد من قوله الآتي من آل
التعيب إلى التلف والمشتري عالم الخ (قوله فكيف ماء آخر) صاهره وإن قرب جدا (قوله
ومشتري عالم به) أي التعيب (قوله لم يعرف له) أي السدل وهل يعرف له لأدش ثم لا فيه نظر
ولأقرب الثابت أحد من إطلاقه في البرم التام للبدل والأصل (قوله كما راجحه بعض المتأخرين)
مراده شح الإسلام في شرح أروص (قوله أو بعد بذو صلاحه) تقدم قبل عدم الصلح في هذه
عن بحث السقي وعنده مكان الأولى عدم رايده إلا أن يقا ما تقدم في ترك السقي وهذا
في التلف بالعاية (قوله من ضمان المشتري) أي ولا فرق بين كونه قبل الحلية أو بعدها (قوله
أو بم يعل ملاحقه) أي قبل أحد من قوله قبل أو جهن الخ (قوله وقت) و بطبخ) هذه أمثلة
لشجرة ومثله لبررع بيع الرسم ونحوه فلا يصح إلا بشرط انقطع لأنه لم يعل فيه التلاحق برادة
قوله واشتهه المسح بعد وطريق من أراد شراءه فري أن يشتري بشرط انقطع ثم يسأله

(قوله أما قبلها فمن ضمان
البائع) أي في مسح العقد
تلفه وكان ينبغي له ذكره
ليظهر معنى قوله عقبه فان
تب اليه بعض الخ ولم يسهط
من النسخ (قوله حتى لو
تلف بذلك) أي ترك البائع
السقي خلافا في حاشية
النسخ (قوله اسع بعد
أيضا) لا موقع له ذكر أيضا
هو وأبعد محرف عن قطع
كما هو كذلك في عبارد خلاص
الحل (قوله وقطع بعض
الخ) هو اسع في هذا للتخفة
ولكن الذي في قوت
أدرعي ما فيه ولا وجه
للخلاف إذا طالبه البائع
بالقطع وأخر عناد أو لاسيا
إذا ألزمه الحاكم به اه
بلفظه .

من خوف الاحتياط فيمنع البيع حينئذ لا يفسد المحدث ولو لم يقع قطع حتى احتط فمكنا
في قوة (ولو حصل الاحتياط) أي من النجاسة (في سر) فيه لا خلاصا وفيه يساوي في الأمور
ووجه فيه حال (فلا يفسد أنه لا يفسد البيع) إنشاء عين يسع ومساومه يمكن بالنظر في الآتي
فدعوى مقابلة عدله ممنوع وإن صححه أنفس في بعض كونه وانصرفه جمع من الترخيص ولا عو
أنه للذهب (بل من غير شري) من الإحارة والفسخ إيا الاحتياط يجب حدث من التماسه ويؤخذ
من ذلك تصحيح مدال كلام برهني عليه أنه خيار يجب فكون فور لا يتوقف على حكم صدق
حد العيب السابق عليه فانه الاحتياط من بعض القيمة لعدم رغبة فيه حدث وإن ذهب
كثيرون إلى أنه على التراخي وتوقفه على الحاكم لأنه قطع الداع للعيب والثاني يفسد بغير
تسليم السبع وعلى الأول (فإن سمح) بمنح اسم (له الداع) حدث مرة وغيره وبالكيفية أيضا
هذا كما في (إعراض عن الدين) بخلافه عن الدين لأن عودته إلى المشتري موقوف ولا بد من
إلى غير حق الداع (سقط حصاره في الأصح) لزول المحدث ولا أثر لعمه هذا كونه في ضمن
عقد وفي معارضة عدم صحته والثاني لا شرط في قوله من الله وكلامه يفسد كأصله مع العلم
والعلم أي يفسد بغير اشتري فلا حتى يكون مبدونه للفسخ فإن رد الداع أولا وسمح سبعة

لأن ما دلت في مبررية وفي هذه تكون في المشتري وإنما إن شرطه انقطع وآخر ما يراعى
أو دونه فإليه ما يقع في الدين من التمسك إلى أنه لا يجب فيها زيادة واحد من سمح به
مقتضى وشرط انقطع وشرط الإبقاء هو يتوقفه برهني أو محدود (قوة دعوى) أي ادعاء
مكره ثانويين الدعوى بالذمة ولا بد من كل السوابق بقول مجموعة (قوله وعلى الأول) هو
قوة بغير اشتري (قوله بمحدث سمح) مع تركه نسبة مع عين بغير أو العين سمح
على منهج . أقول : يجوز أن يقال اغتبرت الجهة بالمؤهب للحاجة كما قبل سلبه في احتياط
حرام الرجوع (قوة أو غيرها) كالأعرص (قوة ومحدث) أي مبدونه (قوله بخلافه) أي خلاف
الإعرص عن الفعل الذي فعله المشتري ثم انصح في الداع إلى عيب (قوله لأن عودته إلى المشتري)
بغيره سمح للداع به وتصور بما إذا بيعت الدابة منقولة وسكان ذهباً أو نسيئة وما في الشرح
يتصور بمصر فلا حاجة (قوة سقط حصاره) ويسى أن من حيث مالووقع الفسخ والمصلحة
فيستطع خيره رعاية لتمام العقد سيما وفي رجع كثير من الأصحاب أنه يجزى البائع أولاً ولا يشكل
هذا لعدم الفسخ على الإحارة في لو وقع معاً من المتبايعين شرط الخيار لهما لأنه لو قدمت
الإحارة لم يستطع حق من خياره الاستقلال بفسخ غير تقدم الإحارة فالفسخ وإن تقدم إعماله
تقتضي مائت له وحده وإحارة الآخر مصادف بملا فوقعتموهما وبقي مالو سمح الداع من غير
أن يعلم المشتري فصح هذا بحدس هل يفسد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن العبرة في العقود
بما في عين الأمر وليس أن محل ذلك إذا أنت بمسبة من ادعاء الداع وأسكر المشتري فيجوز
بصدقه المشتري لأن الأصل عدم المسامحة وتحمل صدق الداع لأن الأصل بناء العقد والشرع
مشوف في أداء العقود والأول هو الأقرب شئت حق المشتري بمجرد الاحتياط والأصل عدم
سقوطه (قوله ولا أثر لسمحة) أي من جهة الداع على المشتري .

(قوله وتوقفه) دعوى
على قوله أنه على أنه حتى

حياره وهو الأصح وإن قال في المطلب أنه مخالف لنص الشافعي والأصحاب فاتهم حرو السماع أولا من
 سمع بحقه ثم العبد والإسح أمالو وقع الاختلاط بعد التحلة فلا يصح حجه ولا خبر من
 بعده على شيء قد لا يصدق دوايره بحقه في قدر حق الآخر وهل يسد عد التحية لسمع أو
 للشعري ولو لم يسمع فيه أوجه أو جهتها بها كما فضاء كلام رضى وو شري شجرة ونسبها ثم السماع
 بعقب الأحمق في وجوه القطع ووقوع الاحتياط ولما سمع من حرام خلاصتهم . وموضع
 حرة من ألفت مثلا بشرط القطع في بيعهم حتى لا يبيعوا غير حرة التوليد وحرام من ألفت
 فيها موضع حمله فاقصبت منها قبل الفحص وكذا في بيعها ووجوب التوليد مثله
 وقال في البيعة مثله فاصحح لا يصح لأن ذلك يوجب الاحتياط وهو مبيع من حرة مع بد
 وفرض انتهاء وفي خواصفة عده مكرمة إلا أنه وهو مكرمة (ولما سمع مع حقه في
 سماعه بصافية) من الذين (وهو الحاقلة) من الحق سماع فكون جمع حقه وهي الحقة إلى
 بيع (وهو مكرمة) من رعى في حق (ولا) بيع (وهو مكرمة) من رعى في حق (وهو مكرمة) من
 الرعي وهو الدفع . سمعت حديث سائب بن يحيى عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
 علي بن أبي حمزة عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه
 مع سماعه مروي في ذوى وهذا موضع روى عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه
 وتقابضا في المجلس خار إذ لا ريب في وجوده من حيث هو كان . كان أم لا كان كذا حقة
 مبيع بعهده ولا حرم الركن . وموضع مبيع من مبيعها . كذا ولا يصدقها مكرمة في
 رعي (وبحصر في) بيع (اله) جمع غيره وهي ما يصدق الكل امرؤها من حكمه في المشتاب
 (وهو بيع رعي) وحين به السر كما قاله ما وردى وعنه إذ حقه به كنهى إلى الرعي
 (على النحل) خرصا (بقر) لارطب (في الأرض أو) بيع (العنب)

(قوله أم أو وقع الخ) محرم قوله السماع في قول التحية (قوله بعد التحية) وكذا
 لو وقع الاختلاط قبل التحية وأحرى من شري السماع فإن سمع على شيء قد لا يصدق
 ذو اليد وهو هنا السماع فيما يظهر . ثم رأيت سمع على منهج ذكر ذلك نقلا عن حماد بن عمار
 قوله إن يوافق على قصر عدك الخ بمعنى أن يحرق من ذلك فيما يقع الاختلاط قبل
 التحلة وم . سمع السماع وأحرى من شري السماع . ثم رأيت صريح حديث في شرح غيره روى
 سكت يرمى أن تكون اليد هذا السماع مكرما (قوله ولا يصدق دوايره) وهو المشعري
 (قوله نسبه) هو قوله المشعري (قوله في وجوه القطع) أي شري السماع (قوله مكرمة) أي من
 أنه إن كان قبل التحلية خير المشعري وبعدها صدق ذواليد (قوله ولو ماع حرة من السماع) ومنه
 العرسيم الأحصر (قوله حري القولان) أي وأصحبهما عدم لا يصح ويحرم مشري إن كان ذلك
 قبل التحية ويصدق ذواليد إن كان بعدها (قوله قبل الفحص) أما بعد فمساخ ويدود السماع
 سماعا إلى الصمغ (قوله وكذا في ما يصدق) أي وفي غيره من المشتاب (قوله ولو احتبط التوليد
 بمثله) أي من النص كذا هو الفحص (قوله من احتبط) أي مأخوذة من الحقل (قوله غير
 روى) أي شيء يؤكل أحصر عادة كالمصمغ مثلا (قوله بد لاربا) أي في الصدورين وهو في ذوى
 ظاهر وفي الثانية لو حود التقابض (قوله كان اعتيد أكله) أي الرعي (قوله وهي مكرمة)
 لعل المراد لغة وقوله في لحن وهو بيع أرض الخ لعل المراد شرعا أه سمع على مبيع أي وذلك

(قوله قبل ظهور الحب)

بعد قيد في قوله غير

ربوى وليس طرفا لباغ

ومعنى بيع رعي مما يكون

شعر روى قبل ظهور

حبه احترازا عن الخلطة

الآفة وبكرة الروص

وشرحه في أنواع شعر في

سبله بخطة حالمة

وتقابضا في المجلس جاز

لأن المبيع غير مسمى

ولم يثبت له شرط

لاختلاف الجنس أو باع

زرعا قبل ظهور الحب

مك جاز لأن الحبش

شعر روى ويؤخذ منه

أنه إذا كان رعي كان

اعتد أكله كاعله

سمع بعهده ولا حرم

الركشي انتهت وبها

نعم ما في كلام الشارح

(قوله صافية) أي من

الشعير (قوله وتقابضا في

المجلس) قيد في المشقة

الثانية فقط (قوله امتنع

بمنه حبه) أي لأنه أصيب

ومن الحق به الحصر فيما على السمر فقد عطف كما أفاده لأدري لبنو صلاح البسر وتماهي
 كرهه خوص بدحيه تحارف الحصر فيهما ونقل الأسوى له عن الموردي غير صحيح لأن
 التوب رخص السمر حصه (في النحر رخص) لحزب الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم سبي
 عن سبع نحر في ثلثه وهو الرطب » ثم ورد حص في سبع العربية أن رخصها « أي بالفتح
 ونحو الكسر محروصها نأكلها أهيا رخصا ونفس به اللعب خامع كونه ركوبا عكس حرصه ويدحر
 به وأفهم كذا أنه لو كانا معا على الشجر أو على الأرض « أنه لا يباح وهو كذا خلاف بعض
 ما أخرس حيث ذهب إلى أنه حري على العال إن رخصه تقصر فيها على عمل وروده وأنه
 لا يباح بيع رخص رخص وهو كذا كما مر في الزا. وعن الحوار في العرب « أنه يباح بقره
 كذا كان حرصه عليه وضمن أو يضمن عن النصارى وكفر مسكها (وما دون حصه أوسق)
 ثم تحارف أراد حرصها السابق في الخبر منه ثم مكبلا بقباحتها يباح رخص في سبع العرايا
 في حصه أو « أو دون حصه أوسق » ودونها حذر « لا يباح » لا يباح مع أصل النحر ولا يجوز
 فيها رخص قطعا ومضى رخص من مدونها على في الجمع ولا يباح على « من الصدقة كما مر في
 بابه ومهر كذا » لا يباح في أصل عن الحصة « لا يضمن عنه لاسم حتى قال الموردي إنه
 يكرى بعض ربيع مده والأوجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الاكتفاء بذلك بل لابد من زيادة
 على دعوت مده من الكيلين إذ ربيع مده واحدة لا ينعى دعوت به بين الكيلين عما لا يباح في
 حصه الأوسق والمرد « حصة » ودونها « هو من الحواف » وإن كان الرطب لأن « كثر فإن
 تلف الرطب أو الغلب فذاك »

(قوله ذاهب) (ث)
 يعني أو (قوله لا يبيع
 التفاوت به بين الكيلين
 عاليا) أي فكانه
 لا تفاوت له في سعة من
 زيادة لا قبل يقع خطأ
 وإن صوّها الشيخ في
 الحاشية ووجهها عما
 لا يؤيدها إذ هو في الحقيقة
 توجيه ما صوّها كما يعلم
 بمراجعته

لأن قوله جمع عربي يقتضي أن المراد هي الحلات التي تردد بلا كل وسببها سبع الرطب بإدائه
 فأشار إلى مع النسب في ذكره (قوله ومن الحق به الحصر) قال في المصباح « حصرم أول
 العبد ما دام حاملا » قال الموردي : وحصره كل شيء حشعه ومنه قيل للخبث حصرم ، وقدم
 عن الترمذي أنه على أنه من النصح (قوله فيهما) أي بدو الصلاح وتماهي كرهه (قوله
 في النحر) أي على الشجر أو على الشجر صرعا « قوله سبي عن سبع النحر » ع روى حار
 « أنه صلى الله عليه وسلم سبي عن الحاقه والمراة والحرة والمعومة وأنبياء » روه مسلم والمعومة
 بيع النحر سبي أو ثلثا صعدا ، والنسب أن يستني في البيع شيئا يفسده ، والمعومة سباني
 سم على مهج (قوله على النحر) أي نادى بخلاف المقطوع على الشجر فإنه كالذي بالأرض
 سم على مهج مثلا عن النارج وعديته والمراد بكونه على الأرض كونه مقطوعا وإن كان على
 رؤوس الشجر « ر » (قوله إذ رخصه الخ) يرد عليه ما تقدم من أن حوار الغلب بالزيب
 مقبى على الرخص « ثم مع أن قوله هذا إذ رخصه الخ يقتضي عدم صحة القياس فيها والرجح
 حوار القياس في الرخص فأظهر من حيث المعنى « حري » عليه العصب « كور » (قوله كأن حرص
 عنه) أي « ما » (قوله لخص) أي الصحيحين (قوله ودونها) مستأنف استدلالا على
 الأحاديث (قوله ذاهب) أي الصيغة (قوله كما مر) أي من أنه مستثنى من القاعدة
 (قوله وبه لا يبيع التفاوت به) في سعة إسقاط لا والصواب ما في الأصل ويوجه أن عرصه الرد
 على من اكتفى بعض نحو الربيع وحاصله أن ربيع مد ونحوه « يد » نقص من الحصة أوسق كيلها

فشمعل ماله أقام كل بعة وعارضنا لإملاهم أو إضاق أحدهما فقط أو سكوها أرحما سر حن
متعقيل (نحوه) خير من «اليمين على مدعى عنه» وكل منهما متع ومتع عنه ، ولا يملك
الخير ان يتقدم لأنه عرف من هذا الخبر رعدة عليهما وهي حلف ما يرى أنه واجب
وشمل كلامه ماله وقع لأحد طرفي من الخبر فحسب وهو كدلتك كما صرح به ابن موسى
والثاني والأذرعى وغيرهم وقد قال الشافعى والأصحاب بالتحالف فى الكتابة مع حورهم فى حق
الزبى وفى القراض والحجالة مع حوارهما من المهتين وأما ما استند إليه القائل بعدم التحالف
كان يرمى فى بعض نسخ روض من مكان النسخ فى رتبة من التحالف يوضع فسخ
من عرصت اليه رضاء أن يملك الكاذب ويقرر العقد على الله دوى وخرج بقوله المتدعى أحده
أحدهما فى الصحة أو العدم هو مع قوله فلا خلاف كائن وعدهما مرة من مرهم
بالإفاق على الصحة وجودها وشو له ولا عنه ماله كان لأحدهما به فادعى فمضى بغير
مؤرخين سار حبان محذوف فادعى قسبي بالذى وواحد فى يمين أو يسار بعد النسخ مع
الإقالة أو النسخ الذى يفسخ به العقد فلا خلاف فى حلف المدعى أنه قد سار به وهو يرد
بعضهم فيما مر قيدا وهو بقاء العقد إلى وقت التنازع حبان أحمد ذكره وأورد على الصلح
حدهما فى على سبع وأثنى بعد كعنته العقد ثمانية وستون حربة عشرة سار
ولا خلاف حرما إن لم يوارى على شئ واحد مع أنها بعد على سبع صحيح وحسن فى كدته
أيخلف كل على تنى ما ادعى عليه على الأصل

(قوله وكل منهما متع
ومتع عنه) لا يخفى أن
حرف مسبوها يسهل خلاف
كل منهما من جهة
كونه مدعى عنه لا من
جهة كونه مقدما فلا بد
من أن جهة تسمية
اليمين الحلف على
اليمين (قوله وأخوله
ولا بد) أى وخرج
بقوله (أو التلف
الذى يفسخ به العقد)
أى أن كان قبل القبض
بإتفاق أو إتلاف النافع
(قوله كعنته عقد النسخ)
بأنه درهم الخ) غيره
لجده كعنته هذا العقد
بأنه درهم ويتناول
وهو حربة سار به
العشرة

ثم يصح ثمر ذلك في بوزة لم يسمع بعد ورع المدعى أن لا بدع وحين وجد العقد الخ
فيكون من لزمه ففسله فلا يسمع فى الزمته أى أنها كاد قبل البيع فبها من البيع
(قوله فاعل) أى قوله ولا سنة يقول عنها (قوله خير من) أى فى قوله وتضمن
الخ (قوله وهو) أى ليد (قوله فى من حلف) مذهبهم وإن كان الخبر متع واحده
وهو من الحوائج أن يكون له من فى البيع مع من لا حلف به المدعى فى قوله
(قوله وقد قال الشافعى) لا يسمع على الصحيح التحلف فى من لا يرى حرم ولا يراه
لأزمة من جهة السبي (قوله وفى الرض) أى من مريض فادعى له وهو
نراه وقال مائة وخمسين قتال مائة (قوله واحده) واحده من مائة لأن بعد
م يعمد محاربا وإما نحن فاعده فى ربح الخلف (قوله عدم التحلف) أى فى ما يقع لأحد
فى من الخير (قوله فى ربه) أى الخير (قوله وعدهما مرة) أى فى قوله وثبت الخ
(قوله الذى يفسخ به العقد) أى أن كان الخبر متع واحده أو سار لم يسمع فى مدعى
عدم النسخ وحب على النافع وبه يدفع ما قبل كتب يكون النسخ بعد القبض مودع
مع أن البيع من صلب المشتري وإن كان بعد البيع فى يد النسخ بعد قبضه بمن
(قوله وهذا) أى عدم التحالف (قوله وأورد على الصلح) أى قول المصنف
عقبا الخ

(قوله ولا فسخ) أي لأن
الفسخ فرع ثبوت البيع
وهو لم يثبت لأن أحدهما
حلف على نفي بيع الحارثية
فانتفى والآخر على نفي بيع
العبد فانتفى (قوله يكون
قياس مأمراً أن يحل إذا
لم يؤرخ البيعتان الخ)
كتب الشهاب سم على
بطريرك من لجنة مدعاه
يقتضي الحكم بعارضهما
حيث وفيه نظر لأن كلا
لا يقتضي نفي ما نفيه غيره
فثبت من أنه وكسب عليه
أبداً مدعاه هكذا في شرح
الروض عن السكي وفيه
غير من يسعى لعمل
مستبين وإن احتمل
تاريخهما ولا تخالف
لا خلاف متعقبا فلا
عارض يسهم بمجرد
اختلاف تاريخ حال
ذكر ما يوجب التعارض
اعتبر انعارض حيث
فليتأمل اهـ (قوله فينفى
ما ينكره ويثبت ما يتبعه
هو) لا يخفى أن الصائر
كلها راجعة إلى لفظة كل
وعدد بعدة أصوات من
دون لشهاد حج فيسمى
ما ينكره غرضه ويثبت
ما يتبعه هو سكر الشارح
بيعه في إقرار الصمير
وهو غير محتج إليه
في عاقبته .

ولا فسخ، ولو احتمل في عين السبع وانتمى في سمة وقتا على صفة وقدره أو حلفا في أحدهما تخالفا
على القول انعمد كما اقتضى كلام رافعي هنا ربحه وصحة في الشرح المصير خلافا لما جرى
عليه من لغوي لا يسوي من عدم الحلف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه ولا فسخ
فإن قام الداع بيمين أن لمع هذا العبد ولمشترى سمة أنه لزمه فلا عارض إلا كل أثبت عقد
وهو لا يقتضي نفي غيره ويؤيد منه أن صورهما أن لا تنقضي البيعتان على أنه لم يخر إلا عقد واحد
فلا عارض وحيد ففلم الأمة للمشترى ويصور العبد منه إن كان قصه وله التصرف فيه مدعى
بما شهد بالتصديق به من أن المسيح أو حلف لا يوجب له لو كان أمة لأعترفه سكر م ذلك عليه
وعنه سمة ذلك هل الأثر على وهذا في الظاهر أنه في الحكم على حقيقة السبق
ونسكت فإن كان عند الداع فهو غير مشترى به على قوله لإقرار البائع له به أو يترك عند القاضي
حين يدعيه ويسعى حينئذ عنه من كسبه وإذا سعى من رآه وحلف عنه ويبقى بيد الداع على
قياس من قرأ لغيره شيء وهو ينكره خلاف والأصح منه الأخير كما دل عليه كلام الأتوار وقد
علم أنه على قول الحلف يكون قياس مأمراً أن يحل إذا لم يؤرخ البيعتان سارحين ولا يقتضي
تقديمه البسح وإذا وقع الاختلاف (فيحلف كل) مهملة (على نفي قول صاحبه وإن ثبت
قوله) لا يحرر من أن كلا منع ومدعى عنه يمين ما ينكره ويثبت ما يتبعه هو . سم إلى
حلف الثاني بعد أن يعرض عليه ما حلف عليه الأول فينكره قاله المحامي وتبعه السكي قال
ويثبت أن يكون العرس أنه كوز مسج ومعه أن يثبت في الأثبات تحلف على التثنية وفي
القول على نفي العرس وفي معنى وارث سيد العبد لأقول له انصحه حلف على التثنية في العرفين
(و يبدأ) في اليمين بالبائع .

(قوله ولا فسخ) أي من يرجع العبدان تخلفهما فسمى العبد والحارثية في هذا المعنى ولا شيء له على
المشترى وحلف عليه رد ما قصه منه إن قصه لمشترى منه أو لا كان كمن قرأ لشخص شيء وهو سكره
فيبقى تحت يد الداع إلى رجوع المشتري وعراقه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في
الباطن فالحكم بحال على ما في نفس الأمر بصرف ما يأتي في قوله قال الأذرعى وهذا في الظاهر
أنه في المسكن إلى آخره (قوله وانتمى) والحال (قوله أو اختلفا في أحدهما) أي في عين المبيع
فقط أو في عين الثمن فقط (قوله ويؤيد منه) أن من عدم التعارض (قوله أن لا ينفى
الاستئصال) أي صورة استئصاله لم يثبت فيها الاستئصال (قوله فلا) عارض على عدم اتفاق
اليمينين (قوله ونتر له بيده) أي ويبرمه الثمن لعدم التعارض فيهما (قوله وعليه نفقة
ذلك) أي العبد (قوله والحكم بحال) أي موقوف (قوله فإن كان) أي العبد (قوله أو يبقى
بيد الداع) أي وعنه سمة (قوله أنه على قول حلف) أي لو كان احتمل في عين
الداع وانتمى في الدمة أي قسم أنه المعتمد (قوله ولا يقتضي تقديمه) قد سوقف به بأن ما
في قصدين محتمسين وأمكن الجمع بينهما فأساس العمل بهما مع ما ذكره سم على حج .
أقول إلا أن يقال إن ذلك متروك وهو موقوف على أنه لم يخر إلا عقد واحد (قوله فيبقى
ما ينكره) أي صاحبه (قوله قال) أن السكي (قوله في الطرفين) أي لاثبات وسمي لأن
فمن عنده فعله

استحدا لأن حاشه أقوى يعود للمبيع الذي هو متصود بالذات اليه بالبيع الشرعي عن النصف
ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد ومثل اشترى على مبيع لا يتم إلا بالنقص ولأنه أتى بصورة
العقد وصورة استئجار المبيع معين و هو في الذمة ومن ثم يدي 'اشترى في عكس ذلك لأنه
أقوى حينئذ ويحذر المحاكم من سداد أيهما أداه إليه احتجاده في إذا كان معين أو في ذمة (وقى
قول يبدأ بامشري) بقوة حاشه بالمبيع (وقى قول يناوين) لأن كل واحد منهما مبيع ومذعي
عليه فلا ترجيح وعينه (فيتحذر المحاكم) فمن بدأ بهما (وقى شرع) منها من قرع يدي
به وروج في الصديق كما منع سداده لتود حاشه بتاء الجمع به كما قوى حاشه أن يعود المبيع
له ولأن أثر النصف يظهر في اليد في ذى البيع وهو بدله فكان كالمع والخلاف في الاستحدا
خصوصا لمقصود كل تنبيه (والصحيح أنه يكتفى كل واحد) مبيع (بمن تجمع حد) لقول حاشه
(وإستنا) قوله لأحد المذعوى وصلى كل في ضمن مثله في العرض في الثمن أو حاشه في
والأشياء والثاني يرد إلى اثنين ولا بد من أخرى وفي بعضه يكتفى إشعار خوار الفصول إلى اثنين
وهو الباعين يظهر استعدهما خروجاً من الخلاف لأن في مديكة قوة وير أشعر كلاء الموردي
تعمدهم إذ لا معمول على ذلك (وعدمه) في اثنين (الذو) من حاشه لا وهو لأنه لأصل في اثنين به
حاشه لمذعي على قوله إنما هو نحو قرينة به أو يكون ولا فائدة لأشياء عدة حذف العكس
وإنما لم يكف الأثبات ولو مع الحصر كما ثبت إلا يكذا لأن الأثبات لا يكتفى فيها بالتوازي بل لابد
من القصر على أن فيها نوع من التعمد (فيقول الباع) عند اختلافهما في قدر الثمن (والله ما يعت
يكدا وهد) قوله وحده من أصله في فيه من إتمام اشتراط الحصر (بعت كذا) وقول اشترى
والله ما اشتريت بكدا ولقد اشتريت بكدا

(قوله ولأن ملكه على
لثمن قد تم) نعم أن العقد
لا ينفخ شلفه بخلاف
المبيع (قوله ولأنه يأتي
بصورة العقد) كان مراده
أنه ينفخ شلفه بغير العقد
من متاخر المبيع الثمن
وشرى إلى ما يقول فثبت
مثلاً وهد تحسب الأصل
والعكس (قوله لأنه أقوى
حينئذ) لا يكتفى أنه لا يثنى
عنه لقوته إلا بالعقد الثانية
فقط وحينئذ فقد يقال
ما وحده رحيته بها مع
بقاء العاتين الأخيرتين
في البائع .

(قوله استحدا) كما يستحب تقدم المبيع بسبه وانوحر في لأحارة والروح في الصديق والسد في
الكتابة اه أنوار . أقول . ويتوقف في سبه بسبه ويسعى تقدم المبيع معصاً سواء كان رأس مال
معيناً في العقد أم لا لأنه وإن لم يكن معصاً في العقد يصير تبعه في الخس وقص اسم له كالمعين
في العقد وانجى إذا كان معصاً والمبيع في الذمة بسد المشرى والمسلم به هو المشرى في الحقيقة
(قوله وعنه) أي قوله ساءان (قوله من قرع) أي حرحت له القرعة (قوله فيبدأ به) أي بدأ
(قوله بقوة حاشه) هذا التعميد يقتضي السداء بالروحة في عوض الخلع لكن في حواشي شرح
الروص بوجه الشارح خلافه وعنده قوله والروح في الصديق كما منع بوجوه والروح في العوض
كان أشمل للتأخير عنه لأخلاف في حوص الخلع وكذا قوله وذل أثر النصف الخ
مقتضى السداء بالروحة لأنها البدله للعوض فتضمن ما في حواشي شرح الروص فإنه لم يقتضيه
عن أحد ولم يتعرض لرد ما اقتضاه التعليل وهذا وقد يمنع القول بقوة حاشه الروحة في عوض
الخلع لأنه بالتعاطف والفسخ لا يعود البيع إليها وقد نصهر أثر النصف في رجوع إلى المثل
(قوله بقاء المبيع له) أي الروح (قوله وهو بادله) أي الصديق (قوله وحده) أي بعت وظهره
بكل ما فيها مدكور في المحرر وهو غير مراد من المراد أن المدكور في المحرر إنما دون ولقد
وعنده المثل وعمل إليها أي وقد بعت كذا عن قول المحرر كذا شرح وإستنا بعت بكدا لأنه
لا حاجة إلى الحصر بعد التوقي .

(قوله ولو أقام كل منهما سنة (١٦٥) له يفسح فالتخلف أولى) من تمة قوله بأن السنة أقوى من الحيث قالو

فه للحيث وكان يدعى له ذكره نفسه كما صرح الشهاب حج (قوله) ومراجعة الأسوي في قياس ماقرر على (قوله) أي بالسنة لجور سفلان أحدهم يفسح كمايع من جوابه (قوله أي لا الإجابة) شاربه ر- مذهب إنه لشهاب حج بعد لما سبه الشيخان في بعض أو صغ من ن- الارضى على فسح من غير سب، وعبارته ها ور أي الأسوي ن يمكن كل بعد التخالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سب وقد مر أنه في معنى لإقامة فسح السب (قوله ولو أن لكل لايداء بالفسخ الخ) صريح هذه السباق في هذا جوابان عن منازعة الأسوي ومن كذلك فإنه دأى رد معنى كلام رافعي ن لكل منهما السداد بالفسخ فلا يفسر به بد- باستع في إراكان الفسخ معيا والتمس في ذاته وبالشترى في عكسه كمايع من شذفة فلا يصح حواا عن مراجعة الأسوي إلى حاصبه أن قياس الإجابة لا يصح الفسخ من أحده دون الآخر وأنه لايد من فسحهما معا (قوله إذا لم يزل به ملك المشتري) أي

وله لكل أحدهم عن الحيث أو عن أحدهم فحق للتخلف وو سلا جميعا ويو من التي فقط هف ثمهم وكأنيهما بركا الخصومة كما حد في مروسة من وجهين نسهما أنه كتخلفهما (وإراخاء يفسح ن العقد لا يفسح) نفس التخلف لأن السنة أقوى من الحيث وللحج الذي قال غيره فيه بعد تخلف صريح في عدمه إلاصاح به ، ولو أقام كل منهما سنة لم يفسح ف يفسح أولى (ن إن) أعرض عن خصومة أحدهم ففسح ولا يفسح وإن (راضيا) عني ما فيه أحدهم فتر العقد ، و عني للحاكم فذهبها للتوافق ما أمكن ، ولو رضى أحدهم برفع ماله صاحبه آخر الآخر عنه (وإذا) ن- سب على شيء واسد ١٢ على التراجع (فيفسح به أو أحدهم) أنه يفسح لاسدرك سنة ففسح يفسح (أو حكم) لفتح مراجعة ثم يفسح أحدهم والتدق منهما بعد مذهب ، وفسح كإجابة وغيره بعد مذهب فقط ورجح من الإجابة عدم وجوب التدق بها ، ولا شكل عنه مذهب من إجابة يفسح بعد ن- الأخير مذهب مشهور يفسح بالتخلف في وجوب حتى خلافة بموجب سنة الأسوي في قياس ماقرر على لإقاله لدى قتله وقوله ن- كذا وفن وو لخصيص صاحبه عند البيع ففسح م يفسح ويمكن إقالة ، إذ لا يحصل ن- من صدرت بإحدى وقول سنة مقرر مردوده ن- يمكن كل بعد التخلف من الفسخ كما أصبه به أي عند إجابة فافسح يفسح ون- لكل الات يفسح وبه صرح رافعي ابن درع منه أسكن (وقرأ ن- عا عسفه الحاكم) لأنه عتهد فيه كالفسخ بالقصة ، وكأنيهم إ- انصروا في الكسبه على فسح الحاكم أحدهم سب العتق لندوق ربه أشارع وعم من عدمه انصاحه نفس التخلف جور وبه لفتري أدمة لمسه حال لتراجع وقد استخالف ومذهب ن- عني توجه بوجهين لفقه ملكه من قصة بفسحهم حوارا فسح بعد الفسخ إذا م ن- به مذهب لفتري وهو كذا

(قوله وو لكل أحدهم عن الحيث) أي عن مجموع ذلك فيصدق بما لو لكل عن أحدهم وحيث ذكرنا عن أحدهم يعني ن- اراد من لاؤل أنه لكل عن كل منهما (قوله فحق للتخلف) مذهب ن- السكول أو كان من الذي فحق لاؤل مذهب مجرد سكول الثاني وهو مشكل لأن اثنين كانت من السكول وهي فسح لايعنه بها (قوله كتخلفهما) أي بفسحيه ها أو أحدهم أو حكم (قوله ويراد ن- عا) عند حاكمه ولو لم يكن له الحكم خرج من عهدها نسهما فلا يؤثر فسح ولا لزوما ، ومنه في ذكر جميع لأمن حتى يرد عهدها فحق الخصومة فلا يعنه بها إلا عند حاكمه أو لحكم (قوله وو أقام كل منهما سنة الخ) قد يتوقف في أن هذا المقصص بقوة السنة على الحيث أعرض السبب في هذه ولا فصحها فكان لا مة (قوله آخر الآخر عنه) هل القاضي ونس له رجوع عن رضاه كما يرضى مذهب حج (قوله وستم على التراجع) يفسح ن- لو يادر أحدهم يفسح عقب التخلف م يفسح ، وفي كلام حج ن- الاستمرار بسبب شرفه ، وعنده ن- لا يمتنع على شيء ولا أعرض عن الخصومة وهو مذهب في أنه يادر أحدهم وفسح يفسح (قوله ما مر) أي من أن لكل الفسخ بعد التخلف (قوله بشرطه المرد في البيع) من كون القول مضافا لإيجاب وسكول ن- لا يتحمل بينهما كلام أحسن وسكول هو بن على ما من (قوله ن- يمكن كل) أي ها (قوله يفسح في الكسبة الخ) سكن صريح كلامه الشارح في الكسبة أنها كعبرها من ن- الفسخ الحاكم أوها أو أحدهم (قوله يادر ن- به مذهب لفتري) أي بن فسحه الكاتب

(ثم) بعد المسح (على اشترى رد البيع) إن كان باقي في ملكه لم يتعلق به حق لازم لغيره
روائده لتخصيه ببعضها بالأصل دون المصنف فليس المسح ولو قبل انقضاء لأن المسح يرفع العقد
من حيث لأم أصله، وشحن ذلك مانع بعد المسح ماهر، فقط واستكمال السكك له بأن فيه
حكما للعقد أحب هو عنه بأن الظاهر لم ينعى اعترافه ذلك وعلى النسخ رد الشئ المقصود كذلك
ومؤنه الرد على الرد كما أفهمه المفسر رد، إذ القاعدة أن من كان صمنا على مؤنه ردّه عليه
(إن كان) تبع شرعا كأن (وقعه) اشترى ومثله النسخ في النسخ (أو أعطفه أو دعه) أو
يعنى به حق لازم ككتابه صحيحة (أو) حبا كأن (س) ربه قيمة) إن كان مقوما و
ردت على نفسه، ومثله إن كان مشد على المشهور كما في المطلب وإن أوجعت عبادة نصف وحول
القسمه مطلق وصححه في الحادى بل كثيرا ما يعرضون بسببه ويريدون بها الدال شرعا ونو تلف
عصه رد الذى وبذل النسخ قال في العباب مرصا ومراده بذلك محى ما يستم في رد المعيب
وإسقاطه الذى، وفى لروضة بشره ذلك ويرد قيمة لرفع الأصل للحيولة (وهى) أى القيمة
حيث رمت (بمنه يوم) أى وقت، وتصيرهم باليوم جرى على الغالب من عدم اختلافه فيه
(المراد) حبا أو شرعا (في شهر الأول) إن مورد المسح المعين والقيمة بدل عنها فلتعتبر
عند فوب أصلها، وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها معرفة الأرض بأقل قيمتي العقد والقسم
كما مر أن ذلك غير مهم لا يعبر به في معرفتها لأرض، وهذا معروف انفسه فكان اعتبار
حالة الإتلاف أليق.

(قوله ثم بعد مسح من يدى) لو شتر، بأن فلا أنقذ العقد على ما كان عليه أو قررناه عاد العقد
بعد فسخه ثالث اشترى من غير صيغة تحت وشترت وإن وقع ذلك بعد محس المسح الأول
هكذا اهتمامش عن ريدى، ثم رأيت الشرح في القرص فى قول فصل لكل فسخه الخ صرح
بذلك في حقه (قوله لم ينعى به حق لازم) فيد رائد على ما أفاده كلام المصنف، وعادة حج
قصة أى المشتري وفى محله ولم ينعى به حق لازم (قوله لأن المسح الخ) معتمد (قوله
بما هو اعتد) أى بأن فسخه الكلاص منهما (قوله كذلك) أى روائده لتخصيه (قوله بل
كثير الخ) لكن محل كلام المصنف على هذا يدرمه عدم ذكر الخلاف فى الشئ حيث جعلت
العبارة شاملة له سكه لا يصر لأنه كثيرا ما جعل ذلك لأنه إما التبرم ذكر خلاف المهر (قوله
قال فى العباب) لم يذكره حج ولعله لأن ما ذكره عن العباب قد ينعى أنه حيث مسح العقد
يعين رد ما وجد من المبيع وإن لم يرص صاحبه، وما قوله ومراده الخ قصة نظر لأن ما تقدمت
فى رد المعيب نفس فيه مسح قبله للعقد فتعذر الرد لتريق الحقيقة ثم وما هنا حصل فيه المسح
بعد التحايف فلا طريق إلى إيقاع العقد فعل مراد أن النسخ إن لم يرص رد الذى وبذل النسخ
أحد قيمة الجمع لأن له المبيع من المسح فتأمل فانه لا يحسم مادة العقر بذلك أيضا (قوله
فتعتبر عند فوب أصلها) وهو أولى بذلك من المستم والعاراه حج وقد صرحوا فيهما
أن العبارة بقيمة يوم النسخ، ونقل عن ولد الشرح، وفى فتاويه هو أصب ما يوافق، وعن
الريادى ما يحالاه، وفى عميره ما يوافق الريادى من أنه يصمن ناقصى النسخ (قوله بأقل قيمتي
العقد) أى وفق العقد الخ.

علك مالك العبي (ولو ادعى) أحد العادين (صحة البيع) أو غيره من العقود (و) ادعى
(آخر فساد) لانتفاء ركن أو شرط على العتد كأن ادعى أحدهما رؤيته وأسكرها لآخر
على العتد أيضا كما أفق به أو بال رحمه الله تعالى خلافا لما في فتاوى الشيخ (فالأصح تصديق
مدعى الصحة بحسبه) علما مسما كان أو كائنا لأن الظاهر في العقود الصحة وأصل عدم العقد
الصحيح بعارضة أصل عدم الفساد في الحقيقة ، ومن غير الغالب ما لو باع دراعا من أرض معلومة
لقرع ثم ادعى إرادة درع معنى لفساد البيع واستدعى شيوعه فيصدق انقضاء حصة ذل
ذلك لا يعلم إلا من جهة ومالورع ثم أخذ مصالحين وقوع صحتها على أسرار فيصدق بحسبه أيضا
لأنه السلب ومالورع ثم عقد وبه نحو صا وأمكن أو حنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق
بحسبه أيضا كما ذكره الروابي وصريحه في الأنوار هنا ولا ينظر لسبق إقراره بفساده بوقوعه حال
إقراره وهو يعرف على تصديق مدعى الفساد وقد جرى صاحب الأنوار كالشخص قبل الصدق

(قوله علك مالك العبي) لكنه شكل على عدم تعريم وضع اليد هنا ثمرة الكرم مع أنه بخلافه
على عدم الثراء اتى العقد قال سم على حج والفرق أنه فيما أي خمسة عين الجهة التي راع
الاستحقاق بها وقد دفعها اليك بخلافه على أنها وه لا يعين جهة وحار أن يكون هناك جهة
استحقاق له (قوله على العتد) فعبر أنهم لو أحسن في الرؤية كان القول قول مدعى من باع أو
مشتري قال م ر خلافاً لمالو حله في كيفية الرؤية فالقول قول رائي لأنه أعلم بما رأى كأن ادعى
أنه رأى من وراء رجاج وقال الآخر بل رأى لأنه لا حيلة له إلا رجاج فالقول قول مدعى الرؤية من
وراء رجاج كما أفق به فدراج وفيه نظر وأنى بخلافه خط حر ، على إطلاقهم تصديق مدعى
الصحة فيبأنهم هم سم على حج وإطلاق التارخ بواقف موجه به الخطيب وهو لموافق للقواعد

(قوله دراع معنى) أي غير
مشاع بدليل مقابلته به
إد الصورة أنه منهم حتى
يتأني السطون

قاعدة — قال حج وبو أفقر برؤية م قبل دعواه عدمها بالخطيب لأنه م يثبت فيها إقرار
على رسم القصة ويستعين شراء بأمرها عن العقد كالمقر بالذات من ثم قال نعم أفقر به
بمرى عليه بخلافه سحر القصة لأنه اعتمد فيه التأخير عن العقد ويؤخذ من قوله لأنه لم يعد
الح جواب حادثه وهو السؤال عنها وهي أن شخصا شرى من تاجر مقطعا من القماش ثلاثة
قروش ثم سأل أحد أرباع القصة عن ثمنه فقال شرىته بخمسة لدفعه عنه فادفع ثم أحضر للبائع
الثلاثة المذكورة فقام الدافع عنه بثمانية ففرقه به فهل به تحبسه أم لا ، وهو أن يقال يحتمل أن
رسم القصة ليس بقيد من المدار على شبهة تبقى حاشية فيه بحسب الدافع وتحتمل أن يقال ليس
له تحبسه والأقرب الأول ، وقد قلوا إنه لو أسكر كونه وكلأ أو كونه ودفعه بعرض لاسعول بذلك
بخلاف ما إذا أسكره لا تعرض (قوله معلومة لدرع) كان وجه هذه التقييد أن مجهولتها لا تعيد
دعوى المشتري شيوع الدراع في الصحة إذ لا يصح المبيع معلوما ، بل هو على جهته بخلاف
المعلومة أو يصح معلوما بالخرينة فيحضر ، وقوله معنى قد في شرح العذاب إن قصد ه سم
على حج (قوله إرادة دراع معنى) أي منه أن من الدافع عند الاختلاف أردت تقوى
دراعا أنه يمرر لك دراع معنى من العشرة سبق عليه (قوله على أسرار) أي فيكون
بصلا (قوله فيصدق بحسبه) بخلاف مالو وقع ذلك في النكاح فالصديق الزوج له حج
بالمعنى (قوله وهو تفرع على تصديق الخ) أي على الرجوح والراجح تصديق مدعى
الصحة .

ولاحق على نفسه من ملأه إلا بن بعدت مراحة السيد في ظهره فراجع حاكم إلى سهل
خلاف ما ردا شوقه إليه فم صهر ولا مع ستة ولاديين بن ثلث ولاديين مع من فضل به
ولا سافر ملأه إلا باذن . ثم تجوزة الله . الله ولا شك من قبل نفسه لأن بعض في بلاد
له الاستخدام دون التوكيل ولأمن شاء من بعض على سدة . عمر لاديه وبعث حيث لاديين وكذا
إن كان والسيد مؤسس كالمهون ولا يقرضه وكل واحد (ولاديين سدة) ولاديين .
سمع أو غيره لأن بصره . حذف . كتاب .

(قوة ولايات ومناطق)

(۱۰۰) قہ پیل ۱۰۰

مناقص وريد الساب

والسند من خود کتاب م

يخص له على شيء الخ

إذ من لأمر هذا المذهب

خصوصاً مع انظر الحزم

اليفر وقد سحاب عير

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

الادب والفن

علاقة الادب بالدين

وہاں اُن کے ہوتے

15

لَا يَخْلُقُ إِلَّا مَا يَشَاءُ ۚ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثَوِّبُ السَّحَابَ الْمُبِشَّ

وہ اپنے آپ کو بے گناہ سمجھتا تھا۔

التي هي في الحقيقة

التطبيقات في المجال في أي

4. وحدانیہ میں

بسم الله الرحمن الرحيم

الفاصل في صحة الشكوك

لا في حذر و ك دسه وعا

۱۰۰

(فصل)

في ثبوت شروط البيع

وقد مر من قبل في هذه المسئلة ان في كل واحد من رأس المال والخمس النشرة على سنده
 عند (بشرط كون اسم له متصورا على سميته) لا مشقة كمره (عند وجوب تقديم)
 وذلك بعد ان كان حالا وجوب ان كان مؤجلا لأن يقع عن بيعه ببيع دفعه فيبيع
 اسم له في سمي في مطلع عند عقد أو حصول كمره في السند لا يصح ، وكذا لو كان
 حصوله عند وجوب سكن منه مضمونة كمره كمره من ال كمره وصرح بهذا مع كونه
 د حالا في قوله مع شروط البيع لرب عليه ما دفعه وسمى به عن القدره المذكورة فيها فان بيع
 يعنى غير فيه عند العقد مضمونة وهو يصير هذا بوجهه بعد وجوب كمره في بيعه
 بسمه مسمى في البيع (فان كان بوجهه بسمه) بوجهه (بسمه) اسم له (بسمه)
 فيه) في عن اسم

[فصل]

في ثبوت الشروط

(قوله ليرتب عليه ما بعده)

هذا وإن بيع في عقد

يصير بوجه هذا التردد إلا

أنه لا يقع في قول لشرح

في سمي مضمونة وقوله

وسمي الخ وهو أن البيع

لا يصر في بيع لمعنى

كما مر في إشارته إليه

والحاصل أنه في عقد

حرف عن عقد شرط

رائدا عن شروط البيع

(فصل)

في ثبوت الشروط

(قوله وجوب ان سمي المال) في سمي في قوله في المال ولا بد من حصول رأس المال كما
 في الفقه في البيع كالميراث (قوله لا مشقة كمره) أي لا مشقة لعاب الناس في محضه
 ان موضع وجوب البيع (قوله وكذا لو ظن) أي فانه لا يصح في وعليه فلا يسن أنه كمره
 في نفس الأمر في نفس صحة العقد كمره في نفس الأمر لا يسن أن شرط مضمونة
 في وقصة قوله التردد في شروط البيع في نفس الأمر لأول وقوله مع شروط البيع أي
 المذكور أول باب يصرح له مع شروط البيع في (قوله وصرح مسمى) أي قوله بشرط
 كون سمي فيه الخ (قوله وليس له محال التردد) هذا لأنه من أن في قوله لأن يحصل هذا
 في الشرط كون القدره عنه في عقد وهذا رتبة على مفهوم نقدره على التسميم فلا يسن
 لا يصرح بغيره سمي سمي التردد على التسميم خلاف وجوب الأول فانه يستلزم في الشروط
 التسمية التسمية على التسميم مع القدره على التسميم وهو كالأمر لا يسن به وجوب أي يسن التسمية
 في يخرجها عن عقد شرط (قوله يصرح) أي البيع وسمى (قوله نعم) أي القدرة (قوله
 مضمونة) لخرجه عن كمره بوجهه لا بد فيه أجل وسنرى بوجهه أنه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك
 مسمى مسمى له لا يسن به بلاهده لوجهه وهي كونه حالا أو أن المزارع سواء أ كان ثمة حالا أو مؤجلا
 سكن هذا بعد عن السمي في التسميم مضمونة بكون في (قوله مسمى في البيع) من أن قدره
 مسمى على التسميم كافية كمن شرط مضمونة مسمى على مسمى وقد يصرح في مسمى و يسن البيع
 أن البيع مسمى ورد على شيء بوجهه اكتفى بغيره لمسمى على مسمى خلاف ما هذا فان سمي
 إنما دعى في التسمية ولا بد من قدره سمي بوجهه على مسمى قال سمي على حج هذا مسمى
 في كمر من حج كالأمر واما ثالثه فلا بد من هذا ليعرف لأن اسم له لو مسمى قدر المسمى بوجهه

(البيع) القسرة حينئذ عليه ولا يحتاج زيادة كثيرا لقوله من الاعتقاد (وإلا) ثم لا بعد
فيه نحو البيع أن قال له نادر أو ميسر أصلا أو غير ذلك من هذه (ولا) يصبح اسم فيه
لا تقاء القسرة عليه ولا سوية ماسية أي أن اسم فيه لا يتطوع من واحد فيما يكون مسافة القصر
وحيث تحصيله ولا فلا . وبعده . وها قرب المسافة لأنه لا مؤنة لنقله ها على اسم إليه فاعتقاد
نقله للعمارة من محل إلى محل التسلّم كاف في الصحة وإن كان خلافه مما أتى به في لزمه
له فاعتد بحقيقته قرب المسافة وعسر غير الاسم أي في ما أتى من غير كثير محل الاعتد
كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى وإن كان تعلم في شرح الرحلة (وإن سلم فما بعد) وجوده
(فانصح) حقيقته أو بقية الحاشية في مذهب واحد من آخر وكان سببه أو لا يوجد لا
بعد من لا بدعه أصلا أو بعده . أكبر من ثلث مذهب أو كان ذلك السبب على مسافة القصر من غير
التسليم (في محله) كسر الحاء أي وف حقيقته وكذا بعده وإن كان ذلك السبب .

وهو ما سبق في اسم القسرة على حقيقة اسمه عن حيث قد سببه في غير ذلك . وهذا هو الحق في سببه
فإن قيل له (قوله للشيخ) أي كثيرا أو من قوله (قوله كذا) أن هذا قوله إن عند حقه
(قوله من الاعتقاد) قد يقع كسر الحاء من سببه من الاعتقاد الكثرة وإن لم يسمه
سم على حقيقته ومن ثم قال في الصحيح القسرة معروفة . وحيث بذلك لأن عدم تعدد أي
يرجع إليها مرة بعد أخرى وعورته كذا فاعتد به وتعدده أي تعدده في سببه . وسببه من
سببه أن يعود وسببه الشيء . سببه أن يعود . اهـ (أو) أو غير سببه (أي) أي
يسببه للمهدي إليه بعده . ولا يكون كذا . وسببه . وفي . وكان اسم . هو . في . إليه
هو . أصبح أنما في طر وأقرب لعدم الصحة له لا عند . و . وأما في . لعدم .
وجوده لمن هو عند وقت قائلوا فيه لعدم الصحة على التعمد . وأما لو . سم . في . عند . سم
فإنه لا يصح ولو كان عند عند كسر الحاء . وأسم . المرة ملكة له اللهم إلا أن . سم .
للمهدي إليه كثيرا وهو السلم إليه عبرة بعلة الموحود وقت وجوب التسليم (قوله والأفلا) أي
أن واحد في مسافة القصر ثم توقف (قوله على اسم الله) أي . هي . في . القول (قوله) أي
من غير الخ) أي لأنها . عند . سم . غير محل الاعتد على (قوله أو) . كذا .
وإن قلت زيادة . ومعنى خلافه . في . وكان قدر . حاصل به هذا . حجج . فمذهب واحد . من
لا بدعه . لا . أكبر من ثلث مذهب . عند . ذلك . ذكر . وفريق . بعد . أنه . لا .
يعتد . بحصاره . وقصص . الناس . فإذ . في . مذهب . ما . حصل . له . من . مذهب . فبعضه . خلاف . القول .
فالسلم عقد وضع تاريخ فإذ . اسم . به . حقيقته . هذا . من . موضوع . له . بعد . وقد . لا .
ويعتد . به . بعد . وأنما . فيه . معتد . به . بعض . قوله . معنى . على . ما . عند . غير . كذا . (قوله أو)
كان ذلك السبب (أي) الذي يوجد فيه (قوله على مسافة القصر) . سم . أنه . كان . على . من
مسافة القصر فلا حصار . وقوله وكذا . عند . قد . ما . في . سم . على . حجج . ما . فيه . هو . قوله
وقت حمله وذلك لأن ما بعد وقت أحسن صدق سببه أنه وقت . سم . فيه . اسم . فيكون . ومن
الحالون (قوله بكسر الحاء) أي لأنه . في . فعل . فيه . من . كسر . و . سم .
وإن كان . على . معنى . بكسر . فما . اسم . مكان . من . حل . معنى . حل . كان . مسج . و . كسر
لغة لأن مضارعه يحل بالضم .

(قوله) أما ما لا بد ضابطية لعظم حشره كتب مثله بعد الخ) من هذا علم صحة نسبه في سورة مفسره كيلا وورده لأنها
عرض أنها مؤونة فدوره من سبع سنه كذا في كتابه من فقهه في لغة حشره لم يخرجوا من هد
الضابط إلا ما عظم حشره كتب مثله في علي عليه وآله وسلم (١٩١) صحة نفس ثوره على

من سبب وانعصار على
 أن حب لعاب صريح
 لصحة سبب فيها كلاً
 ووراءه فله فانه قد
 اشتبه في به حياء في هذه
 لأن فيه عدم صحة السبب
 فيها كغيرها كما في
 انعصار من لشبه
 به من ووراء عادت أنه
 ليس صحة لا سبب
 به من على أن ذلك
 بعد مقرونة في
 به من لا يولد حذر
 قبل صحتها ونسبها كما
 أوضحت ذلك أم إصاح
 في مؤلف ومعه في ذلك
 (قوله إطلاق الأصحاب)
 أي أنه يصح في التكليف
 و « وعكسه » كوفي
 لمثلي وقوله أن محل مامر
 هذا هو كلام الإمام
 (قوله وسكوته)
 أي اجمعي وهو معروف
 على أن وقوله كان في
 اجمعي وحصل أن الإمام
 من في نزق الأصحاب
 حوزة كمل بعد من على
 به من في قوله
 من خلافات
 سبب وانعصار في انعصار
 به من فيه مدية كثره
 وكيفية صفة فيه

[illegible][illegible]

تسمه فی شرط وضع نوع در حال بدی در هیچ یک از مبدء مع
فان ذله العرف فی سعه شکی سبب از سبب فون (عدم بدی) که فون
نموده الای لاحذوه و در وضع مجموع سببها در بدی در هیچ یک از سبب
فی یورق اه و فی ذلک یورق فی سببها در بدی در هیچ یک از سبب
و وضع هکذا مع اه هیچ و فون سببها در بدی در هیچ یک از سبب

[illegible]

والحق به بعضهم إلى معروف أن (وهور) والصدق والتسليم في سره لا يلقى
بالأصل بغيره كما قاله الأديري (هور في نوع يسأل) في كثير من حلاله يرضى كإيمانه وكذا
بما صنف في غير شرح الوسيط (أحداه) في القصور وفيه شبهة الأمر فيه ومن ثم
بشرحوا ذلك في الزمان في (الزمان) في شرحه وفيه شبهة الأمر فيه ومن ثم
فيه كلام الأصحاب لا يحصره في عينه أنه حرمه (يوك) في شرح الأمر فيه (كأن في
الأصح) قياسا على الحبوب والتمر. والثاني لا يخافهما في المكيا والحو في نحو شمس كلاً
ووزناً وإن اختلف نواه كرا وصبر (ويجمع في عين) كسر الله وهو الحبوب أي في
(من القدر والور) في حرمه وسواها من الحبوب في عينه كلاً وحده كلاً في حرمه لا
ولا معنى في غيره في حرمه وهو في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
وتحريمه وأنه من حرمه كلاً في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
وآخر كلاً في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في المناورة والكور (وهو بين مكلاً) في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
السر حالاً أو مؤجلاً (بمكن) ما بين (وهو) كلاً في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
لأنه قد يتبادر من عينه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
المرارة فإنه يصح له أن يحرر كما مر في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
معلوم القدر فلا يصح لأنه قد يموت قبل أن (وهو) في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

(وهو) والحق به بعضهم إلى معلوم في حرمه وهو في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
لا يسرع إليه الفساد فزعم قشره عنه كما قاله في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في حرمه وحده لأنه إذا برعت قشرته إلى أن يسرع إليه الفساد في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
من السب الذي يزع قشره (قوله لا يفسد مقدماً أي في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
معه ويتأمل ذلك فيما عدا الوز فإنه من حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
كان ويصاح في حرمه الأكل قبل تعادله على (قوله حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
لم يزد حرمه على الحبوب في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
الصواب لتأتي الالة فيه وسيأتي في كلام الشارح في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
استشكال الجمع في كل لينة بين (وهو) في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
عن الأشموي وعبدته قال لا يفتقر في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
سبب ولا إلصاق وعكس في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
وفي سعة من التهذيب سعة وصحة وسبب آخر وأصحح فيه حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
فلأن الصاد والحلم لا يجمعان في كلمة عمرنة (قوله في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
بشرى في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
من البر القلبي معلومهما في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
كذلك عليه قوله لأنه قد سبق قبل حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه

(قوله إذ لا يخرج عن الجهل به إلا بذلك) همد عبد مستسلم من هي التي فصد حسبا في التحفة فكان يسبح عصفها على
 وفتها (قوله بما أء من به بعض الشراح) أي على قوله وما أء عدمه (قوله باسقاط الخ) بدل من قوله به (قوله والفرق أن
 همد مع حصره الخ) أي أن مد كره الشراح من هذا الفرق أنه من همد في شرح رء من وسه على أن قضية
 همد يختلف قضية لأخر وعبارته وفي همد من همد محرومة ويثبت أمور على كاهمي والعور في الرء هي وهمد فرق لا يقبله
 همدك وقال في كثي من الفرق صحيح إذ خلاصه أن العاء والصر همد (١٩٥) لا حصل إلا بالعبء وهو غلط

إذ لا يخرج عن جهدي بل يثبت خلافه ، مع عدم كماله والحق والحق وما ذكر
 عنه كماله من مراد فبقية على العلم وما ذكره بعض سراج بأنه كماله
 وبقية مع ثل الأصل سماع سمويه في ثبوت ما ذكره من كماله من ثبوت وجوده
 ووثوق كونه من ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت
 سماعي مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 (ذكره في العلم) مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 العلم من ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 وهو ليس من ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 لا يثبت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 (كامله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 فيه وبقية من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره
 من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره من كماله مع ثبوت ما ذكره

[illegible]

فانه لا يصح الرد فيه
مع قصد بعض مركباته
فقط ويرد ان الرد وإن
لا يقصد له كنه مع النسي
المقصود كما هو صحيح
قولهم الخ فالإيراد حيث
عني مفهوم من ثم
قصية صنيع الشارح
قصد الأركان في المذهب
مقتضى للصحة وإن لم
يصنف وهو خارج مافي
النسي وإن عدم قصد بعض
الأركان مخصص له
مطلقا وهو خلاف ما يأتي
فالنصواب مافي النجعة على
أن في عبارة الشارح أنه
ناقص حيث أثبت في
السؤال أن الماء مقصود
وم يورده على لسان فاضل
ثم يرد ذلك في الجواب
وحيث نص صريح في
زيادة بعض النسي في
أركانه وهي لا يتم جواب
(قوله أو عود وكافور)
أي ومعهم دهن وحيد
من التالى لأنه الأول
عليه حتى يوافق غيره
النجعة ولذى في كلام
رقيق وغيره فهو مركبة
من مسك وعود وغنم
وكافور (قوله لأن العبارة
غير وافية الخ) عبارة
الرامي لاشتغالها على
الظهارة والبطانة والحشو
والعبارة قسيق عن الوفاء

ورد على نصف النسي مشوب بالماء حيث لا يصح فيه الرد مع قصد أركانه ، لأن جمع قصد الماء
مع النسي مسدول في مباديه عن كما يصريح به قولهم لا يصح بيعه بجهل بالمقصود منه وهو النسي
(ومعجور) مركب من حريين وأكثر (وعليه) وهي مركب من عود ومسك ومعهم دهن
وعود وكافور ومثلها عند جمع النسي مسك وعود وحظ من عود دهن (وحده) وهو
ركبا من ظهارة وبطانة وحشول لأن العبارة غير وافية بدكر العتقاف وفنائه ومن ثم صحح كما
أفاده السكي ومن تبعه في حذف أوصل مفرد إن كان جديدا من غير حذف كنون بحيث جديد
الأموس (وهو عود) وهو سوفة أو نسي أو طه مهمته ونور كسر أو له وصفيه وحري
بالجود عن هو بان وحده واحد فحور الرد فيه لا يصح النسي في حصة محله شعير ولا في
دهان مضمه على نحو صحيح وإن ورد أن حاشيتها من ذلك فإن روح مضمها بالطيب
مركوب واعتبر أنه قد كان مركبا (ولا يصح صحته في الحفظ) بالنسبة (المستط) عند
النسي تلك الصفة المستود لا كان كما نصبه (كهن) وهو مركب من نسي وحري (وحري)
وهو مركب من إريسم وور أو صوف بسهولة ص كل حري من هذه الأجزاء والأوجه أن مراد
بالنسي من هذا معرفة بعضه من ورد كل من الأجزاء كما جرى على ذلك لأدعى حاشيا للسكي لأن
سور ولا عرض جنوب حيث

في رأس من الرد وقد ورد ذلك على جمع عند قول نصف النسي وصدق بعض النسي مع وتامه
وهو عود مسك من مسك لا يرد فيه من معين فيكون حالا ومؤخرا خلاف رأس من
النسي فانه منه في النسي والنسي لا يرد فيه فحري وحده لا يؤتى في نسي أصلا لأنه
من مع النسي في عود صح ليد ورد قد عني أنه إذا ورد في حضور رأس من حاشيا لا يرد
عنه حاشيا من فيه (قوله لا يصح حده) أي ولو بالدرهم (قوله ومعهم دهن) أي دهن من
(قوله من حري حده) أي تمامه فلا يصح حذف أحد ثمره وصفيه (قوله وحري) أي في
العبارة ثلاث ورسالة حاشيا ويرى في ذلك قوله والله أعلم بالدرهم من غير شح الإسلام مهمته
بروص (قوله من حده) أي حده من مسك وعود حاشيا وصدق النسي في حاشيا
في حري أي شيء واحد من عود مسك حاشيا لأنه عود ولأن أورد النسي ساءا وحدا ما فتحت على
قوله ومعهم نسي وود مقبوح به دهن ثم ورد من في آخره وهو المناسب لقوله أو حري
(قوله محله شعير) أي ويرى في حاشيا حاشيا ما شعير فان اقتصر على ذكر الريم اقتصر
له محله شعير وحده من النسي اسعير كح لا يظهر به نسي بين الكسبي ونبي ما يوشط
عنه حده من الشعير وإن من كونه من النسي " ثم رتب لأنه يؤدى إلى عود أو حود قياس
على حد المسك موضع العرة فيه نسي وأخرى النسي حده كونه ، إلا أن يقال إن هذا مما
لا يرد وجوده ورد كان محله فيمكن سقيه بغيره حيث يصير خالصا خصوصا إذا كان قدر يسير
فعل الصفة هي الأخرى (قوله وحده) أي في تصحيح الحزاسم دابة ثم أطلق على الشوب المتحد من
وردها وجمع حريين مثل نسي أو نسي النسي ، وهو مركب من إريسم وور أو صوف لعله
اصطلاح حدث (قوله معرفة النسي) أي وعندي في شعر

لذكر أطرافها وانعطافاتها (قوله ويرى) أي يرى أو يحس وعنده النسي في حاشيا
يطرح به لحوم الحيات أو نسي لأن النسي عليه في الأم قد لأدعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ريباق طهره

(قوله شيء أو عام احتمالاً، فعلى أو وقته) هذا هو بحث الأذري فلا يأتي قول الشارح فادفع ما للأذري هذا ثم قول شارح وهو
 سبع سنين، لا على ما في كلامه (٢٠٠) الأذري ما لم يرد له لاند من أصل على ذلك فلا

وإنه وكبره وفي هذا على ما في كثير من نسخ وهو من كل صديق مما يأتي معنى
 أو (وسه) كان سبب سنة أو بعد أي نوب عام احتمالاً، فعلى أو وقته وهو سبع سنين
 فادفع ما للأذري هذا ويعتمد قول الرضي لاحتماله في السبب إن كان عاماً وإلا فقول سبب
 السالط العاقل

(قوله وإنه) مثله في معنى وهو من باب جمع وهو من باب قال فلان بواو ويخبر
 به بواو، كذا في محار والشرح ويؤيد كذا في أموس في وجه نوب كنعود سنة الصمة
 على و و دون خمس عشرة وهو في محار في الجمع والجمع في جمع نوب كذا في قوله
 معنى و ما في وجه و عليه وهو موجه غير أن ذكره التارخ تبعاً للحال المحلى وهو غير سواء
 كان يرد في كذا في معنى سنة في رتبة رتبة أو من و شرحه و شرح في الأمانة ذكر
 (أو سكاره) كذا في (أو وقته) قصة في رتبة و رتبة و رتبة في رتبة سنة مثلاً ولم
 قوله حجة لاحد ووجه ووجه لانه في الحجة المحتل بعد خمس عشرة سنة قبله وغير المحتل
 وهو من جمع ووجه ووجه ووجه وقتا يعينه بل أقل وقت يقبل فيه سبع وعشرين سنة أن
 يكون على كونه لا من دون سبع ووجه ما وصل إليها فما فوق وإن لم يحتل إلى تمام
 خمس عشرة سنة التي هي وقت السبع ووجه من بين أول عام الاحتمال ووجه وهو
 في قصة مصر في كذا في نسخة السبع ووجه في نسخة الاحتمال فادفع ما على كذا في
 حجة في نسخة مثلاً كان ذلك بعد السبع ووجه في حجة قوله في وجه ووجه الاحتمال والوجه
 ووجه في وجه من جهة ووجه من جهة الاحتمال (قوله فادفع ما للأذري) الذي في شرح
 روض قال في معنى الدهر أن يكون أول عام الاحتمال أو وقته وإلا فإن عشرين سنة
 محرم هو كذا في الشرح هو كلام الأذري وكتب قول فادفع ما للأذري من جهة ويمكن
 أن حجة في الشرح في خصوص ما يقتضي شرح روض عن الأذري من جهة أن ما ذكره
 في شرح الروض أنه هو ما في الأذري واعترضه بكلام قصد الشارح دفعه والأذري له كتب
 ما ذكره كالوسط والنوب والأمانة في وجه من جهة اعتراضه في واحد منها عدم اعتراضه
 في غيره هذا وقال جمع وظهر أن اد احتمالاً بالفعل إن تقدم على الحجة عشر والأقوى وإن
 لا في وجه ووجه من جهة من جهة المقصود في الرقيق ولا ما نقص عنها ولم يحتل لأنه لم يوجد
 وصف الاحتمال من جهة ولا من جهة في وجه لانه محرم ولا في وجه عيسى (قوله
 ووجه في وجه) في حجة أي العدل ووجه من جهة الكافر إذا أخرج الاحتمال
 لا في حجة في كلام بعضهم أنه من وجه وفي وجه الشرح حجة ثم قال اللهم إلا أن يقال لم يعرف
 ذلك ولا من جهة على خلاف ما روي عن السبب فلا قبل منه من لاند محمول من كونه من
 عدل (أو معنى وهو ظاهر) (قوله ولا يقول سبب) فظهر أن السيد لا يرضى قوله إلا إذا كان
 له في وجه ووجه غير محرم ووجه يمكن من وجه الشرح في حجة من جهة قول الرقيق
 إن كان من جهة واحدة ولا يوجد ذلك في كل من وجه ووجه في وجه السبب ولكنه يرضى
 أنه لا يرضى قول العدو قول السيد فادفع ما لأنه لا يرضى قول السيد عدم حجة له

يشرح إذا في حجة وقد
 قال الأذري على ما في
 وفي السبب شيء من
 الاكتفاء بطلاق ذلك
 فإن ابن عشر ووجهها
 قد ختم وقد لا يحتل إلا
 بعد الحجة عشر
 وأما وجه ووجه في وجه
 بذلك وهو من جهة
 عت العلامة حجة أن المراد
 احتمالاً بالفعل إن تقدم
 على خمسة عشر ووجه
 وإن لم يرد في وجه
 في وجه ولا من جهة
 فيها ووجه في وجه
 يصل إلى وجه في وجه
 إنفاق حجة ووجه
 وثأ في وجه
 في وجه ووجه
 لا في وجه كلام الشارح
 كالأذري وإلا كان
 قول ابن سبع مطلقاً
 فيحتمل أن يكون المراد في
 كلام الشارح أنه لا بد
 من أصل في وجه على
 أحده كونه في كلامه
 كما قرره ويمكن أن
 يكون المراد من كلام
 شارح كالأذري أنه في
 إطلاق حجة وأنه يجب
 إلا قول من سبع ووجه
 أو من وجه قول حجة
 في وجه فلا قبل من

عشر مثلاً إذا لم يحتل بالفعل لكن لا في وجه ووجه في وجه كالأذري
 أراد قوله أي أول حجة من جهة أو وقته محرم فتردد بين الأمرين

وبن وبنها كوطه اثنت ورتده ، هيب (وفي) ماشيه كالنقر و (العنم والإس والخيل والبعال
والخمر الكورة والأوتة والسق واللون والنوع) لاختلاف العرس والقيمة بذلك ، فيقول
في الإس نحى أو غراب أو من ساج بن فلان أو فلان بن فلان ، وفي سن السفت أرحية أو
مهر بن ممر ، وفي الخيل عري أو ركي أو من جيل بن فلان لطائفة كبيرة ، ومقصي إطلاقه
حوار السلم في الألق ، وقد نقل ذلك في البحر عن بعض أصحابنا ، وفي الخواص لا تخور لأن الساق
مختلف لا يصط ، قال الأدرجي وهذا مختص بالمراد لأنه مادي في العلق ، ولأنه الصفة بعد
يكثر وجودها فيه ويكنى ما يصدق عنه اسم ثلق كإثر الصفت ، ويمكن حمل الحوار على
وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم حوار على خلاف مذكر ، وقصة كلام لمصنف كغيره أنه
لا يشترط ذكر القدر ، ومنه الراعي عن اتفاق الأصحاب لكن حزم ابن المقرئ في إرشاده بأشراطه
في ربيع وفي الأس والخيل لما ورد في ذلك من قوله هذا في مذهبها أكثر مما يختلف أيمان الحظ
عمر الحيات وكبرها من الأدرجي وهو الحق ومن المصنف يقتضيه ويجب طرده في البعال
وحمل والسر ، وقصة كلام الإمام الحارث بن حنبل في العم أنه فعل هذا يستلزم في سائر الحوارات
وهو ما تمتد ، وما يقدر الرعي عن ابن الأصبحت كما مر يحمل على كون ذلك في سائر الحوارات
وعنه عرس مصحح (وفي النمر) والسمنك ونحوهم (النوع والصبر وكبر خنة)

(قوله بن وبنها) عانه (قوله في الأس) في غير الأس سواد وبياض وكذا الصفقة باسم
يقال عرس أساق وعنه فيسمى أن يلقى بالأساق ما فيه حمرة وبياض من يحمل أن مراد بالأساق
في كلامهم ما يشمل على لو بن فلا يخص به فيه بياض وسواد (قوله عن بعض أصحاب) أي
الخلاف في الأساق (قوله والأشبه الصفة) معناه (قوله ووجود ذلك بكثرة) كأن مراد منه
إشراؤه بن ما ذكره الأدرجي يمكن أن يجمع به بين كإثني البحر والخواص فيس نحنا مقابلا
كلامهما كما قد يشعر به عبارة سكن في حمل كلام الخواص القائل بعد الحوار على الله بقى فيه
مضافة لتعجيله بأن الساق مختلف لا يصط به صريح في عدم الصفة فيه مطلقا لأنه جعل الصفة
في عدم الحوار عدم الأصط لاديه ووجوده وكثيرها ، لأن نقل أشار إلى رد ما قيل به بقوله
ويكنى ما يصدق عليه الخ (قوله لا يشترط ذكر القدر) أي في الماشية (قوله بأشراطه) أي القدر
(قوله لما ورد) صريح عبارة المنهج أن سائر حرم من قاله لما ورد وهو خلاف ما يجمعهم
من كلام النراج ، وقصة ما في المنهج أن لما ورد يقول يشترط ذكر القدر في جميع الماشية
حتى النقر وما هنا نخرج ما عدا الرقيق والخيل والأبل ، ومعناه أن لما ورد لم يذكر الاشتراط
في غير الخيل والأبل ووقفه مانقوله الشارح عن الأدرجي في قوله ويجب طرده في البعال الخ ،
هذا ونصية نفسه ما ذكر في لربن عن ابن المقرئ أن المصنف لم يتعرض له فيه ، وليس مراد
لتصرحه به في قوله وعنه طولا وقصرا الخ (قوله على هذا يشترط) أي القدر (قوله وهو
يعتمد) خلافا لخج (قوله وفي النمر والسمنك ونحوهم) عبارة حج ومثله في المنهج وخج
وهي بعيدة أنه لا يشترط في حم النمر والسمنك سوى هذه الثلاثة ، ولا يستفاد ذلك من
كلام الشارح فيعمل بخج محرفة عن مجملها وعلى كونه صحيحة في كلام الشارح فيس المراد بها
نقطة أنواع الصيد

(قوله لطائفة كبيرة)
أي لثلاثة يعرف وجوده تنبر
ما مر في نمار القرية (قوله
قال الأدرجي الخ) راجع
إلى ما قبل كلام الماوردي
(قوله لكن حرم بن المقرئ
في إرشاده الخ) فيه أمور
مها أنه معنى أن المصنف
لم يذكر القدر في الرقيق
وليس كذلك ومها أن
ابن المقرئ لم يذكر ما ذكره
الماوردي وعكسه وليس
كذلك كما مر من شرح
الروص (قوله عما يختلف
ما فيه مصدرية .

أى أحدهم وبون صرم رد لا كل كما في الوسيد وغيره وإن أهملوا فقد قاتل الأسنوي وغيره
 لأنه منه لكن قال الأدرعي اعتبره عرب ، ويظهر في بعض الطيور حيث يختلف به الرص
 والقيمة ، ويحك ذكره إن عرف ود كورته وأتوته إن أمكن التمييز وتعلق به غرض وكون
 السمك بحر ، أو سحر يا سحر أو سحر ، ولا يصح السم في البحر وإن حوّرنا معه كما يحسنه الأدرعي
 لأنه لا يمكن حصره بعدد ولا كس ولا وزن (وفي اللحم) من غير طهر وصد ونو قد بدت تلح
 (لحم نقر) حوامس أو عرب (أو صان أو معر) ذكر (حصي رصيع) هريل لا أعف
 لأن اللحم عيب (معفوف أو صنف) أى لم يكره أى أثنى على طعمه راع سمح والرصيع
 واعتظيم في الصغير ، أما الكبير فنه خدع والتى وخوها فبذكر أحد ذلك ، وذلك لاختلاف
 العرض به ، إذ لحم الزاغبة أطيب والمعروفة تسم ، ولا بد منها من عيب يكون مؤثر في سمها
 كما قاله الإمام وقواه ، ومذهب ذلك أنه لا يحسن قبول الزاغبة ، وهو كذا في قول في المطلب
 الظاهر وجوب قبوله ، ثم إن لم تحذف منها وصدها لم يحسن ذكر أحدهم وكذا في حكم الصد
 ويدكر في البيت والحراد عند عمومهم كون ذلك حراما وميتا ويدكر في الحن في العدد وفي الميت
 الورن ، ويشترط فيه بيان عين ما صيد به (من عدد) بعدم الدان (أو كنف أو حب) أو
 غيرها لاختلاف العرض أيضا بهما .

(قوله وكذا في لحم الصيد)

أى فلا يشترط فيه ذكر

هذه الأوصاف وعبار

العيب ويدكر في لحم

الصيد ويدكر في لحم

غيره إلا الحصى والغرف

وصدهم والد كورته والأثر

إلا أن أمكن وفيه عرض

(قوله ويشترط فيه بيان

عين ما صيد به) يعنى

في لحم الصيد وكان ينبغي

ذكره عقبه

(قوله أى أحدهم) أى الصغر والكبر (قوله عساره عرب) أى من حيث الفعل وإلا فلا
 عربة فيه من حيث المعنى (قوله وصغر في بعض الطيور) أى اعتبر ماور (قوله وكون
 السمك بحر) أى من سحر سمح (قوله أو سحر يا سحر) أى من البحر خلا (قوله ولا يصح السم
 في البحر) بالحاء : أى وأما البحر ، فلهذا فاعدهر صحة السم بإمكان صطته بالتول وعونه فيقول
 أئمتنا ذلك في عبه صعبا كذا فحصرها له ، وصحة أى ذكرها ، ومن الصفة أن يدكر مدة
 نباتها من نحو سنة مثلا (قوله وفي اللحم) لو احتجبت له والمير إنه في كونه مدكى أو غيره
 صدق المسلم عملا بالأصل ما لم يقل المسلم إليه أنا د كنه صدق ، وسببنا ذلك في كلام الشارح
 في الفصل لآتى (قوله أو صان) صاهره أنه لا يشترط ذكر يكون من يقول من حروف تبص
 أو أسود ، ويسمى شراجه إذا احتجبت به العرض وفي حيوانى شرح روض لولد الشارح
 ما به ولم أر من تعرض لأعسار ذكر لون الحيوان الأهل المسير في سمه وقد عثره الموردي
 في عم الوحشى وقال : إن لألوانه في لحمه تأثير فيقرب أن يكون منه في الأهل إلا أن يتصح فرق
 ولا يحاله قاله الأدرعي اه ، ويسمى أنه يد احتجبت العرض من لحم العسر في والمرعر وح د كره
 أيضا (قوله فنه خدع) انظر نو د كره كونهما خدعة صان هل تحرى ما أهدعت قبل العلم أو
 ما تحر إحداها عن تمام العام ، وقد قال لا تحرى في الأول ، وكذا في الثاني إن احتجبت به
 العرض اه سم على مسجع ولا قرب لا كنفها إذا أهدعت من تمام السنة في وقت حرب
 العادة باجتماع مثله في لأن عدوله عن القدر حسن فربسه على إرادته مسعى الخدعة وإن
 أهدعت قبل تمام السنة فتحرى قبلها وكذا بعدها ما تنقل إلى حد لا يظن عيب خدعة عرفا
 (قوله ولا بد منها) أى المعروفة (قوله إن لم يحسن بها) أى بالرعية (قوله وصدها) أى المعروفة (قوله
 بد) أى عرض أهل بد من يتعدون عهدهم (قوله وكذا في لحم الصيد) أى فلا يشترط
 ذكرها فيه لعدم تأنها فيه ، وكذا الظن ، وعنده فشرط في لهما النوع وصغر الخنة أو كرها

(و لا نفس صحة في مصبوع بعده) أي النسخ كما في القول لمصوب (قوله الأصح معه) لأن
 تصبغ بعده لا يخرج فلا تظهر الصفاة ولا الرقة معه خلاف ما فيه (ونه وطلع جمهور) وصر
 عليه في البويطي (والله أعلم) ويجوز في الحرة ونصب من إن وضعه حتى خطبته نص
 عيه في الأم وقول بعض الشرح إلا نصب نيم خطبته لأن نيم على ما لا يصح الوصف
 (وفي القم) والرب (لونه ونوعه) كعملي أو في (ولده) كعصري أو بعداى (وصبر
 الحيات وكرها) أي أحدهما لأن صفر الحب قوى واشد (وعاقته وحدانيه) أي أحدهما وكون
 حماه نأمة أو الأرض كما قاله اليهودي من الأول نقي والثاني أصي لأمه حقه فلا في له حقه
 بها ولا يصح السلم في القم المسكون في القوامر وهو معروف بالعمود المستند صفة
 الحرة حيد وذات لا يبق على صفة وحده كما عند اليهودي من الأصح وفيه الولد
 رحمه الله تعالى وبذكر في الرطب والعنب غير الأخيرين ورب كاتر ومعلوم أنه لا حدى فيه
 (و حنة وسائر الحبوب كاتر) في ذكر حتى مدة الحذف يستعملها ومن عدم صحة السلم
 في الأرض في قدرته العبد كما أمي به ومن رحمه الله تعالى حذره في صوب الحصف كاتر
 لا يعرف حينئذ لونه وصبر حة وكرها لاختلاف قدر حة ورر حة

(قوله ويجوز في الحرة)
 الحرة من القم وما كان
 موشى محظوظا يقال ثوب
 حرة و برد حرة بورن
 عسة على الوصف والإضافة
 وهو رد على و جمع حبر
 وحبرات والعصب برود
 بمسة يعصب عرها أي
 جمع ويشد ثم اصنع
 و نسخ لباني موشى لفاء
 ما عصب منه أبيض لم
 يشده صغ وقيل هي
 رد محظوظة فانه في هبة
 العرب (قوله والرطب
 كاتر مع) لاجابة إليه
 (قوله حنة وررانة)
 أي القشر وفي نسخة حنة
 وررانة بالنصب بقصر
 وعطف بغير صغر

(قوله ولا نفس) أي والأوفى بالنفس على سواد أهمية (قوله ذن الصسخ) يؤخذ منه
 من معص حيث من اسدد الفرج حو اسم فيه ذن سول أضاف في مصوب بعد النسخ
 مصوب حيث لم ينسب اسدد فيه اص ولا مع منه ص اسم على مخرج (قوله ويجوز في
 حرة) والحرة كاتر بردي و جمع حة كعب وحبرات يفتح الياء اه مختار (قوله وعنته)
 قال الأسوي تكسر لعن مصدر عن ضم الاء اه وفي شرح التهجد يضم العين اه عجرة وفي
 الاصح عقت عجرة من باب ضرب وفرت قدمت عقتا بفتح العين وكسرها اه وفي التاموس
 حق بعد استعلاج كسرت وكرد فهو حسن ثم قال والى هذه كفى كعصر والقر حسب
 وعنت اه فبعد أن لمصر ما معصم وه معرض باسمه فحمل في قول الخليل تكسر
 العين تحرر عن ضم العين وبذلك عنة قوة مصدر عن لغة (قوله المسكون في الرصص)
 اه معرض بكسرة فها حرف فون عاصم اه حرج وهو مصدر جمع فوصره وهي كافي متصاح
 ساجعت واشقيل وعاد تمر احد من نصب (قوله الحرة بعبه حنة) هذا قد فهم حنة
 لسم في العمود مسوود وصرح بذلك شيخ العلامة الشوخي (قوله لا يبق على صفة) أي
 لا يبق على صفة (قوله غير الأخيرين) أي عاقته وحدانيه (قوله ورب كاتر) ذكره
 في حة موله ومعلوم له وكان لمصره دفع ما عهده القصة من أنه لا بد من أن يكون الحصف
 فيه أو على الأرض الذي ارده الشرح ثم ما ذكره في الرطب على هذا الوجه يأتي مثله في العنب
 وكأنه مذكره لعدم ذكره في (قوله ومن) أي في السح (قوله في فشره العلب)
 قاد شيحا الف ح في إيمانه أن العبد يشده من مقود وهل من وجه عدم صحة الاسم فيه
 اه كد تحط الأصل وسه أيضا مهم على مخرج عنه ويسمى من مثله لمدشوس من غير القول
 نسا لاجازة بعد دشه حومة وحشوبة وقد خرج ذلك بعد استصاف بالحبوب لأنها بعد دشه

لأسمي حة

هو جرد (معموله) أي محمودة بالاء وجرر هـ محمودة بها في قلب وهذا قد أتت فيه
 بعدها ما عند جرد كما يأتي (بجدة) ورف (وكور وطر) يصح قوله وكسره ويقال فيه
 طسب (وقسم ومارة) يصح ليم من الدور ومن ثم كان الأشهر في جميعها ماور لا مشر
 (وطسجر) كسر وفتح وفتح حاء من جعل يصح حاء كطسجري وهو لئسب (وحوه)
 من حر ويا في وساء عسبه بفتحها بحروف آخرها ومن ثم صح في قطع أو فبسته
 جرد دبع وسبوت حوسه وره من لشتون وندهر حوار السبر في ذواتي أجدده من الفجر
 ونهجه محمول على غير ما مر (بصح) البس (في لسطال للربعة) مثلاً والمؤدرة كما صرح به
 سيم في البقر بقال الذي عني به التواء وقصد كلام السبج في حاء ووجم بفتح في قلب
 لعدم اختلافه بحرف صيغة الرؤوس وبجدة عند جرد معد بها لأن حافظه عرده (وقما صب
 مهب) أي ما كور من جرد (في قلب) يصح الفاء بكسره البس الأحر
 وقيل نحو هذا كسر أيمه وفتح عسبه بفتحها ورف (في قلب) كان من الجاهل عرده
 لأمثله ولا أحد القديين في الآخر كطعموم في حقه وعرده به جرد إر وضع اسم على الآخر
 فإنه لم يصح مضافاً إلى القديين لم تعتد صرفاً وليس بوجه على رجع خلافاً لبعض من عرس
 بفتح في أن العرده تصح العنود فهو كتاب في حديث بفتح كد ووجم بالفتح بفتح والصح الهم
 النافع لأنها تحت في القيمة كالأغني وفي هن وأدوية ومهر بفتح ما بفتح وفي في ودين
 وه عرده وبوجه وعوله وبجدة ووجم بفتح وعسبه وفتح كسبه أو شوي (ولا
 بشرط) فيما سببه (بكر أجوده وورد في أضح) لما ذكره بقوله (ووجم مقدسه) عرده
 (على حبة) يعرف والد في جرد لاختلاف العرس بها وبفتح بفتح بفتح وورد من
 عر كور وعني شوي من ال على أن ال ربح هو شرط الأجود لم يصح لأن أقباء غير معلوم
 وأن شرط ريادة فإن كان رده التنوع صح لاصطبا ذلك أورداء العيب لم يصح لأنها
 لا تسيطر بخاص ردي، إلا ووجم ردي آخر خبر منه وإن شرط الأردأ صح لأن عر أردأ
 من المختص عر وما يشكك بعض شرح الصفحة بفتح الأعمى من عر أي لأنه لا يعرف
 لأجود من عر رده أنه وإن صح معه لا يصح قصه من عر بفتح توكيله. ثم يرد الإشكال على
 شرطهم معرفة العقد من القسب وفتح بأن لم يرد بها بقوله وبوجه والأعمى لم كور.

(قوله فاولم يصح سلما)
 الأولى وكما لا يصح سلما
 لا ينعقد صرفاً (قوله وما
 استشكله بعض الشراح
 الخ) وجه الإشكال أن
 صحة شرط ذكر المودة
 والرداء بفتح ما كورود
 من صحة سام الأعمى من
 انخير مع عدم معرفته
 الأجود من عرده وعبارته
 النحفة واستشكل شرح
 هذا الصفحة سام الأعمى
 قبل التمييز الخ.

(قوله من حب) هو المسمى بالر وهو جرد مهملة والباء (قوله لعدم انصافه) أي شفاف
 على الرئيس والصل واخشب (قوله ونهجه محمول على غير ما مر) أي من المعمولة (قوله بالاصط
 فواها) بكسر اللام لأن ما كان عفرده على فاعل يصح بعين ضمعه فوجم بكسره كعام
 بفتح وعواء بالكسر (قوله كصعود) أي فانه لا يصح (قوله أو غيره) يشمل ماور أسلم برأ
 في ثوب مثلاً وهو غير مراد فواها اسم أو شاعر في ثياب يصح (قوله خلافاً لبعض المتأخرين)
 حج (قوله وفتح السهم في السمع) أي غير مفعلة العقار لما تقدم كقصة المعدور كوت الدابة (قوله
 وهر) بوزن سلام الصب ومنه قيل لأهر الدابة هـ وقل اس فارس والبحار بالصم شيء
 يورن به مصباح (قوله لا يسط) قال في شرح الروض من بينه وكان منصبطاً كقطع
 اليد والمعنى صح قاله الكي وعبره اه سم على حج (قوله ردي) قال في لختار الرديء باسم
 القاسد وبه صرف

[illegible][illegible][illegible]

لأن الثبوت معناه الوجود في حق وجوده وحده صفة في ذاته لا يثبت بمادة في وجوده بل في كماله - من انقراض الاربع
ودين الكتابة غير لازم فلا اقتصر على نفس الزم ورد عليه استفساره وخودك مانت سميت

نعم ترسان ترسان في لغة وسمه جميع من مرمر حر مع كذا لغة في اللغة وورهن
نحوه في لغة سفي صعبه عند سفي واد جمع مع متاد خرافه حبل

(فصل في)

في حيازة ترهون

(قوله ترهون) من حيازة حيازة حيازة (قوله ترهون) على ترهون
حيازة حيازة في لغة وسمه جميع من مرمر حر مع كذا لغة في اللغة وورهن
نحوه في لغة سفي صعبه عند سفي واد جمع مع متاد خرافه حبل

(قوله ترهون) من حيازة حيازة حيازة (قوله ترهون) على ترهون
حيازة حيازة في لغة وسمه جميع من مرمر حر مع كذا لغة في اللغة وورهن
نحوه في لغة سفي صعبه عند سفي واد جمع مع متاد خرافه حبل

(فصل في)

في حيازة ترهون

(قوله ترهون) من حيازة حيازة حيازة (قوله ترهون) على ترهون
حيازة حيازة في لغة وسمه جميع من مرمر حر مع كذا لغة في اللغة وورهن
نحوه في لغة سفي صعبه عند سفي واد جمع مع متاد خرافه حبل

(قوله ترهون) من حيازة حيازة حيازة (قوله ترهون) على ترهون
حيازة حيازة في لغة وسمه جميع من مرمر حر مع كذا لغة في اللغة وورهن
نحوه في لغة سفي صعبه عند سفي واد جمع مع متاد خرافه حبل

(فصل في)

في حيازة ترهون

(قوله ومعلوم محاسبة ربكاهم هـ) أي فهم إنهم رجحوا قسم العطينة نهرا فقط لسانهم على مساعدته فلا يثبت في نظير الترحيح هـا
لسماء هـ سبي الشمس أنه حين لا يرى يقول: لا رجحان في مراحده هـ غير أنه لا يرى أنه كور كس الشهاب حج
حدهم هـ رجحوا هـ من الثاني العطينة هـ (فقد أن الخلف هـ) (٢٩٧) (أموي) أي فيثني له

والله بالأصح ان
وه الخلاف على
اصطلاحه أى وأما مقابل
الاضطرر فانه وان تأتى
الخلاف عنه يعبر إلا أنه
صحيح ٧ ومثله لأصح
وه يترك النص ٤
احسن (قوله وهو ٥
من ١٨) صوغه
من النص ٥
الله كمنه ما جده من
الله (قوله ومخيرم
و. تأتى وسه يرنه
م اليرنه رؤه وهو

[illegible][illegible][illegible]

۳۸ - ۳۳ - ۳۲ - ۳۱ - ۳۰ - ۲۹ - ۲۸ - ۲۷ - ۲۶ - ۲۵ - ۲۴ - ۲۳ - ۲۲ - ۲۱ - ۲۰ - ۱۹ - ۱۸ - ۱۷ - ۱۶ - ۱۵ - ۱۴ - ۱۳ - ۱۲ - ۱۱ - ۱۰ - ۹ - ۸ - ۷ - ۶ - ۵ - ۴ - ۳ - ۲ - ۱

ورأى استبداء أهله بوصف برادة في غير سوفه يعني وحوه كما هو صاهر وإليه سيع (من مثله)
 فأكثر (خلا من تبد البد) وحوه كافي المحرر لأن التصرف عرفة فوجه فيه راحة متبعة وهي
 في ذكره في سيع مؤجل ومن حل من السعة ولا معر منه البد ماء برص الشمس والعروة
 عرفة فحور قبة أنسوى وهو معتمد ومن يصف فيه السكي لأحيان صهور غير حر طلب
 ريسه في حل إذ الأصل عدمه ولو رأى حاكمه في ذلك مع مثل حقوقه حر ولو باع عن
 مثله ثم ظهر راعب بزيادة قياس ما ذكره في عدل برهن وحب السول في عس وفتح البيع
 وحكاة أروى في سب الس ود كرو في عس " هي أو كانه أنه باره سيع سيع منه فياني
 ذلك هنا ولو تعدد من يشترى مال المثلث ثمن منه من قد البد وحب السب بلا خلاف فيه نصف
 في فتاويه وقال ابن أبي التميمي يباع الموهون عما دفع فيه بعد التداء

(قوله ورأى استبداء) أي عس أهله (قوله وحوه) كافي المحرر ونفي السكي حوار سيع من السيم
 ليعتبه بهاية مادفع فيه وإن رخص لضرورة ما أتت شحنا عتد ماد كانه من السيم أو لهما بدل
 السكي من العري عهده في وذو حقه من السيم كانه من السكي فيه وفي
 سيع من السيم ليع سيع أي كافي السيم منه في البد ومن كان دون ثمن منه دفعه لضرورة
 في الجميع ع حج " قول وقد سأل وفيه منه في حب على البدن الأقرب من أو لهما بدل لأن
 ال هو مقرر في بد بعد عليه ذلك أحدا من قوله بصر أو أنه من حيث استت الرعد
 فيه تدرك كان ثمن منه ورخص لا سية لأن ثمن قد يكون عاب وقد يكون رخيصا (قوله
 فلا سيع مؤجل) أي ما يرم به فيه من وحب سيع سيع قبل قبض عنه ولا يحق ما به من العري
 (قوله فحور) أي من كل مؤجل وغير قد البدون عن مثل سيع إذ رصا فيه أحيان من
 ريث مر سئل عن ذلك قال في سيع وقرق منه وفي المؤجل وسد البد أنه لم يفت فيهما
 إلا صفة والقات هنا حر فيعده فيه لأحيان صهور عر من ثم لا يختلط فيهما إذ لا كبر ضرر
 على العري لو ظهر فيهما خلاصه في ذلك فستمن به سيع على مبيع وشارة شحنا بر يدي
 قوله سيع وكذا لو رصوا بدون عن المثل مع التقاضي فباعا على ما قبله به والأقرب الأول وقد
 " قول السيع بدون عن المثل وبه المؤجل لأن النص حصران لاصحة فيه والتقاضي إجماع
 يتصرف بها وفي سيع على حج ما يوافق اعتصاما على قول حج من مثل مؤجل السيع يعني حاش به
 وعليه فلا تيسر له غريم فهل ثبت خلاف السيع أم لا فيه بصر والأقرب الأول (قوله
 إذ الأصل عدمه) قال حج قبل ووجدت في قوله بدون لا يجوز معا كثر من يفهم على ذلك أحدا
 من شيء في فرض مهر مثل المقوصه به رحمه الله أقول بصل صورة مستند أن التقاضي أدن لهم
 ولا بد مطلقا في البيع من غير تعيين ثم باعوا لأحدهم من غير رجعة تات وعس فلا بدل
 إن صدر السيع بلا إذن من القاضي فباطل وإن كان بد منه زاد وفتحهم من ريث في سيع
 على حج به فوجد منه بصور مستند بذلك (قوله في ذلك هو) معتمد (قوله وحب السب) أي
 من أن يوجد من واحد بذلك لأشكال الشحنا في ذلك قد يؤدي إلى ضرر هناك لقول مدة
 لا سطر لمن يرغب فيه لأنما يقول العالب عدم الطول لأن العالب وجود من أحد ثمن المثل وقتده
 بد فلا نظر إليه

(قوله لأحيان صهور عر من
 آخر) بديل سوقف
 السكي (قوله في المجلس)
 أي وفي زمن خيار الشرط
 (قوله وقال ابن أبي التميمي)
 مع (قوله ما في صدى
 نصف

وسمه سبعة من صلب الناس (ولا يكون) نى لعماء ، عند النعمة (سنة) أو إخبار
 حاكم (نى لا عزم) لا شهر حجر ، وهو كان ثم عزم يظهر ، ويحذف غيره
 فى الميراث لأن الورثة تخط من العزم ، وهذه شهادة على نى بصر مدركها ، ولا يلزم من
 اعتبارها فى الأضطرار عزمها فى غيره ، ولأن وجود عزم آخر لا يمنع الاستعانة من أصله
 ولا يحكم مراحمته ، لا لو تعرض أو نرى أخذ الآخر الجميع والوارث بحاقه فى جميع ذلك
 (ولو قسم فظهر عزم) بحر دونه فى النعمة : أى انكشف أمره (شارك بالحصة)
 ولم ينقص القسمة لأن القسود يحصل بذلك ، ولو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين
 لأحدهم عشرون والآخر عشرة وأخذ الأول عشرة والآخر خمسة ثم ظهر غريم له الأول
 رجع على كل منهما نصف ما أحده كان ، فأنقسم ما أحده وكان معبرا جعل ما أحده كالصوم
 وشارك من ظهر الآخر وكان ما أحده كأنه كل من كان له نصف الحصة استرد حاكم من
 أحد العشرة ثلاثة أمسا من ظهر ثم إذا رجع نصف أحد منه لأخرى نصف ما أحده وقسمه سهم
 على حسب دينهما وقس على ذلك ويظهر النية ويظهر للناس من قدم أو حادب أحد حجر صرف
 إليه فسد ما أحده الأول والثاني بقسم على النية ، ثم كان دينه حادب فشاركه به
 فى أصل النعم والدين ستة عشر كالتقدير ، وهو آخر دار وقسم آخرها ونادى ثم استندع بعد
 النعمة رجع لآخر على من قسم له ما قسمه وسم له على غريم كان إن عرف قدر حقه ويزيد
 وحسب مرجه فان بعد رجع فى قدره ما قسم كان يظهر به رده فكيف عزم من
 النعمة ولو بلغ سد الحاكم ما فررد ما كان بعد أحد العشر حصته أو فرردا فعل القضى
 (قوله وسبعة غيره) نى الحاكم نى نواسته (قوله أو إخبار حاكم) نى غير حاكم ، وقس
 على أى المباح فى الشهادة بالإعسار أنه لا يكره أن يرحل ويمن ولا ربح ومراش ، ومن ثم
 صرح الخطيب فى ترجمته نى النعم بالإيجاب ، أى بمعادته زيادة على الشاهدين إخبار القاضى
 (قوله لأن الورثة) نى حيث كانت سنة نى لاوارث غيره (قوله مدركها) بصم للبيد كما
 فى المصحح (قوله فظهر) النية ، أى هو ولا يشترط الظهارة (قوله إدخاله) أى أن سبق
 دونه المحرر (قوله ثم إن كان) سنة نى (هذا حرج بتولية بح دونه فى النعمة فكان لأولى
 أن يول أمه إن كان دينه ملح (قوله استندع منه) نى على حجر (قوله فان عسارت) نى
 عسرت (قوله بعد القسمة) أى يرجع صد ما قسمه (قوله ولو نصف مدح) عسرت حج وهو
 قبض الحاكم حصة غائب فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية العزم شىء ولا ينقص القسمة
 لأن حاكم ما كان فى القسمة أى قد شعر بأن حصته باقية فى دمه بنفس حيث كان
 يرجع الغائب على بقية العزم شىء ملح ، ويصرح به قول الشيخ الرافى بعد قول لمصنف وله
 الرجوع فى سائر العاوصاف ملح وإما اشترى به الجميع لأن ما قرر به صار كالمزهرين معه واشتد به
 حقه من حصص غيره حتى لو بلغ من أحده به لم يتعلق شىء مما أحده العزم ، سكتى قد يتوقف
 فيما لو قصد ما أحده القسمة بغير فى السابقة عنه فان الصهر فيه أنه نرى منه دمة المدون ويد له قول
 حج السابق لأن حاكم ما كان فى القسمة فال حج أيضا به أى ويكون الحاكم ما ثابا عنه فى القبض

(قوله وشارك من ظهر)

لعله سقط بعده لفظ الآخر

من الكتبة (قوله ثم إذا

أيسر التناوب أحد منه

لآخران نصف ما أحده)

أى لأن دينه ستة عشر

الدينون السادس فله سبعة

الخمس عشر والذى أحده

ثلاثا فبأحد منه نصفه

(قوله ثم العائذ لا رجم من قصص) أي وأمره له (قوله أي مثل ذلك) (الدين) جوابه أي مثل ذلك

لنحن . والخاص في
كلام نصف مؤحدثين
الأولى أن قوله فكدين
تقديره ظاهرا فالثمن
المدكور كدين ظهر مع
أن الصورة أن الثمن
باعت فصار الشرح خلال
إلى الجواب عنه بقوله
أي فثل الثمن اللارم
كدين أي فهو على حذف
مضاف وهذا مراد الشرح
هو قوله أي مثل ذلك
الدين على ما مر فيه ثم
مر المراد بالمثل في كلام
الحلال بقوله والمراد بالمثل
مؤجده في الآية في التثنية
في قول المصنف فكدين
مع أنه دين طهر حقيقة
فأشار الشارح الحلال إلى
جواب عنه بقوله من
غيره الوجه . وعادة
الحلال مع اثنين فكدين
أي فثل اسم اللارم
كدين مظهر من غير
هذا الوجه انتهت وما
نعم ما في كلام الشارح
هو من الصلابة (قوله
فقط العرب الخ) أي
بقوله من غير هذا الوجه
(قوله ولا رد على ذلك
تمسكه من استنباطه)
عادة شرح الروض
ويشارك في قوله بأسب
تجديده بروحية بأن

أن بعد . لا رجم من قصص (وفيل سنن السمة) كما في مصنف أورثه ثم صهر وورث آخر
من السمة ينقص على لأصح وحق الأذن أن حق الوراثة في عين لمن خلاف حق العريم فإنه
في قيمته وهو يحصل بشاركة (ويخرج نبي عنه) نفس (فصل حجر مستحق وانحس)
مخصوص (تدفع فكدين مظهر) من عده وجه كما في له ربح في مثل ذلك لمن . والمثل
الدل لثمن القيمة في ليقوم فيقطن القوم أنه لا معنى لكاف من هودن مظهر حقيقته وحكم ذلك
أنه يبرك لشري العرماء من غير ينقص القيمة ومع ينقص وسو . ففصل الحجر . بعده
ويخرج بقوله ونحن نال ما لو كان باقيا فردد (ويخرج نبي عنه الخ) أو نسيه ونحن
مخصوص (قدم لشري ينقص) أي عدله على في العرماء ولا يصح به معهم ليدبر
المن عن شر . مال المقلص فكان تقديمه من مصاحح حد كما حذر الكتاب . وليس الخ كما
ولأنه صرح في الصلابة أنه سب سبغ خلاف ما يؤيده المنس في الحجر فإنه يستحق
بعد ما لا يكون معه . سب مظهر فبأن في مظهر (وفي قول خص العرماء) به كبر تدوير
لأنه دين في سنة منس ودفع عرماء (و سب) الخ كما حد من مال . نفس (عنه وعلى من
عنه عنه) من راحة وقريب وأم ولد ولو حدث بعد الحجر (حق يقسم ماله) لأنه مؤسر مالم
رل . يمكنه عنه . وعنده في وجه التي كعها قبل الحجر . أما المنكوحة بعده فلا ينفق . فيها
وغيره يؤيد ليعتد أنه لا حد له فيه بخلافه . وقد رد على ذلك تمسكه من استنباطه أنه
واحد عليه فلا خيار له فيه أيضا . وبأن أنش على ولد السفيه إذا أقر به من بيت المال لأن
أقر به المال . وبأن يعطيه من موقوف . حرف . ولعل ذلك المالك لو حدثوا بعد الحجر
بأختياره أنش عنهم لأن مؤسهم من مصاح العرماء . ذنوب موقوفه . وتسمون منهم ويواشرون
أمة في ذمته وأولدها .

فارق مؤجده . يستأصل منه شيء حتى يفت من تركه . مظهر مصد . وهذا رد ما موص
بأن المال يفتد على جميع التركة شأنا ونقص القيمة . وفيه جمع في مظهر كالموقف أو موقوف
مظهر شيء . ففصل قسمها لثمن عدم ولاية الناصر (قوله لا رجم من قصص) أي في حق دسه في مة
المنس . ونحن وجه عدم راحة أن إقرار القاضي به حصة من ماله قصصه في إقراره من
مر حمة ومن كان حقه ما (قوله أنه شريك لشري العرماء) في الأصل لاقى الروايد المتصلة .
أما هي موقوف . سب على عدم المنقص (قوله أو نسيه) نصية هذا أن ما باعه المقلص بعد الحجر
كذلك سكن في سم على مبيع . إلا أن شرح الروض وإن كان الشيخ المقلص قبل الحجر
فكدين قدم مظهر فبأن لشري العرماء من غير ينقص القيمة بخلافه بعد الحجر فإنه لا أثر به
لأنه من حادث . تنقسم سب . رحمه لله سبحانه وبها . ومعلوم أنه لا يبيع إلا لأحد القاضي .
يلحقه يبيعه وذلك يدل على أن المراد من دون القاضي الذي يبيع به من عنه القاضي يبيع من
أعوانه مثلا ومن ثم غير غير الشارح على ما دون القاضي نفسه (قوله أنه ولد) وقد مر أن
الاستيلاد بعد حجر عرماء بعد فمراء حدوث لولا . لا لا رد ومن ثم قال في وفاء
أي المنكوحة ولد مع (قوله ولو حدث) أي ولد (قوله ومهره) أي نروحة (قوله لا خيار
نه) أي والوجه وإن كان بأختياره لكن لا يرم منه إحد

بإقرار بالنسب واجب بخلاف الترويج .

الاستدلال اذ لا دليل فيه على صحة وعنده نفس معبد وقد أوجسوا على الكسوة كسب معصية روحه والقراب الخ (قوله ليس لإيهاب الدين) أى وهو حيث غير حصص لنفس (قوله وإنما منسكه القادى) منزهة وان حصص وقادى أو الإبراء من مثلاً وتعل وجهه احداث ظهور غير آخر كما هو به عدد بقادة رضا الفرد (قوله وإحدى) تولد لأخصاص) عدة الأذرعى وهذه الأحكام لا اختصاص لها بالدين بل هي في حق كل مدون (قوله بل انكسك الحجر الخ) لعل في التعبير بالانكسك هنا وفي معنى مسافة والا فقدم أنه لا يثبت إلا لقب القاصي وعنده شبهات جميع وقوله أى القاضى فكذلك إذا لم يبق غير شهور والموقوف في عده (قوله وفي الروضة عن البراءى أنه يحرق) أى غير أنه يحرق لأن الحجر تحت عنه مصطف كما هو حاصل استبعاد الشيعين المار وقول بن والأصح وحب احارة أم الولد الخ أى على

كعصب ومعهده حبه بوجد ملا أمر الكسب ولو باختيار نفسه كما فيه الأسوى وبتعمده لأن النوع من ذلك واحد وهو موقوفة في حقوق الأدينى على بره واستدلاله الأذرعى باختيارهم على الكسوة كسب بقية روحه والقراب ومن الله يعرف أن وحب ذلك من إيهاب من بل المحروح من العصية لكن الكلام ليس فيه حيث لا يثبت ولا يثبت الحجر عن إيهاب المسعة ولا يثبت في العراء على رصه وإنما يفكه القاضى لأنه لا يثبت إلا بإثباته فلا يربح إلا به مع كسبه المسعة ذه يحتاج إلى نظر واحتياط (والأصح) وحب (إحارة) نحو (ثم والله والارض موقوفة عنه) بل لا يربح وفها عدم إيجارها فإن شرطه فلا، وإحارة أم الولد لأخص محجور بل يرد في كل مدون من الأرض غيرها في ذلك والموصى له منعته كما عنه الأذرعى لأن مسعة من مال كالمعنى بل ليس فيها عصب بخلاف مسعة غير مصروف بل مسعها نفس وأخرى مرة بعد أخرى بل البراءة من الشيعين وصية هـ إيهاب الحجر إلى البراءة وهو مسعها وعندهما التقيى بأنه ليس فيه ذلك بل انكسك الحجر بالكلية أو أنه في غير شهور ونسوة ودعوة من مسعة انكسك الحجر بالكلية بمسعة المسعة بوقوف وبسولة هو محل اعتقادها وحيث لا اعتراض عليهما وفي الروضة عن الغزالي أنه يحرق عن إحارة وف أى آخر معصية

في شكل حبه على قيم المدون من أنه يستأن الصرفة في معصية لكن صرفة في مدح لانكسك الكسب وان في أن المدون صرف في ملكه بخلاف العصب وحيث لا يربح على مدونه حتى لا يربح صرف في معصية فصرف في مباح كاف الكسب ويترك بينه وبين ما في "كأنه" كسب الكسب هذا مدح من معصية كأنه إيهاب ولا يثبت ذلك إذ لا يربح من الكسب وأن صرف الكسب به إيهاب على بوقية ما عليه من الدين الذي لم يربح بصرفه . مسعة بل قول العراء يفتنون بحسب ما في إيهاب كأنه كسب بل كسب ثوب وورد أن هذا يفتنى في مدح المدون فيه ومن معصية الضوء الخ "السوى" ووردت خبر من أهم مدون حتى مدونه أى حج (قوله كسب) أى و كان مدون من مدونه ربه في مدح المدون بل لا يثبت في حب خروج من مسعة بوقية ما في إيهاب أنه حب على من أخر حج مع مدونه عنه حتى نفس أن حج مدح إن قدر فإن عجز الكسب من الحلال قدر رد قال محجور بل صرف له من كسبه أو صدقة ما حج به من مدح ويحج من عصبه حج أى مع أن استقال ترى به أن كان من دوى مروت (قوله والمريب) ملاقى البراءة من الأصل والفرع ومنه ضرر المسعة عنه فرع من الأصل لا يثبت عليه إلا كسب لبرعه العبد صرف مكنه (قوله فلا يرفع إلا بره) ما لم يبق له مال كما هو ظاهر أى حج أى فلا يحج أى يرفع حصص وقد قال في هذه الصورة يفتنى عدم صحة الحج من أصله فلا يحتاج إليها (قوله نحو مدونه) أى إيهاب من مدونه أخر له (قوله إيهاب الحجر) البراءة مدونة الحجر أن لا يركب القاصي وأنه كالمسعد ثم متى أن يركب لا أنه يترك نفسه لما يأتى في الفرع الآتى أى سم على حج (قوله ودعوه) أى النفسى وهي من مدح (قوله على إحارة الوقف) ومثل ذلك القول عن أوصاف وسمى أن من مدح رفع اليد من اختصاص إذا عند النور عنها مدح (قوله آخر معصية) أى ويدفع بمراء حلال لا معنى وحب لإيهاب معصية ودعوه

أنه يقول لا أعلم أنه لا ورب له ولا محض الذي بأن دون لا ورب له وهو محضه عند حفظه وبره
شهادته قال البركشي فليسكن منه (وإن ثبت بعينه) عند حاكم (دعوى حقه ولا ملازمه من
تأمل حق يوسف) بقوله تعالى - وإن كان دون عشره الآلهة وأنهم كآلهته في أيديهم يتخلص في
ثوب بعينه وإن لم يحجر عليه بالعلم الخبر «الواحد يحل عرضه وعنته» أي مثل التاجر
يحل ذمه سجنه باطنام بالمعطل وهو برده وحسنه إنما هو سكر كان أو شيء من عدم من جهة
الأن أو ذمه فلا محس من وسه كدب وإن سئل وجو صبر ورمت لأنه مقوله ولا يجب قوله
بالولد ولا فرق بين دين النفقة وغيرها وما جرى عليه في حق الزوج بعد طهر في من حقه مثلاً
يتبع عن الأداء فيعجز الابن عن الإساءة - رد مع انحصار من لا بد منه في ثبت ما هو من
أحد السعي فهو ودره في ذمه وقصته أنه لو أحده بعد كان له حقه لا شك في حل
وهو ما اعتمد البركشي ونسبه من لاصي سكن فوطه ولا يجب له ولد بالولد منه وكما والد
المكاتب فلا محس بالحوم كما يأتي ومن استؤجرت عينه ونعذر عمله في المجلس فقيمت حق
الاستأجر كالمزني ولأن العمل مقصود بالاستحقاق في حقه - رب ما من الله به بعد يسوس
به إلى غيره ثم القاصي يستوفى عليه مدة العمل فإن حاق به فعل ما ردد ذكره في ربه
في باب الإجارة عن المزالي وأقره وأحد منه السكي أنه لو سعى على من استؤجرت به وكان
محسوره له كما يحل حق الاستأجر لا يحضر وإنه لم يصب برده وحسنه لا ورب له كات
مروحة في الإجارة بعد منبر وقصته أن موسى تمسكه كات - جران أوصى بها مدة معيه
ولا فكارهة ومنس من ركة نرس - أحمد - دوس - من ركة من كات - أحمد - والد
رحمة الله تعالى وفيه من وكل به من ركة - لا تصح من ركة - ووجهه أنه وكات
في دوس - حقه معيه ولا يجب له من ركة - دوس من ركة - في دوس - دوس
عمر وعلى رضي الله عنهما بذلك بين الصحابة ولم يخالفاه بعد لا يخرج من خلافه بل من أنه
مسيوح وحكام من ركة - قولاً عن النبي به ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس
في ركة - حقه من ركة - لا يجب له من ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس
في ماله أي إن كان له من ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس
بر حر ما حقه في ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس من ركة - دوس

(قوله أنه يقول لا أعلم أنه لا ورب له) صوابه لا أعلم
له ورب - حر كفي النجفة
(قوله أما ولا داخ) مقدم
ما يكون هذا مع ماله
حق سوي العذر تأما
(قوله إن أوصى بهامدة
معاه) ماله وإن طالت
ولا حق ماله (قوله
ليد - دوس) استمر مرجع
التمويه مع أنه لا يثبت
في الفارة ولم يصح

(قوله أنه يقول لا أعلم أنه لا ورب له) صوابه لا أعلم أنه لا ورب له
أشهد أن لا وارث له وعنده حج بعد كلام سكي في الشهادتين لا بد له آخر لا أعلم له ورب
آخر الحج وهي صريحة في ركة - (قوله وهو ركة - شهادته) أي في نفسه عن معنى النبي الذي ذكره
(قوله وهو ركة -) أما بعد بوجه عساه حق ويصح من ذمه مع القدرة عليه ويعان به به
مديته لوصول المسحوق حقه فيجوز عقده حتى يؤدي أو ثوب كقوله السكي وشرح المؤلف في باب
الصيال (قوله ولا فرق) سبق في كتاب الحج عن بعضهم ما يخلف هذا في دين النفقة (قوله ومن
استؤجرت عسه) معترف على ما قبله من قوله وكات - الحج (قوله ولا ركة -) أي كل من الصبر والمحس
لثلا يصيبها (قوله لم يجب تعامته) أي قال وحسن تعامتهم حسوا والتمويه لا يوصي والقيم والوكيل
(قوله وأجرة المحس) عذر التاجر في باب القضاء بعد قول النصف وسحب لأداء حق ما نصه

(فصل)

في رجوع العامل للفلس عليه بـ غممه به وبه نفس عوجه

(من دفعه وبه : من اعلى حتى حجر على لشري بالفلس فيه فبيع و سراداد فبيع) للحجر
المر وكور البين به بعض كساح في بصره في حجر وفي حكم الحجر بالفلس بآوت مقبلا في
حجر في هرزه «نحار من فلس أومات قد حاد دح حقل فباعه» ومراذه به يقصن عدم بعض
شيء منه بفسن قوله واسترداد فبيع من نفس بعضه و... كره احد وكاله استرداد فبيع له
استرداد بعضه لأنه مصلحة للعماء كما يرجع الأصل في بعض ماوهبه لفرعه بخلاف... فباع لأنه
حجر فباع وبه أفس ولم يحجر عليه أو ححر عليه به فلا رجوع كما فهمه كلامه وأنهم أنص
امتناع الفسخ بالبيع الواقع في حال الحجر مالم يكن حاد حله كما مر وقد يجب الفسخ من بيع
من يلزمه التصرف بالعبطة وهي في لبيع ككتاب وروى ومساهمة البيع بد فلس وحجر عنه
وبذلك عرّفه منه رجوع على ماكنه بعضهم وذو حله حله ما مر من أنه لا يرمه إلا ككتاب
(ولا يصح أن حارده) في البيع أو الباع .

[فصل]

في رجوع العامل

(قوله للحجر المار) لم يمر
له خبر في هذا الخصوص
وكأنه توهم أنه قدم في
ذلك خبرا والخبر المروي
في هذا الخصوص هو حجر
الشيخين «إذا أفلس
الرجل ووجد البائع سلعة
بعضه فهو أحق بها من
العماء» وفي رواية ثمة
«من أدرك منه بعضه
عادر حل وقد أفلس فهو
أحق به من غيره»

(فصل)

في رجوع العامل

(قوله في رجوع العامل) في دفعه بـ من حكم ما عود من أح وكذا قوله في رجوع
العامل في دفعه أو غيره كالإحارده (قوله ولم يقصن بئس) في شد منه حداد ما في كلامه
وكثير من عدوه من الأول لدلالة الثاني عليه (قوله فلا يرجع) ولا يرجع بعض ك
يؤخذ مما يأتي (قوله للحجر المار) هو قوله صلى الله عليه وآله «يرأفلس رجل ووجد البائع
بعضه فهو أحق بها من العماء» ه وقوله منسوبة إلى ولم يقصن بئس (قوله كساح في
بصره) أي ليصح الاستدلال به (قوله في الحجر) أي كور (قوله فباعه) أي به (قوله
استرداد بعضه) أي به يؤيد في نفس البائع (قوله فباعه) أي به لا يصح بالفلس لأن
مناه مبيع كاله (قوله في حال الحجر) أي بعده وهذا صريح في صحة البيع وهو واضح ومن
يتصرف على نفسه أن أولى وجوده فبئس على حال بصره مع الفس بـ حجر لأنه على خلاف
المصلحة وهي مشروطة في حوز بصره سواء عر الحجر أو حقل (قوله وهي في الفسخ) مفهومة
إذا كانت في عدم الفسخ لا تح وهو ظاهر من لا يحور وكذا لا يجب أو سئى الأمر من (قوله
ككتاب) أي من دفع لعمره شد ثم حجر على لشري بالفلس فباعه على كتاب الفسخ رجوعه
لحق السيد لأنه فن ما بقى عليه درهم (قوله وروى) أي ووكل عن غيره قال سمع على حج
ود شكل بصور ذلك لأن ما في لاسم الفسخ حتى بعض من ويمكن أن يقال بصور لم يشبه
لا يتوقف على نفس لمبيع إذ يمكن قبل فسخه روه البيع والحجر على لشري على فسخ فباع
حينئذ الفسخ على الأولى ثم التصرف في البيع فهو ولو الفسخ ما تمكن من التصرف فيه
قول ويمكن أن يصور أيضا إذا باع حله ثم حجر عنه بـه وحيث وقد سمع مبيع فن
فقص بئس ثم حجر على لشري بالفلس فباعه على وفي البيع الفسخ

وهو كدلت وقال المستثنى منه قدس منحه وكونه مسع كافر فأسلم في يد المشركي والباع كافر رجع
كما حرم به المحمي وسره وهو بشر الزر يذهب مدي مع منه من النصر بخلاف السر وقد
حرم به ان لمقرى في أو ثل السبع والفرق منه وبين الصيد قرب روال الباع فيه خلاف هذه
وأما فالعداسه يذهب في ميث الكافر ولا يرون منه قطع خلاف الصمد مع المحرم فلا فائدة
في الرجوع (والتابع) رجوع (الرجوع) ولا التبدل ولا الهدى العنق ولا الإبحار بناء على حور
سج مؤخر وهو الأصح فاحده مسلوب لمعة من شاء ولا جمع ما حرة مثل ب بق من المسألة
كما فهمه كلامه ان برعة ووب : صارت وفرد الرجوع بذلك مع كونه من حرم العيوب
التي في كلامه الذي بعده على ما سجد به فيها من خصوصية في وقوع شري أو غيره وقد عم
في بقى ان شره الرجوع سعة وقد كونه في معوضة محضة كسج نبيها رجوعه شق عامه ما حرم
بأنها كون رجوعه رجوع مسحب السبع كما مر : رجعها يكون عوضه غير معوض فلا كان قص
منه شدة من رجوع عما يقابل الباقي : حاصها بقدر استيفاء العوض بسبب الإقراض سادسها
كأن معوض ذلك منه كان عتدتها على العزماء : ساعها حلول الدين : ناسها بقوله في ميث
سج : رجع منه على حتى لزم به ولو كان السبع مبدوء به من الشبع بالسبع حق
أفلس منه في النقص وحجر عنه أحده التسبيع لا مع سبب حقه وثمة بعزماء وهم أنفسهم
بسمه بسعة ذمومه (وبو بسع) : السبع : من حصل منه : حصل لا يرد عنه (بأفله) : مبدوء به
: كان الدهن حيا كمنوط به أنه لا كد : حرفة (شدة) : السبع (بأفله) : العزماء
(بأنش) : كالتوابع مسع : من فحده من لئنه في حده بانه : وكذا وكالات رجوع في
أنه هو بولده وقد حصل وهذا من أنى من عتده : من كان ضمن له : ومن ذلك الشاة
المدح في ركابه : ذأ وحدها بسع عتدها : وبسعة : حده : بآرش : وعلموه بأنه نقص حدث في
مادكه في حمة كالتاس وقد ضمن العوض ولا ضمن الكل وذلك في أو حتى على مكانه من
قته : حمة : ذفع : عوضه حمة (أو حمة : حتى) : ضمن حمة ولو من الدهن (أو السبع) :
بعد الدهن (فه أحده) : عتدته من ثمة : بسعة : نقص القيمة (إليها الذي استحققه بنفسه) :
كان قسمة سب منه : ومع : سب : رجع : بعث : النش : أم : لأحى : الذي لا ضمن حده : كثر :
شاعه كالأفله وكذا السبع من الدهن (وحده أسرى : كافة في لأصح) : من : عتدته :
والباقي أنها : كد : دحى : والصبر : الذي : التسبيع : بالى (وب) : عتدته : عتدته : كائن :
أحد العتد : مثلا : سبب : صفة : واحدة (نفس) : وحجر عنه : وبسعة : السبع : شت : من :
(أحد الباقي : صارت : حصة : الدهن) : لأنه ثبت به الرجوع في كل منهما : لو كان : دحى : ورده
الرجوع في أحدهما مكن من ذلك :

(قوله سادسها يكون
العوض ديناً) يعنى ان
أى خلاف مالو كان عينا
أن اشترى منه القلس
هد العتد بهذا الثوب
فهو مة ثم يرد على
العزماء (قوله الذى يستحقه
الفس) العزماء : رجع
في نقص القيمة
وخاص أن السبع رجع
بالأرض وهو حره ان
لئن أسده إليه كد
ماتحه العقب من القامة
اليها وعلس رجع عنه
نقص القيمة وقد يؤدى
الحال إلى التفاض ولو
في البعض كما به عليه
الشهاب سم :

(قوله وهو كذلك) أى ويكون الآخر عتدا في التأخير (قوله العتد) أى مسائل المذهب
(قوله وذيرول) أى ثبات (قوله فاحده) أى السبع (قوله كما فهمه كلامه ان برعة) أى
لأنه رجع : حبره (قوله أسى حمة) أى التسبيع (قوله بفس) أى : أرض (قوله أوص ب)
أى : شار : العزماء الخ (قوله يذ : وحده) أى : ميث (قوله بسمها) أى : الفبر (قوله حدث في
ملكه) أى : لأحد (قوله : دى : منحه : نفس) : أى : يوم : بأحد : من : حتى : بأنها : كل : أو غيره
(قوله أخذ الباقي) أى : حوازا له سم

وحجر عنه قبل وفاته ثم وانحدر الناع رجوعاً في الأرض (فان اقبل الغرماء ونفس على
 بها) من الناس والنساء (فعلاوا) لأن الحق لهم لا بعدوهم وتحت تسوية الحجر وغرامة
 أرض الناع من مال غنم من بعثه فاقبعت وندم البائع به على سائر الغرماء لأنه لتخليص ماله
 وإصلاحه كما قاله الأكتون وحده في الكعبة ورجع الناع فأنش مسج وحده ناقص
 كما مر في النص هنا حدث بعد الرجوع (وتحدث) يعني الناع برجوعه لأسواق ماله
 به من قبل حتى يسهل له إتمام ما أخذ قيمة العرائس والنساء ليمتلكهما مع الأرض لأن
 المسح قد سببه وسمى كذا في الأرضي من المسح ولا بعد رجوعه في الأرض كما اقتضاه كلام
 العمري وسيره ولا فقدوا فقهه ثم لا يرجع ففسر رواه إلا أن تكون المصلحة لهم فلا يشترط
 عدم رجوعه (ويرى مسعود) من الناع (وحده) عدته بوضع بشرى للنساء والعرائس
 حتى يتم كسبه (ويرى) أي الناع (ث) بغير ما كان له من (يرجع) في الأرض
 ذكره هذه الإصح (و) حيث يلمز أنه أن يمتلك العرائس والنساء

(قوله وحده ناقص) أي
 فعل المشتري كما هو نظير
 ما في قوله هذا أولى من
 قول الشهاب سم أي يافة
 قال الشهاب المذكور
 وقضية الفرق عدم
 الوجوب إذا حدث القصد
 قبل الرجوع بأن تقل
 قبل الرجوع أنه
 وقضته أيضاً أنه لو عدته
 المشتري هناك عد الرجوع
 أنه يضمنه وهو ظاهر (قوله
 وحيث يلمز ينبغي أن يمتلك
 ح) أي من حده
 لمع كذا في الواجب مع
 الرجوع أحد الأمرين
 من الثلاثة كما يأتي

ملكه هذا إذا كان عاملاً في الأرض فلو كان في أحد حائلي الأرض وقسمت لأرض بين من
 ونفس من الأرض مائة البناء والعرائس بيع كله لأن الناع لاحق له فيه الآن
 ويرى آل الناع في هذه الأرض كمن في الأصل حصل في الرجوع في الأرض من أنه من
 الغرماء ونفس على الناع في أرضه من أرضه مسعة فأخرجه كالمستأجر أرضه ثم عرسها
 ونفس في حجره ثم إن المسح بعد مضي مائة من ماله فخرجه من أرضه فلا بد من سقوط
 لأخره مسج (قوله وحجر عنه) وكذا به فعل ذلك بعد رجوعه في أرضه مع مال النفس
 وعد الناع في عدم المسح أو وقع بعهده حجر جهله ففرض المشتري أو يبي ثم علم الناع بالحجر
 فمسح النفس (قوله فخره) أي ويرى تحت نفسه من الغرماء ولا بد من إكمال عرسه آخر لأن
 لأرض عدته (قوله وحده مسج) أي بغير ما كان له من أرضه من قبل حصل نفس من
 السهم بالمرء بعد وقبضه من أرضه من أرضه (قوله وندم البائع به) أي الأرض
 (قوله سجد من) أي نفس (قوله وحده مسج) أي نفس صفة من نفس شغل لا يمر به بعد
 كد وحده بعد (قوله لأن النص هنا حدث ح) فخره أنه كان قبل الرجوع لأرض له
 وبه حجره شغل أرضي كمن قبل في قوله وحده الأرضي من مسج وكان قبل الرجوع
 أو عدته من نفس وقد وافق فيه لأن بيع قبل رجوع نفس حصل فعل المشتري
 وقد يدر أنه بعد حصوله لأنه لا بد من أن يسبق عروضه في حصول النفس قبل
 حجر وماله في أو حصل بعد الحجر وقد رجوع به وعدته ففرق بين ما بين
 أن المباح من حجر حصل قبل رجوعه وكان كالأقارب وما هنا عد الرجوع فكان
 كالحاصل بعد ومع ذلك فخره (قوله يعني الناع رجوعه) أي سببه (قوله وسعى) أي
 استبحر به من وجهه قول لا رج إلا أن تكون المصلحة له وجوب ذلك وهو ظاهر (قوله
 ذكره هذه الإصح) من مسج على حج سائل يقول ونحو وجهه من مسج مقروص فمن
 وحده مسج عليه وما هنا بخلافه (قوله من ممتلك العرائس) أي بعد ما اعتمده من مسج على
 مسج في واقعه كمن يملك من الأرضي أو من ممتلك من مسج في بيع مال منفس
 وعمره لشرحه والارضية من يرجع على أن ممتلك نصفه بشرط ونفس في الرجوع لا يصح

(قوله فالسبع الرجوع كان ردت قيمة الثوب) هو شاعن ان سوان ربيده الصبح وث بدا تفت منها ولم يرد ردت بقوله بعد وان تفت حصته عن من الصبح الخ هو الصورة بوسيطي من الصور الثلاث في صورة فيها ثمة حصلت زيادة سبب الصبح سكن بعض المجموع عن مجموع (٣٤٠) فيمنى الثوب والصبح مفرد من كل صاري في المثال الثاني في كلامه ساوي

حمسة وسكت عمده تفت قيمة الثوب سبب الصبح أو سوان كالوصار يساوي ثلاثة أو أربعة وحكمهما يعلم مما يأتي . واعلم ان مثله الصبح من صحتها لها أربعة أحوال لأنه إما أن يكون الصبح للعنق والثوب لدنغ أو عكسه أو يكونا للبايع واحد أو للبائعين أما الأولى فقد مررت في قول المصنف ولو صيفه بصيفه الخ ومرت لها في إيراد ردت الثوب سبب الصبح ثلاثة أحوال في كلام المصنف وهي ما يدركت بزيادة قدر قيمة الصبح أو أقل أو أكثر وأما الثانية فهي المذكورة هنا في قول المصنف وصرح به ثوبا الخ وأما الثالثة والرابعة فمساكين في كلام المصنف والحكم في ثمانية وما بعده واحد وعمده الرخص كان شترى الصبح من بائع ثوب أو من آخر أو كان ثوب للعنق كان لم يرد قيمة الثوب فالصبح مفقود يصار به صاحبه وان

فالسبع الرجوع كان ردت قيمة الثوب مضبوطة على قيمته من صفة فيكون شر كاله فيه وإن تفت حصته عن من الصبح فالصبح ثمة إن شاء فبع به وإن شاء صارت جميع أو اشترى الصبح (و ثوب) من واحد وصرعه ثمة حجر حصة (رجع) البائع (فهم) في في ثوب بصره لأهم من حجره (لأن لا يرد عنهما على قيمة الثوب) قبل الصبح بأن سوانها أو تفت عنها (فيكون فاقدا للصبح) لا يملكه كما مر في قوله ثمة مع الرجوع في سوب من جهة حذف ما وراء ردت وهو الذي بعد لاسمها وهو عن الرجوع ففهم ان كانت زيادة في قيمة الصبح فانه من ثمة ان يراى سببها وإن كانت من يصار بائع في أحد من هذه في الصورة من يشار فبع به وإن شاء صارت ثمة (يو اشترى) أي الثوب وجميع من اثنين) الثوب من واحد والصبح من آخر وصرعه ثمة حجر حصة وراى بائع الرجوع (وهو) ردت قيمته (أي الثوب) مضبوطة على قيمة الثوب (قبل الصبح) ثمة ثمة (و صحت عنه) (فصاح الصبح فاقدا) له يصار بصره ثمة صاحبه و صحت الثوب واحد به فرجع فيه ولا ثمة وإن تفت قيمته كمر (و ردت) بصر قيمته الصبح شريكاً في الرجوع والصبح واحد بصره ففهم الرجوع وبتة كان فيه وبني في كيسة السكة مامرة (و إن ردت) وذهب عنهما فالصبح ناقص كان شاء بصره فبع به وإن شاء صارت ثمة ثمة (سبب قيمتهما) أي الثوب والصبح ثمة (فلا يصح) ثمة من ثمة ثمة (أي البائعين) (بزيادة) على قيمتهما فلا كانت قيمة الثوب أربعة مثلاً والصبح درهمين وصارت قيمة مضبوطة بما فيه فالله من شريك لها بالرجوع . وفي لاشي له و ردت ثمة ثمة ما بينهما

(قوله إن شاء فبع به) أي شاعن ان سوان ربيده الصبح وث بدا تفت منها ولم يرد ردت بقوله بعد وان تفت حصته عن من الصبح الخ هو الصورة بوسيطي من الصور الثلاث في صورة فيها ثمة حصلت زيادة سبب الصبح سكن بعض المجموع عن مجموع (٣٤٠) فيمنى الثوب والصبح مفرد من كل صاري في المثال الثاني في كلامه ساوي

(قوله إن شاء فبع به) أي شاعن ان سوان ربيده الصبح وث بدا تفت منها ولم يرد ردت بقوله بعد وان تفت حصته عن من الصبح الخ هو الصورة بوسيطي من الصور الثلاث في صورة فيها ثمة حصلت زيادة سبب الصبح سكن بعض المجموع عن مجموع (٣٤٠) فيمنى الثوب والصبح مفرد من كل صاري في المثال الثاني في كلامه ساوي

رادت ولم تفت بقيمتها فالصبح ناقص وإن شاء فبع به وإن شاء صارت ثمة وإن ردت عنهما فالزيادة للعنق سبب (قوله رجع ففهم) لأن لا يرد عنهما ح) أي واسورة أنه لم يرد القيمة على مجموع البائعين فمر به قول المصنف الذي كان كانت زيادة أكثر الخ (قوله صارت ثمة صاحبه) الأولى حذف لفظ صاحبه (قوله في الرجوع واشوب) عمده التحفة في الرجوع قيمتهما كما بأصله انتهت .

ولو من العرماء ونفس من صنع الصنع ومنه من الثوب حيا كساء والعراش والساجد الصنع
الذي شتره انفس من شتر صاحب الثوب فبعد وعزم من الثوب ومنه من الثوب قطعة مع غيره
نفس الصنع فانه لو شتر من ذلك لم يكن معه بقول من الثوب ولا فمفعول معه شتر
الذي كسى عن اس كج في ذؤن وفي معناه لا حيا وحيا والصنع ونحوه من حيا
وصحاح ستوخر على ثوب فمفعول في معناه وحيا فمفعول من الثوب على ستوخر ونحوه
وضعه عند عدل حتى يتصل أحده كالجوار مع حيا من صنع لانس اس من على شتر فمفعول
ونحوه غير وثيقه انفس في قوله لا حيا من صنع والدرى في قوله لا حيا من صنع
ولا فلا حيا من صنع من ذلك كما ونحوه من صنع من كان محجورا عنه من صنع من صنع
أخره ولا حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
كما حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
أن حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
كما حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
كان من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
أخرته ولا سقطت .

(قوله ولو اتفق العرماء
والنفس الخ) أي فيما إذا
كان الصنع للنفس إذا
لاسلطة لهم على ذلك ولا
حيثما قدر مع (قوله
ويجوز للقصار والصانع
ونحوهما الخ) هذا ليس

حيثما عساه ليس قربة
ما يأتي (قوله لم تسقط
أخرته) انظر لو كانت
رودة من الأخره من
سجود من الأخره من
فمن رودة فتنه

(قوله من حيث ومنه) أي وكل من فعل من صنع من صنع من صنع من صنع
نحو ردة وشيال من كل من فعل ما لا يشترط من صنع من صنع من صنع من صنع
لصاحبه ويطايعه بالأخره كما في قوله (قوله وضعه عند عدل) أي من صنع من صنع من صنع
عند سرعهها وهذا وضعه عند عدل لا حيا من صنع من صنع من صنع من صنع
لأنه من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
عند دون صفته فان البائع يحسنه بحت يده ولو غير عدل استدانة من صنع من صنع من صنع
الصنع (قوله وفيه) أي حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
أن الثوب بعد خياطته لا يسوي من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
وصف يعرض للثوب كاستعماله وإلا فمفعول الخياطة وقطعه لأجلها لا يورث من صنع من صنع من صنع
تجعل حرفة شراء من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
حرفة (قوله كما لو عمل النفس) أي صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
أي كلف الأحمال المتأخر على حيا من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
عمدا ثم إن كان قصر حق من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع من صنع
أخرته أي الأخره .

وقوله الظاهر الخ محتمل ، والذي يظهر من الخبر أن قوله أولى المحن كما فسده كلام القضي .
 وصريح قول الأذرعى أنه غير عاقل والمحنون إذا كان له أدنى غير كاتبي لمعنى أى تكتب
 الشيخ عن السمة وأفراد وعبره السكى والأذرعى شبه بين أن معية المحنون ولا فهو مكاتب
 ونصه صحح قال من مكاتبه أهوى . أن شرط التكليف كان التميز ، أما زيادة فلا ينفعه
 بمكاتب ولا بالمحنون لأنه مخالف لهما فمعنى الخافه أى من ر (ويرفع) حذو المحن
 (الإفاد) منه من غير حث ولا قس ، أى آخر كإسار رثاء . وقصته حو بولايه وعبار
 الأقول نعم الولاية عليه . صلا لا يعود ، ولا ولاية جديدة فمعنى يرد عود لأهله (وحجر
 الصا) بكسر الصاد وفتح الاء . فمعنى يذكره لائق (ويرفع) من حيث الصا لا يجرده عنه

(قوله أولى يظهر من الرد) هو من كاتبه . ر ومن مراد منه أن الحكم به كور
 لا يرد عن حذو نصي وإذا فهو . صلا قول جوهرى قال الظاهر الخ . والمحسن
 أن السام لاولى له مطلقا وأن الآخرى . أى لا . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . ر . R
 أى تردد الأسوى المتقدم (قوله أن وليه) أى لأحد من . ر . ر . ر . ر . ر . ر . R
 (قوله من محن) أى فويله الأب ثم الخدم الوصى ثم القاضى . وهذه هه الكلام أن
 الولاية تثبت عليه لمن ذكر وبكأنه أو أمكنه أو كونه لأهله . وفى خبره . ر . R
 من . ر . ر . ر . ر . ر . ر . R
 دون غيرهم . سلك حاكم ما ذكره الخ فى قدر فى أركان الكاح الخ من قوله . ر . R
 كاح الآخرى . ر . ر . R
 على ما رآه . ر . R
 له . R
 كان به . R
 موحو . فى الصا (قوله ومحن) أى و . R
 الصراف لم يه شرح روص (قوله فى رأى) منه حجة الدائم وعدم . ر . R
 ذلك كما فهم من شبهه . ر . R
 الية أنه فيما عدا المال كالبائع العاقل فيفيد وجوب الصلاة منه وعساه على . R
 من شربة ونحوه . ر . R
 ما فى شرح الروص وعبرته قوله كفى غير نفسه أنه صحح منه ما يصح من إمتار كالملاذ وهو
 ظاهر حث وحذو . R
 وحده فى جميع كنه حث لأذنه . R
 وصريح قول الخ شرح كاتبي إمتار . R
 على صحة العادات فقد دون . R
 فى مرة قوله وهو كونه حث . R
 إلى حده يحتمل منه على حده فى الحق كما صرح به فى الكاح (قوله نعم ولاية لمعنة كالتصا)
 أى ولأهله وأخطائه وكهوه . R
 إنهم الولاية سس . R
 الصا) أى وكور وحدها وكسر الاء . R

(قوله فمعنى ، كروا لأئى)

نظر ماوجه التفرع على

حصوص هه التفسير

مع أن عكسه أظهر فى

المسؤول .

وحوال الصري أي عنه من حيث معرفة نوعه بعدد ما وخرج بها شعر الحية والباطل فليس
 دليلا للبوع لسدوره دون خمس عشرة ذنبا ولا سيما يدل على البوع لما كشفوا العانة في
 وقعه في فريضة بفسه من كذب العور مع الاستعداد عنه وفي معناه الشارب ونقل الصوت
 وهو الندى ومنه حرف الحذو ، سراق ذرية وخو رث (لا بد من الأصح) فلا يكون
 علامة على بوعه سهوة من جهة آتية وأقاربه المسلمين ولأنه منهم في الإنات فرعا تحمله بدواء
 دفعه بجر وسوء بولادات بخلاف غيره فإنه يقضي به إلى القتل أو ضرب الحزبة وهذا جرى على
 الأصل والعامة إن الأبي والخفي ومن يعترف من جهة فريضة من كذا ويصدق ولد كافر من
 فادعي الاستعداد به ، فلهذا دفع القول لا بد من جهة لو كان من أولاد أهل ثمة وطوب
 به والفرق لا حياض حتى يسهل في حياض ويحب عليه في الأولى إذا أراد ولا يترك كل غايته
 بأنه ثبت منه والحق لا يخفى مع كونه يشبه بل هو ثابت بالأصل وإما العلامة وهي الإنات
 سرقها بسوء الاستعداد فثبت دلالتها على البوع فاحتجج لمعين لما عارضها وأيضا فلا احتياط
 حتى يتم قد توجب محنة القياس ، ولد من حرمه خووس مع حرمة من حكمهم عينا وهذا
 النقص هو لعدم (ويريد أن) منه (حب) وقت إمكانه السابق بالإجماع (وحل) وغير
 غيره بالولادة وكل منهم ليس به وبإحدى البوع بالزنا ، وبولادة منقوقة بالحل دليل عليه ،
 ومن ثم حكمه بالبوع قد يسهل في شهر وخمسة وثلاثين سنة من البوع حكما بالبوع فاقبل
 الطلاق من ذلك نصف من الحين من قبل وحكمة نهى في بد كره وحسن من فرجه ،

(قوله وخور الصري عنه) أي ما من فلا وعنه لأن معرفة كونه خراج في سنة أو
 فيه ، وقد وعى حوال الصري حيث لا يمكن حرمة من قال حلف وقعد ، فيسمى حرمة
 النظر خصوص بسوء الناس (قوله فليس رسالته) أي فلا يتوقف الحكم بالبوع على
 ما يسهل استكمال الحسن غيره سنة على سبيل ما كفى من ثمة له ومن معناه أنه إذا ثبت
 لحسنه ، فلهذا لا يحكم به سنة من ذلك حرمة ما يرى من ثمة العانة ويدل عليه قوله لسدوره
 وهو حرمة عسر وفي حجب ما صرح بخلاف ذلك وعنه أنه وخرج به من حوال الحية فليس
 به كما صرح به المخرج ، فلهذا وحل في لغة الخفي به بجنة ولما ثبت الأولى قال السوي أن
 الاط لا يسهل وهو من كل ذلك ، بل الشعر احتس من ذلك كالمسألة في ذلك وأولى إلا أن
 من بين الانقضاء عسر في العانة فمر عسر وهو صريح منه في ثمة الحية بد من الاستعداد
 عساه على البوع حيث لا يمكن منه ، وكذا خرقه كما يرى فلعن ما كرهه أولا روجه (قوله
 وهو الندى) أي ما عساه في صريح هذا الندى هو من ثمة بعد ومن ثمة مع كعب
 وأشرف وجار به بعد وبعدة بعد واجمع بواحد (قوله وفي الأربعة) أي طرف الألف (قوله
 كذا) أي في إباحة تسهما علامة وثبات الكافر دون استمر (قوله وصوب) أي فلهذا في الحية
 يؤخذ من أولادهم من سوا ذنبتهم ويعلم أنها لا يجب الاستمرار به ومن ثم قال سم
 على منتهج لا يلزم صرف ما به (قوله إن أرد) أي حلف ولو منع منه قبل بالحكم بوعه
 بسات العانة انقضى بوعه وبأن يدفع (قوله وكل منهما) أي حسن وبولادة (قوله من الطلاق
 ما مر) أي بجنه وإن رتب الفدية على سبيل شهر كسبه ومجن من كرم من اعسر بالحصة من الطلاق
 حيث أمكن إجماعه بها في ذلك وقت ولا فدية يجب تعذر من آخر وفاة ، يمكن لأجمع

(قوله لسدوره) أي قد
 يجعل مناطا للحكم على
 الفدية (قوله ولأنه)
 لو دل على البوع لما
 كشفوا الخ) هذا ما صح
 بواحد لما كشفوا شعر
 الحية أو لبط (قوله حكما
 بالبوع لما قبل الطلاق
 بالحطة) أي وإن رادت
 المدة على سنة أشهر فهو
 كالمستثنى مما قبله ومن ثم
 عبر الشهاب حجب بعد
 قوله يحكم بوعه فيه
 ستة أشهر وخطة بوعه
 ما لم يكن مظنة وبأن
 لو لم يجر المطر فيحكم
 بوعه من الطلاق بالحطة
 (قوله وحاض من فرجه)
 أي أو أمي منه كما هو
 ظاهر .

على مال نسب لانه يعنى باختيار غيره لا باقراره (و) يصح (علاقه) ووجته (ووجهه) روحته
 وبو ثقت من مهر مسنها (و) يصح (ظهاره) وإيلاؤه (ونفيه النسب) لما ولدته روحته (بمعان)
 أو غيره ويحويها لأنها معدة الخلق لا يعنى ذلك بل هى حجر لآخيه وثما لجمع فكما طلق من
 أبوين وهو حصن بالحق للمعنى المذكور لكن سبب حاله إلى ولده من كان مسنداً سترى حربه
 إن احتاج إلى الوطء فإن كرهها أثبت كما سببى مسود في كتب السكاح وغيره من شراى
 قوله بلعن مثال ويصح استحاقه النسب وسبق عليه من سبب لئلا يفرق بسبباً أمه لاعتق
 قوله كما في الروضة نعم لو ثبت كون الموطوءة من شاة وولدت منه لم يكن ثبت لاسد لانه لا يسي
 كانه في الحامية بشت باقره (وحكمه في العادة) الدية ما حقه أو مسوده (كأثره) لا يخرج
 إلا بعد فيه أما منذورة المال كصدقة التطوع فليس كالشيد فيه ومنه ما فيه ولانه ونصرف مالى
 كما أشار إليه بقوله (لكن لا يرى كونه) ما سبب من سبب له وله وعينه
 المدفوع إليه صح صرفه كغيره في أى لانه وصحة قوله لا يجرى كونه به يعنى ك
 فيه الأدرعى أن يكون ذلك حصراً لى أو به وحيل على ذلك به أو به ووجهه
 كانه وكونه

(قوله ما ولدته روحته)
 ليعنى سقط عده قوله أو
 أو ثقت من لكتة
 - ي قوله أو غيره (قوله
 الدية) هذا التقييد
 ليس لانه سبب ك لآى
 في من ومن ثم ألقى لآى
 حج على بصلقه
 كان قيامه بالواجبة
 ومراعاة الوحة فاصل
 اسرع بدليل استدراكه
 المدورة بعد ثم قال أما
 مسوده فليها كصدقة
 التطوع ليس هو فيه
 كرهه اه فشررى
 ثم في مفهوم استيعاب
 بالو حة بمصلا

(قوله على مال) متعلق ببقا (قوله ويصح علاقته) أى عدا (قوله أو غيره) أى وهو نفس في
 في ولد لانه وعنه في كلامه حذف وذلل - وبسبب روحته أو أمه (قوله ووجهه) كصدقة
 الفصاح وحده (قوله كن - ل) أى في الجمع (قوله من و) أو إليه لآى و
 من من جهة قصد به لآى ومحرمه من بصلقه كما في حج ووجهه ووجهه من بصلقه
 كان أعنى كما فاقب من في نفسى وقوع من بعده أو به لآى ولا يضمن روحه
 مسنده له لا يضمن به ولأنه لا يملكه لا يضمن به (قوله من كن) أى يضمن به
 (قوله بذلك) أى من بصلقه من ولده من بصلقه ويرد به لآى أخرى وهكذا (قوله
 وغيره) أى وهو قوله أو غيره (قوله ويصح عليه من سبب لآى) اسرهر يكون ذلك
 من أو من كذا في اللقيط الأقرب الثاني إن نفس للجهول استحق من من لآى أو لانه
 وقت الإتيان عليه من سبب لآى فخرج عليه لأنه نفس عليه لآى له أما لو طرأ له مال
 بعد أو من استحق به رشده فلا يرجع على من سبب لآى عليه لأنه سبب لآى ثم عليه مسنده
 به لآى وهو كالأحق على من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى وكسب لآى فوجه من
 سبب لآى لآى بقرره بقضى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى سبب لآى لآى بقرره
 سبب لآى لآى من سبب لآى وقضى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى وسبب لآى
 من رشده يصلح بصلقه ولا يضمن به لآى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى (قوله
 من قوله) أى لآى من سبب لآى على لآى (قوله من و) أى سبب لآى وهو جن
 (قوله أم مدورة) محرمه لآى (قوله كصدقة التطوع) أى من من سبب لآى (قوله
 من سبب لآى) أى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى
 (قوله يعنى) أى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى من سبب لآى
 عنه وإن أتم بعده لآى واحد لآى ولا يضمن ولآى من الصنف به سم

(فصل)

فيمن إلى الصبي مع بين كيفية تصرفه في ماله

(وقى نصي) أي الشعر ذو شق (شود) يحمي (نم حذ) توثيقه وإن سلا كولد الكاح
وإنما ينف بعد في العينة كالسكاح لقصور نظرم في المال وكاله في السكاح وكنى عدل
الغهره وهو شفتها ، كان فساد ما كان من ماله كذا كره في ما بوصفه به لعل
يشتري في ثوبه ووجهه ، ومنه لو لم ينف بعد سبع ومثل يروى من سب سبع في الأصح وشت
الحير من عده من ذوايد ، ولا عذر إسلامها منه ، كان ولا مصلح إدار السكاح بنى ولده السكاح
حيث كان عدلا في دمه ، ولا رجة ، ولا منه عنه ويرى ، فهو يكسكاح حلالا للوردى
واروى قال سكي وفس قول من في في ولده لإحبار في السكاح شرا منهم عدم العادوه
ن عورده في ولده لمن حال بر كسي وهو عذر وقد في س وحيد عن الروان
وأخر من أنه س في يرضى عدم العادوه ومنه عذر ، نسي أنه لا ولاية للسكاحين على
ذخيرة سكر

[فصل]

فيمن إلى الصبي

(قوله أي الشعر) ذري

إلى هذا التفسير قال الصبي

سكن ذكر والآتي ك

مر (قوله وعليه لو سق)

أي النوى

(فصل)

فيمن إلى الصبي

(قوله مع بين س) أي وما سبع يك كدشواه عدم التصرف بالمصلحة (قوله أي الصغير) ذ
نوم نفس الذي به أنه منه وأنه سمن لأى - ون الصبي وليس كذلك كما يفهم من حج
(قوله وكاله في السكاح) أي ظاهر عدم ون خروج موصيه بعد سكاح كدشواه ون من يصح
موصيه ولا كذلك الآل (قوله وكفى عدم ماله) أي لا إن سجن الخا كدشواه ولا
من إقامتها العدة بعد ثوبه

خرج قال السكي وو فس لأى في من إخبار وعذر عدم اند حه ويقوم غيره من
أول ماله س على مبيع ومنه وكان سكي بشرح ن سبن أن ماد كره في قومه
وعنه يوفى الخ تحت سكي ولا سوفة م في يقول وكب نص قومه وكفى عدم ثوبها العادوه
عذرهم ولو حرب في فصل لإفاد أنه من سب شت لا عنة وإلا فلا وعذر به ثم قومه وسكران
سكي أي ويعود هما تولد مجرد التوبة وبلا وسنة من السبي ، ومنهما في ذلك عصة
والعذر شرط التوقف وبس ككر ذلك منهم مبرر ، ولذا يد كات وصلة (قوله والأوجه
ولاه) قال من على مبيع قال الأذرى استيفت عن ذي من وبرك عتلا ولا وصي به
غاضي السبي العذر من لم يجر وعصب التيم من غير أن رفع أمرهم به فوقع في لاف ،
ومف إلى عدم العرض ووجه اه (قوله عدم العادوه) أي عذرهم (قوله عدم العادوه) أي
وبوصلة على لمعد (قوله لا ولاية للذكور) أي فيما مروى في وكان لأوى تحبير ماد ك
عذ قومه ثم التامني

ويجوز عند غيبة ولله وإلا فلا بد من مرجعه في بطنه من الشرح واغشور والسفيه كالصبي
 في ذلك ومراده ما يحسن من به وخرج من (و بصرف) له (وي) أو غيره (بالسبعة)
 وجوز أبو نه على - ولا تفرق بين مال النسخة إلا ما هي أحسن وقوله وإن كان طوع
 فاجوز منكم ولله نعم لمجد من الصبح - ونقصي كالمه كالمه معاصي تصرف استوى طرفه
 وشوكتك لا تصد لصاحبه فيه وقد صرح بذلك الشرح أبو محم والموردى ، وحب على الوى
 حفظ مال الوى عنه عن نسب الذم وسجدة قدر ما خرج إليه في مؤنة من نفقة وشعره إن
 أمكن ولا يرد له نفقة ، ويؤتى بدل بعض من الميراث وجوز - بعض الذى عند طوف عنه من
 ماله هذه كإبائس لثلاث حتى خصم السبعة ، ويؤتى كسب لى به أخره الوى
 على الأكسب برضى به في ذلك - ومما ذكره العبد له أن هو لى من الجدة عند حصول
 الكفاية من ربه كما قاله الموردى ومجه عنه لأن من تدب من حور النساء أو غيره أو حرب
 لا اعتبار ومعد به أن حراج به السد مال الوى عليه سجد - وحصول فى رضى من صحة
 نفقة وإن - مدح له ضروره من حور - به - صاحبه قد نصى لك إلا فى حور - وإن عدت
 السلامة لأنه مطع - أما النص فمحور - كالمه البحر - مدح - فإبائس لى - وبقرب
 ماله بأنه إن جرد ذلك فى المال ما به برضى ودره - به - فى حقه ودره - حقه هو كى كور
 دركاب عنه ، والصواب كى - الأذى - مدح - كالمه - التوهم - الأذى - والحاصل عند عنه
 السلامة (و لى - روى) - ومما كى - (بشأن والاخر) - أى النوب شرق لأن القس قيس
 للثبوت ، ويتفجع به بعد التقض والآخر - يبقى (لا اله) وهو مدح - فى من النوب (واحد)
 لى - غش لأن من قدس الله - وكى - عند - والحصل كى - مؤنة ولا يبقى مدعته
 عند التقض من بعض المظنون وعنده ، ويعبره كالمه فى حصول - و - وهو أو مدح - دالة على
 الامتناع فى المال سواء - كان مع القس أو احص - وعلى المدح فى الحصل سواء - كان مع
 وعنده كى - عبارة - حج - ثم بعينه منهم لى القس عند قدس لى - السابق - (قوله) ومجه
 عند غيبة ولله) لى وعنده - وحسن لى - كى - لهم - أعقوا - ماله ما محدود من ماله أو
 معهم كان بعد الصاحبة فإبائس لى لى - فعنده الله - فى العود (قوله) كالمه فى ثلاث) لى
 فى لى بعينه السابق عنه عند غيبة لى (قوله) من به نوع - (أى - سابق - السابق - لى
 فى - مدحه - بعينه (قوله) واستؤذ - (قوله) - لى - مع السد عنه وصرف ماله عنه
 فى النفقة - به - عمله أو لا - به - نظر ، وإبائس سابق - به - مدح - العتق حتى حرب القس
 وقد عرق - لى ترك العتق - يؤدى إلى - ماله - لى - لى - يؤدى إلى عدم الحصل
 وإن ترك عليه صبح - لى فى السد (قوله) الحصل السابق) لى - وإن كان ما به كى - حصر
 كى - معاف - به - لى ما حرجه من الله - فلا - (قوله) كى - سبائس لثلاث) - م - لى - وسجل
 قدس الخ لى شرع من قبله عن شر - لى - ورد فى شرط ما يتردد (قوله) أخره الوى) لى
 حيث احتاج لى فى السدة على ما شعر به قوله برضى به ومجه - لى - لى - السفيه كى - على الكس
 حيث احتاج إليه - وقصده أنه لا أخره إن كان عسا ولا على مدح - قدر - به - فى حج - منهم صرحوا
 لى - لى - حصره على الكس - وكان غيا - فإبائس (قوله) من ربه) لى عنه (قوله) فى من
 (من) مفهومه - به - واحتمل - به - فى السفر - مع عنه - فى - مع - فى - لى - جمع والأقرب
 استبعاد كور حيث قوى حصر الخوف (قوله) وإن عسا السلامة) صرحه - و - لى - بقوله كى - حيث
 لا مدح ضروره إلى السفر به (قوله) عند - (قوله) أى - لى - (قوله) كى - لى - أى - لى - لى - لى -

(قوله أخره الوى) ظاهره
 وإن كان له مال فإن كان
 مرادا فينظر ما الفرق
 بينه وبين السفيه وفى
 النسخة التصريح بما اقتضاه
 إطلاق الشارح هنا .

(قوله لا هل اح) لا يعني
ما في هذا السؤال من حيث
سياقه من القلاقة (قوله
حرى على العا) أى
فلمعنى أى من أو عن
فمن المدعى أى على
غيره أى وحده لوضوحه
وتعريفه من المدعى
وعنده الحقيقة مع من
إب حرى تنبى هي ها
معنى من أو من ماضران
كأن على والباء المشدود
وعن ومن للمذكور أعنى
فمن المدعى على غيره
كأن دعى عليه مدار
أو من فذكرتم اصطلاحاً
على توفيق ويصح كونه
على هـ والنقد إن
حرى على فمن المدعى
عن غيره ودل عليه ذكر
المشهود له ينتهى
متروكاً ويصح مع عدم
هذا التقدير أيضاً واعتبه
أن البطلان فيه لأمرين
كونه على إنكار وعدم
العوضيه فيه انتهت (قوله
وأباً والمدعى المذكور
الح) هذا هو الذى سلكه
عوى فى حل المتن (قوله
مخودومرو ماعتسرس)
أى فعلى على بأنها
للاعتبار الثانى (قوله
حوا من أحد المالك)
الأولى الاصحاح .

ثم يبيّن أن توب وأخرج هذا حطاً ثم يحرره حذره واسم الشارع لم يرل حق
الأول بانهما حجة بس حقه بالأحد وله إخراج صاحب تحت حجة حذره وقوله من يقصر
بأنه منه ومما به من حقه حذره ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
وأوفى به حذره ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
لا أنه حذره من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
وحد حذره من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
سعة أربع كرجحه نصف حقه الصحيح بانهما وأخبره مع من أسبب حذره حذره
وحد حذره من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
على ثوبه وإين في حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
على الشارع الحجة) وأخبره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
سبع الشرر كالحق مع ذلك ولأنه من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
الشرر لا حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره

(قوله ثم يبيّن) ثم استثنى منه ما لو أخرج بعض أهل النوازع الموجودة الآن حناطاً
ثم سبب فلهذا إخراج صاحب في الشرع وإن منع الأول من إعادة جباية. لأننا لا نعلم من
يحد ذلك من حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
أي شوره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
فوق الخنازع لأسفل حذره لا يبين حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
الضرر به حصول حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
كما يؤخذ من كلامه حجة. ومحل ما لم يحصل له ضرر لا يحتمل مثله عادة (قوله ومقابل ما لم يبطن)
فقد في الدلالة كما يؤخذ من حجة وقوله حجة من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
مع الاستدلال به يؤيد من الضرر على حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
حذره حذره وثى شرر حقه بذلك فليتأمل (قوله ما جعل عند الخ) أي بأن ترك على حذره
الضرر من حقه من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
وأخبره وفتح لمون وانهما الحجة الله (قوله وبحوز) الأولى التفریع (قوله وحيث وحد)
أي بانه (قوله عمل منه بالضرر) أي من حيث كونه شارعاً من غير نظر إلى أنه كان مواتاً
أو كلاً أو ذريحاً ومن الضرر منه فلهذا كذا وفي كل حال فلا يهدد ما جود من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
لشوارع موجودة بمقتضى ولا يهدد من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
بمر بعد الساء (قوله أن يسببه) أي وإن قل حيث أمكن الاتعاض به ولم يمتنع في برون منه
من لم يمكن الاتعاض به أصلاً من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
عنه المحزون) حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
الطريق (قوله ولو راد على السعة) حذره من حقه من حقه ولا يخرج في حقه من حقه ولا يبين ما حصل عند حذره إلا أنه أوفى به حذره
راد على السعة لا غير

(قوله ثم يبيّن) (قوله ثم يبيّن) (قوله ثم يبيّن)

وتمكن رد أحدهم حر وبكره أكثره وفي أرض مسجون زمره من حاجة . قال
 لقاضي وليس لعمره أحسن منه غيرهم قال غيره وفيه فلا يجوز لهم أن يشترطوا فيه فأجابه
 كما ليس هو معه مع أنه مسجون ، وقول ماوردى هو تابع للمكتم وليس ملكهم ضعيف اه
 وقد يفرق بين البيع وبين المسح لأن فيه إلقاء لأملاكهم بعدة مرة لها وحشة عقده بما إذا
 تمكن تعدد مخرجه من جهة أخرى وإجابه ليس فيه ذلك في بيعه من غير شيء غير على أن
 في وصف مضمون الخ من على إدهم نظرا أيضا فالوجه حملها على جواس لا يباح به عادة وأن
 ما يوصف على أن يكون من يكون فأجابه (وهو لا يصدق في ذلك) أي الطريق له كونه
 وهي نذكر وفيه فرغم أن هذا فهو هو السهو (لكنهم) أي لكل منهم فالكل ها الكل
 لا يرى لا يعموى . بدلا زاع فيه لأنهم ربما احتاجوا إلى التردد والارتفاق بكله أطرح
 القصاص عند الإرجاع والإخراج (أنه يخص شركة كل واحد) منهم (بما بين رأس الأمر
 وأب داره وجهين أصحاب السب) لأن ذلك القدر هو عن جوده ومروءة وما عداه هو فيه
 كالأجر من السكة وذهن السب المذكور فسمه صفة كثر من السب كما السب ينقسم ، وهو
 أثر الأسماء لا الأفعال وإنما هو أو قسمة جاز لأنهم يتصرفون في ما ملكهم بخلاف الأعلين
 ولو عفا على سب السب السكة لم ينعوا منه وه منعه بعضه غير رضا السابقين . نعم إن سبالة
 قصة خاصة فيه فمعه من رضاهم ويوجب من كاد أن يرى ، وصرح به أنه لو مع
 بعضهم من سبده كن يرضى عنه ولو وقف بعضهم رد مسجود أو وجد ثم وجد فم شراهم
 ما يكون في يومه إليه ومعون من الدم والسمة فلا يجوز لأشراح عسده القصر ورب رض
 أهل السكة وخور إشراح لا ضرر .

(قوله وليس بهرم) أي
 أهل القرب ،

(قوله : تمكن رد أحدهم حر وبكره) أي أن من مراد غير العبادي مما حوت القادة بالمساحة
 فيه أن لا يضر به غير . وقد سب السب على ذلك أن يمكن الاحتراز به عما لو لم يضر
 القادة به أصلا كالسب السبده حيث . حر بعدة مسجون من أحد . ٢٢ وخروج من قهر
 فيمنع ومن يضر به ضرر . (قوله وبكره) أي السحوا لأن ملكه . وقد يضر
 غيره (قوله : حاجة) قصة خور فليس مسجون من بكره إلا حاجة . وقد وقف
 في الخوا عسده السب . أحدهم . يوجب سبة في دخوله (قوله : حر وبكره) مع (صعب
 (قوله وقد عرف) أي من لا حرة والبيع (قوله : لا يمكن) حدد بمخرجه (أي أما إذا تمكن
 مسجون كما وبيع دار واسمى سبه به سبه وفي مخرجه خور من أمكن إحداث مخرجات
 خلاف ماله باع دارا لا مخرجه أصلا أو لم يضر به سبه ، وسبق أنه يضر في الأدوار ما لا يضر
 في الأنداء (قوله : نعم أن هذا) أي الثالث (قوله : ولا يضر) أي عن رأس الأمر
 (قوله سبدهم) أي حيث تمكنهم الاستعرق من سبه وهو واجب ثم مضمون تمكن ذلك لكل
 واحد منهم أن يضر الاستعرق من غير ذلك العرق من بعضه المسح كونه باع داره واستحو
 لنفسه بآلة مبه ولم يتمكن إحداث مخرجه (قوله : ينعوا منه) أي حيث تمكن كالا لاستعرق من
 غيره وهو يحدث مخرجه (قوله : أو وجد ثم مسجود قديم) أي على الأحياء بقيا اه حج ومعهومه
 أنه إذا شك في كونه قبل الأحياء أو بعده كان كالحادث الذي يرضى هذه حدته فتوقف إخراج
 الخراج فيه على رضا أهل القرب ويوجه أن لأهل في وضع اليد الملك وذلك يعنى شركته

لأنه أراد بعض حقه وخوفاً من دره آخر الرب تقدم بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار
 وأخر الرب دهر بابل من وى ولو كان له دار بوسط السكة وأخرى بآخرها فالتجبه أنه يجو
 من داره بينهما مسعة من تقدم باب المتوسطه وهذه الشج ديت عونه إلى آخر السكة لأنه وبين
 كان شريكاً في الجميع لكن شركته بسببها إنما هو إليها خاصة وقد بيع لغيره في سنة ٨٠٠
 ستانق صحيح غير أنه لا يشتد كلامه الأسوي في الرب ولو كان له في سكة قطعة أرض مسه
 دور وقبح لكل واحدة حر كانه الحوى في مسو به (ومن به داران عسب رى درين
 ماسودس) أى لو كان (نوسودس) أى بمسودس (وشج قطع) أى أوقفه (سبب)
 الاستطرق (مجمع في لأصح) المستحقه للزور في الرب ورفع الخائل بين الدارين تصرف
 في ملكه فم يجمع حقه وماد كره صعب عاير من والى هو المسمى والى مع وشقه في
 روده عن العراضين من شهور أخرى عليه ابن المقرى لأنه في الأولى ثبت لكل من الدارين
 المستطرق في الرب لأخره كان له وفي الثانية ثبت للأصالة للشارع حقاً في المسدود لم يكن له
 وهو في حر من خلاف كما قد كلام صعب أتى الدارين على حده فثبت أحدهم ومن حقه
 راضى به من سبب نفعه ووجع الباب له من الاستطرق وعمرى كقرية من مراده مسدود
 ماسودس وبذلك قد كلامه من حيث لو كان في نفسه مسدود أو كود كاهن وشغل نشأه
 فوجه في قوله لأن لا رضى به ولا كل فعل كان مسدوداً من كره في الله في وقد ورد به
 استطرق في قوله تعالى عيس حرى وأن تروا وأمر من مسودس فيه نوحى وحقوق من
 فارس فيه الداء السخية (وحيث مع وجع الباب فبأنه أهل الرب) أى المسكون من
 لا يكون فيه عومسودس (بأن صبح) أنه صبح بالزمن بخلاف بشرع جناح لأن طهوه
 لاصح معرب لأنه صبح كان طهوه على مجرد الصبح من لا صبح فصح وحيث صبح كان يدروا
 (قوله لأنه راضى به) أى ويستطرق حقه من التقدم على بعد به أرد الرجوع إلى عرق
 من بعد مرسد الخائث لمسح ووجع الباب لم يمسح به على ما ذكر لأخر قد مضى به الاستطرق
 من الله مع سبب حدث لأن الباب صعب به من الأصالة فلا يبر لأن غير مشرك في الأرض
 وهو عيس وحيث في لا عيس لا يبر من وجهه بوجد بها فبأنه له ولا يبر به وله نصيب من حذقه
 (قوله من قدامه) أى جهة صدر الرب (قوله كفسره به) أى من قوله إلى آخر السكة (قوله
 من تقدم من آخر السكة) أى حيث كان مع صبح الأول والاستطرق منه (قوله عرض الاستطرق)
 قد يوهن من هذا المس فبأنه الخاف ومن مراد (قوله وعمرى كقرية) أى في قوله نى عومس
 (قوله وجور من فارس فيه) أى في كل فعل كان صعب به (قوله فصاحه أهل الرب) أى على
 وجه استطرق منه (قوله من صبح) أى وجع الباب حتى عدد من ثم يورع ما حصل كل
 من على عدد رطوس ملاكه من شهر ثم رتب به من سبعة فبأنه تحت بعض لفظة ما يصرح
 في قسائه على ساقه من في سقول ولو كان في دره من يستحق المنفعة يسحق إجابة فلا يد في حواز
 الصبح من رصه ولا شيء له من المال المأخوذ فما يظهر ولو كان في الرب دار موقوفة فالأقرب
 أن ما خصه صدى لجهة به فبأنه في حوز ذلك من رصه من به ولأنه على الوجه ورجب

(قوله وهو من الشيخ
 ذلك) أى التذيم (قوله
 عسبه لا يشهد كلام
 الأسوي في فسره به)
 أى بل يجزى بها إذا فتح
 به أدنى لأخرى للرب
 أى مع الداء الأول هذا
 الذى ظهر من كلام
 الشرح لكن هذا
 لا يبر من أن الملع
 حيث إنما هو لمن بينه
 وبين رأس الرب (قول
 استطرق وحيث منع فتح
 الباب) أى بأن أرد
 الاستطرق .

إن لم يكن من أوله منه سلك فإرجاعه من منه يعني عليه من الأسوى
 كان له ذلك كما صرح به جماعة وقال السكيته في نسخة كلام لأصحاب وفيهم من كذا صنف
 عدم الأصح بالاسم ، وفي نسخة بعض ، يعني اختصاص ذلك بما وقع العقد بعد البيع
 وشعوه فقام رد آخر جازم مؤلفه فحري في إعادته بخلاف في إعادته فمستأجره من
 يوجب الفسخ ومن هدم السفل من مالك أو غيره يوجب سبعة حتى السقف على المدة ويجوز له
 أن يبنى الأعلى أم لا مع غرم أرش النقص إن كان قد بنى وهو ما من خمسة فئات ومهديهما ، فإن أهدم
 لمن استعملت السمة ، وال الحيولة وله البناء إن لم يكن ي وجمعة إن كان قد بنى ولا يجره
 لهدم أحد البناء بعد جوده ، فإن أهدم ذلك لم يبن على ما يريد وما كان ردًا يحظره في بعض
 قال الأسوى وفي كلامه إشارته إلى وجوب رد وقت إيجاره متى ما دونه وشعوه بعد وجوب
 لأن وجوب لأجرة المدة بعد أن يجره من المصروف بعد وجوب إيجاره عند رده على ملكه
 وسمى أن يدل إن هدمه ما ملكه عدواً فله منه ما كان من هدمه أحسن أو لكه وقد سببه .
 حب سكنى ذلك للمدعى بعد أن كان من ذلك في الحقة ، وقد مر أن الأصح عدم وجوب
 إعادته مطلقاً (وهو كل بلد) في جميع أسواق (بعدس أو) ومن هذا لفظة صحيحة
 فزاع عن بعض النسخ (بعدس أو) ومن موضع من منه صولاً وقد بنا وسميت حدرين وكأشهر (
 في كيهيه حدرين) يعني بموقعه لم يفسده وهي ما ليس بعشيرة في بعض من حدرين أو حدر
 (وكأشهر الحدرين) هو هو من حدرين أو حدرين ، وهو العبد الذي في أسواقهم
 هو بالقبض أو بالخرق في ذلك الموضع ، وقد مر أن ذلك في الأصح وله كتاب
 الأوقات حاصره كتب مشهورها عن وضعها

من قسمة قائماً ومهدوما فله (قوله كان له ذلك) في وكأشهر حدرين ، ما كان بقسمة من بناء
 كما يأتي في المدار المشترك إذا أعاده أحدهما بآلة فله منه ما كان من ذلك في أسواقهم ، وهو
 إنه قضية كلام الأصحاب هو المعتقد (قوله أحد عشر) في حدرين أو حدرين (قوله هو
 يوجب الفسخ) أي والراجح أنه يوجب أن يفسخ حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع
 بالهدم وإن عقد بلفظ الإجارة على شوب ، مع أنه قد فسخه من الأسوى في قوله
 الآتي قال الأسوى وفي كلامه إشارته إلى أن حدرين أو حدرين في حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع
 فهمه الأسوى من كلام الإمام من عدم وجوب حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 بمدة (قوله للحيولة) أي ويجوز له أن يفسخ حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 أي مستحق الإثارة (قوله أخرجه إلى) في حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 في سو ، كتاب لئله معناه أولاً (قوله وسمى أن) في حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 شرح روض (قوله فشرى الفسخ) يعني أنه إذا فسخ وفسخه فمردود في حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 البيع لأنه الذي يفسخ بالفسخ من قبل المصنف ، فما وقع العقد لإيجاره أو كان الهدم من
 التحلية كان المراد بالفسخ حسمه يعني أنه يجب للمدعى أن يفسخ وإيجاره (قوله هو
 مر أن الخ) معتمد (قوله مده) في سو ، كتاب حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع
 بيان صفة السقف المحمول عليه فردة الآلة ، في كتاب حدرين أو حدرين ، وهو من مده في البيع ، وهو من مده في البيع

(قوله فأما إذا أجز إجارة)
 مؤقنة (سكت عن غير
 المؤقنة والظاهر أنها من
 النحو المذكور في قوله
 بلفظ البيع ونحوه ثم
 رتب حاشية رادى
 صرحه فيها ذكرته
 (قوله وقد صرحوا به)
 هذا كلامه شرح لإسلام
 في شرح روض ونعمه
 الهمم حجج أن كرم
 يدعى مخرج به

(قوله فعل مراد المولى) بل الشعر أنه مراد كقدمه (قوله كسر يعبر عما أمره) أي (قوله) سيأى ش التقيت شره
حق في الأرض مماوكة (قوله لأنه ليس له) بعد أن ساقه فيها ابتداء) كأنه أحضره عما إذا أذن الملك في ذلك أى أو كان
ما استأجر له لأرض موقوف (٢٠٣) على جوفه ورجوع (قوله على) أى بلا نقاشه مدته (قوله) ومن

بغيره فورد أن يشتري منه حتى يفر - ولا يوفى في حوز ذلك في حاجة به - كره من حاجة
سواء على الأرض من غير - موقوف من - حتى السطح ومحصل - في قدر
موجب وشهد - سطحه على إجراء - مقرر من - سطح حرة - لا تكون به مقصد - إلى الطريق
إلا بمرور - على سطح حرة - لأسوي - حوز ذلك في الأرض - شجرة وحده كافه - سيج
في - وسيره قال لكن بشر هذا أمران التأكيد لأن الأرض غير مخلوقة فلا يمكنه العقد
عليها مطلقا وأن يكون هناك ساقية لأنه ليس له إحداث ساقية - - وقد علم - من -
الموقوف عليه إياها كل - مقرر - مقرر على إجراء ما في - بقية - الأرض من -
موقوف - - - على إجراء على - سطح - - موقوف - - - موقوف - - -
لدي - - - صاحب -
-
حقوقي -
بعد العقد -
1 - في -
-
فيها وجب بيان موضع -
عمومه سواء أكانت الإجارة مؤقتة أم لا - - - - - - - - - - - - - - -
إي -
لأنه -
(قوله في الأرض الساخرة) أي أو السطح أحدا مما يأتي في قوله وعلى إجراء على - سطح -
الموقوف (قوله الموقوف) موقوف موقوف (قوله من - - - - - - - - - - - - - - -
والأولى من حوز الخ وكان لأولى -
(قوله كالنائب) أي حيث أذن له بما كان أذن له يبيع أو أذن له من ديب ولا رجوع غيره
ظنه وأرض نفسه وهو التعاوت بين كونه مملوكا منتفعا به وبين كونه مملوكا طالب من الله وبين
إباحته لأحد غيره وبين حيث ما يباه بالقيمة (قوله ثبت) أي فيقال ثبت الخ (قوله بعد العقد)
أي مبيع أو الأجر أو له -
له كماله مستأجر -
وبين -
لأنه -

الأرض الخ) هو اسم في
هذه العبارة من روض
وهو ذات مرصعة
السلام أولا في الأرض
والسطح معا وأما الروض
فهو ذكر حكم الإحراق
على السطح وحده ثم
ترد من سن حكم في
الأرض من روض
الأرض مع روض
عنه (قوله هـ و)
أما الإحارة مقدرة
عنه أم لا الصواب حذفه
وهو مع الروض وشرحه
في هذا الموضع
بصرفه هذه الأرض
المنصورة والمختصة
بروض ذكر أنه دحر
الأرض لإحراقها
من بيان موضع سدقة
وحدة طولها وعرضها
وعمتها وقدر الماء في
شارحه عقبه إن كانت
الإحارة مقدرة بها وإلا
ولا شرط بيان قدره
كقوله في مرق في مع
حق المسألة ومصرده
بذلك إصلاح من وأن
مع قوله وقدر مسددة

يدأرد التفتد - هـ و لا فاسد - هـ ليس سر - هـ من
 ظاير بقى لكلام على عمومته في من شمره - هـ يد مدد معاً - هـ شكل يدك أي بيع حق النماء - هـ والشارح هـ افرى
 م ناني لا أنه نصر في - هـ يد روض و سر - هـ لا صبح على شمر - هـ كره هنا مخالف لإطلاق ما ذكره أول السودة فتأمل
 (قوله في مدد حق اسد) لنبين حذف لفظ مدد .

(كتاب الحوالة)

صحيح الخاء صحيح من كسره من النجوى والاسرار . وفي السبع عند تنقيح من دس من دمة
 من دمة . وقد عني من دمة إلى أخرى والاصرفها فمر لإجماع ماصح من قوه
 على الله دمة وسار . مثل العنقير . وإلا مع أحدكم على من . فليسع . وهو دمر وانه
 السهي « و . أحسن أحدكم على مليه فليحتل » ويتخذ منه صراحة ما في الخبر في الحوالة ، إذ
 هو . وهي مع من يدس حوالة لاحتاجه لأن كلا ملك بها مالم تملكه من مكان احتل به
 احسن منه في دمة من دمة . فليحتل في دمة في العار عني . ومصدق كونه دمة بجه الإله
 وهو وهو ما في يد المصنف .

(كتاب الحوالة)

(قوله من النجوى) هي في دمة من النجوى الخ (قوله والاسرار) حذف دس
 (قوله وفي من على السه) أي هي في دمة من النجوى . وهذا المعنى . أي هو الذي ي
 دمة السبع ولا مع (قوله على من) ج هو دمة من النجوى من لا دمة وخرج بذلك لأخرى
 في شرحه . دمة من النجوى . أي دمة على أن مثل طاعة المدافعة له ومنه يستفاد أن المحكوم
 دمة في حديث من اتصف بهذا لا من امتنع مرة أو مرتين وإن كان صاحب دمة
 بذلك . سم على مبهج ، وعناية الريادي فأما المدافعة مرة واحدة في حديث في الحديث حتى
 دمة على أنها فسق . وب كتاب معصية . ومفهوم من مرتين . حسان في الحديث . مثل
 والظاهر أن هذا المفهوم مرار كما قد ذكره من السبع . وسمي من مثل تكرار المعصية
 بالفعل ماله ذلك قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين العامة . أما دين الإللاف فيجب
 دفعه فور من غير حجب . وقوله فلا يحسن بذلك مفهومه أنه يذكر لا يسع إلا من مرتين
 فسق . ومحبته من دمة من دمة على معصية لأن محمدا لا يسع صدمه . هـ . وقد قال حجب
 وتوحد من قوله « مثل المعنى » أنه كرهه دمة جعده . فهو كما تصديق في قوله منه فالله انسكى
 محمدا لا يصح في شراعه تكرار دمة عن مقسبي مذهب . أي آخر ما ذكره (قوله فليسع)
 تشديد الداء . وسكوبه . هـ . حجب (قوله صراحة ما في الخبر) وهو الأصح . كمال حول العارف
 تدول به . اجعل على من تمتع على من الدس (قوله دس) أي فلا تصح من
 لإحسان والقنول . ولا بد في لإحسان أن لا يكون بعد السبع كإني . وفاسه أن لا يكون
 القول بعد الشراء . وهو قول أشهر من مات على زيد من دس على أبيه . فليسع لم يصح . وب
 بوي به الحوالة (قوله حق) وهذا دمة المدعى في المحسن وإن كان دس من دس . هـ
 سم على مبهج . فإن جوب مصعب . دمة والتشديد لأنه ليس عندنا كفة . هـ

[باب الحوالة]

(قوله أي العال علىها)

أي أنها مع دس من دس

والأدنى ما عليه على

الاستعانة بما في دس

وقد اختلف أصحابنا في

حققة الحوالة . هـ . هي

استعانة من أو إقامته

العوض أو مع عني عني

قد يراد به مع عني دس

أو مع دس من دس حصة

وحده أصح . آخر وهو

بصريح وحديث القدي

الحسين والإمام ووالده

والعري . فليسع . هـ . على

المعنيين الاستيفاء والمعاوضة

وإنما خلاف في أنهما

العال هـ

وهو أقرب من مستغرق منه ومما في رأسه لا من معه أو حيث لا رجوع عن الشئ
(وصف من عدم) أي نفس ذو مكان أو ما يوجد في البحارة (عبر من سدد راسه في وضع)
لأنه ثبت من في بركة بعدة شئ سلك ورجع جميع أمة من في دمه بالزمن لأنها قد
تصطر إليه نحو سوه عشرته. أي سلك من بعض في جولة من وضع صغار سلك
بأن سنده وانوقف لإسبح منه غير من أمة من رفعة من بعض من سلك من بعض
لأنه بأذنه على التعلق بكسبه المستحق وجمعه في حيزه من سلك من بعض من
حلقه وهو أقرب والوسعي منعه من رفته أو عكس.

[illegible]

(قوله ولو مكاسا) لا يبيع
أه لا أداني فيه جميع
الأحكام لأنه { قوله
وعنه فمحم من حرمه }
وفي نسخة ما صه وعينه
فأوضحه - - - - -
الوقف لفرضه اهـ

قصة اهل البيت عليهم السلام في الجاهلية

و (قوله و) أي قد أصبح
 صلبا أحد الناس منها
 كانه علة في شرح ابراهيم
 (قوله و) أي قد أصبح
 ابراهيم الخ أي والصورة
 له علة (قوله و) أي قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 علم قدر الدين قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 خليل أن للحدود و
 من حكمة الله
 سكان أولى (قوله و) أي قد أصبح
 من هو عليه (قوله و) أي قد أصبح
 كان الدين واحدا ولكن
 لا يعلم بين الدين فهو
 حبل وما قبله لإيهام (قوله و) أي قد أصبح
 في علمه (قوله و) أي قد أصبح
 وكذا الصبر في قبوله
 (قوله و) أي قد أصبح
 من (قوله و) أي قد أصبح
 أنه يحل في البركة
 مما أمر الله بالبر

و (قوله و) أي قد أصبح
 صلبا أحد الناس منها
 كانه علة في شرح ابراهيم
 (قوله و) أي قد أصبح
 ابراهيم الخ أي والصورة
 له علة (قوله و) أي قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 علم قدر الدين قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 خليل أن للحدود و
 من حكمة الله
 سكان أولى (قوله و) أي قد أصبح
 من هو عليه (قوله و) أي قد أصبح
 كان الدين واحدا ولكن
 لا يعلم بين الدين فهو
 حبل وما قبله لإيهام (قوله و) أي قد أصبح
 في علمه (قوله و) أي قد أصبح
 وكذا الصبر في قبوله
 (قوله و) أي قد أصبح
 من (قوله و) أي قد أصبح
 أنه يحل في البركة
 مما أمر الله بالبر

(قوله و) أي قد أصبح
 صلبا أحد الناس منها
 كانه علة في شرح ابراهيم
 (قوله و) أي قد أصبح
 ابراهيم الخ أي والصورة
 له علة (قوله و) أي قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 علم قدر الدين قد أصبح
 (قوله و) أي قد أصبح
 خليل أن للحدود و
 من حكمة الله
 سكان أولى (قوله و) أي قد أصبح
 من هو عليه (قوله و) أي قد أصبح
 كان الدين واحدا ولكن
 لا يعلم بين الدين فهو
 حبل وما قبله لإيهام (قوله و) أي قد أصبح
 في علمه (قوله و) أي قد أصبح
 وكذا الصبر في قبوله
 (قوله و) أي قد أصبح
 من (قوله و) أي قد أصبح
 أنه يحل في البركة
 مما أمر الله بالبر

وقد ورد في السابق السعرة بروحه بعد تمسكها في جهنم ثم بعد ذلك ورد في جهنم
السعرة بعد أن تمسك في جهنم ، وبعد أن تمسك في جهنم ، وبعد أن تمسك في جهنم ، وبعد أن تمسك في جهنم ،
في مقابلة الإبراء كما قاله التولي وعنه سمعت ، من العوض مذكور في الآية ، وفيه مذكور في
الآية ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ،
عنه ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ، من جهنم ،
بعد تعيينها بالتحصن .

(قوله وفي) أي لا بد (قوله وكذا) أي لا بد (قوله وكذا) أي لا بد (قوله وكذا) أي لا بد
في الإذن ولا وجه فيه (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
في عيبه من ليس (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
في شيء من عيبه من ليس (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
قوله وفي (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
صحيح أصبح من غيره بله واحد لا يكون له غير (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
الأمر لأنه قرر سببه في غير (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
تعبه فلا كما في نظائره من المثبات على العقود الفاسدة (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
لوقوع ذلك بالمواطأة مبهما قبل العقد ثم دفع ذلك قبل الرده (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
أن عيبه كذا كان كما لو قال صالحك على أن (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
لا يشترطه على الشرط يقال هنا كذا (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
(قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
بأنه من المجهول الخ) ذكر حجج في غير شرح هذا الكتاب أن على من يردعه لا بد من
المجهول (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
بما مضى عن بعض أهل العصر (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
لعل أو اللهم اغفر له (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
فيها مثل ذلك التفصيل وهو أنها (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
أيضا بعد السماع لأن يردعه في وجهه وكفى بما (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
لا يشترط منه لأن منه سر والأقرب أن يردعه في وجهه وكفى بما (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
بعبته بعد ذلك وقوله لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
بلغ الكتاب وهو ممنوع وهل (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
الأربعة ، ومنها استحلالة بعد أن يعرفه به (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
في ذلك ضرر بأن أكرهها فهذا كما وصفنا ، والثاني أن يكون عيبه في ذلك ضرر بأن يكون
معدومة فهذا قد سوف منه من حيث يردعه في وجهه وكفى بما (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
والضرر لا يراد بالضرر فيحتمل أن لا يزوج له في هذه الحالة إحصاره به وإن لم يكن له
ضرره في الآخرة ، وحسن أن يكون عيبه (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
النية ، ويحتمل أن يكتب وحده في عدمه كذا (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد (قوله وفي) أي لا بد
ذكر أنه أكرهها ، وخير مكاتب من كتب وعدها فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال

(قوله من غير كرم مال كرمه) ع: الحقه من مرد كرم مال ينبغي أن يكون كساية كل عن مطالبة فلان الآن فانه كساية كما قال عنه عمر كرمه في قوله من كرمه جمع بقوله كرمه (٤٤١) مطالبة فلان وهو - نص

من حصار الشارح قد تحرر
(شواهد و حقايق حصار دشت جملا)

نی دے ۔ - حضرت علی
حکیم : ہاں سزاوارتہ ہے کہ

حکیمه و عیسیٰ بن مریم علیهما السلام
و علی بن ابی طالب علیهما السلام

و لا فان ربي لم يعرض

ن. يقال إنه كناية عن

١٠٠

السلامة والرفاهية العامة

التهاب حج والاذري
لا ... لا السنة من

[illegible]

مجلس من المومنين
في يومه ١١ من جمادى

... کا قلم
... کا قلم

د قہقہہ نہ امر اور واث

عن النعمان بن قيس قال

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تتبعوه من بعد موتي
و لا تأخذوا من دونكم بآية

مستحقه خدمت

في قصص الانبياء في واقع

جاءه من العمى ولا
(فونه و به بعد أن

بہاؤ شاہؒ کی سہ ماہی
بہاؤ شاہؒ کی سہ ماہی

[illegible][illegible]

فی کوہ کمانہ و دیخی ^ن در محلی لایعہ ^ن حصہ کمانہ میں عشر اور شہر لایعہ ^ن در

۵۶ - سہ ماہی - ۱

لشقه الأول من مرقى أو من انصرص أنه متى شرب الرجوع هنا وفي بقدر رجوعه وفي نحو أ
 ديبى واعلم ديبى بوجه مهم ما في فيكي ذوق فهم وإن سرت الرجوع ، ونحن بذلك
 قد انصرف لأهمهم المسمى في وجوب السبي في حكمة من عسره قال القاصي أن
 ولو قال نفى على امرأتى ما تحبها كل يوم على أن صام له صبح من عمة اليوم الأول دون
 ما عده في ولاؤه أنه يرمه بعد الأول فما كان من ذلك كما هو صريح من حكمة
 الصام لمارت بل مريد أنه على أن يرجع متى بل عده في كونه القاصي نفسه في أي نفى
 روحى لا يحتاج لشرط الرجوع ، فإن أراد حكمة الآخر فلاؤه انصرص منه ولا يرمه سوى
 اليوم الأول ويمكن من كونه النسخ عنه ، ولو كان مع هذا ألف وثلاثة مائة فتم ، يرمه
 الأنف خلافاً لأن سرج ، ولو ضمن شخص الصام بأذن الأصيل وشرط الرجوع عنه كولو
 يرمه أدنى وند ، ومقابل الأصح لا يذلي من ضرور الإذن الرجوع (ولا يصح في
 مصالحته) أي المأذون له في الأداء (سبي من حسن له من الرجوع) إذ مقتود بالإذن
 البراءة وقد حصلت فبرجع بالأقل كامر ، والى في منع أنه يذلي في ذلك ، دون ما خلفه فهو
 مشروع وإحالة المستحق على الصام له قصص ، ومضى في الصام الذي يرجع به صفت (ثم إن
 يرجع الصام والمؤدى) بشرطهما النار (إذا شهدا بالأداء) من لم يعمل سفره عن قرب

(قوله لشقه الأول) هو قوله عمر دارى أو أدبى ومن على أن يرجع على الخ ، والذي هو قوله
 بخلاف أقص الخ (قوله وفارق) أي قوله عمر دارى الخ (قوله ونحن بذلك) أي ما ذكره
 الخ (قوله ولا يرمه سوى اليوم الأول) من وجهين أحدهما وجوه ، فكل من سبي
 ثم أعتق ومن حتى يوجب فيه حكمة الصام من الدفع كقصرم ولأن كاتش من ذلك
 تصور كلام السبي لو صدر ذلك بعد طلوع الفجر فتم مد كره لأن سنة اليوم الأول حب
 شاع عنه فوجها فيه حكمة الصام ، وقد تقدم صحة صبح سنة اليوم وما فيه خلاف معه
 بعد ، ومع ذلك فله شيء ، فإن وجبت على الروح فمضى ، ضمن وإذ أي يرجع
 عيسى قوله على أن ضمن له (قوله خلافاً لأن سرج) منه في حج وتقدم له في وقال
 أقرصه كإوعى منه ما حقه فراجع (قوله سبي) ضمن ضمن ، وهو شمل لولو
 يأذن الأصيل للصام لأول (قوله الأصيل) من سنة الدس (قوله وعزم) أي الصام الثاني
 (قوله يرجع عنه) أي على الأصل (قوله كامر) أي في لو ضمن بالإذن وصالح عن الدس
 بعد حقه (قوله قصص) أي في حج على الأصيل بعد الخوة وإن لم يؤد له جمال ، ويحذر إذا
 لم يرمه احتج بسلامه من مرقى قوله ولو ثبت انصرص الصام يرجع الخ ، ثم رأيت في المختص
 هنا ما دسه فروع وإحال المستحق على الصام من انصرص الصام من يرجع الصام على
 الأصيل ولا يرجع أنه نفى لأقرب ، ويعتمد الثاني قول لأصحاب لا يرمه رجوع ما عزم وهذا
 لم نعلم ، ومثل ذلك ما رواه المستحق الدين فإنه لا يرجع خلاف ما لو فقه منه ثم وهبه له
 فإنه يرجع كالأول وهبت مرأه الصداق للزوج ثم طلقها قبل النكاح فإنه يرجع عليها نفسه ،
 خلاف ما لو أرمته منه فإن عصبها فإنه لا يرجع عصبه شيء ، أه وهو صريح في قوله (قوله
 يرجع به مطلق) سواء أدا لم يرمه ولا (قوله عن قرب) أي عرفه بها يشهر ، وعلم صفة
 عن لا يعلم سفره قبل دلالة أنه ه حج .

(قوله ومن ورث الصام
 الذي يرجع به مطلق) أي
 سواء ضمن بالإذن أم
 بدونه لأنه صار به وهو
 باق في دمة الأصيل وبما
 عبر الرجوع وإن كان
 الصورة أنه لم يؤد شيئاً
 لأنهم برلوا انصرص الدين
 به لإثبات مرقى الأداء كما
 صرحوا به

فهرس

الجزء الرابع

م

مهاية المحتاج إلى شرح المهاج وحواشيها

صفحة	صفحة
٢	٣٥
٥	٣٦
٧	٣٨
٩	٣٩
١١	٤١
١٦	٤٣
١٩	٤٤
٢١	٤٥
٢٣	٤٦
٢٥	
٢٦	
٢٧	
٢٨	
٢٩	
٣٠	
٣١	
٣٢	
٣٣	
٣٤	
٣٥	
٣٦	
٣٧	
٣٨	
٣٩	
٤٠	
٤١	
٤٢	
٤٣	
٤٤	
٤٥	
٤٦	

صحيحة

٥٠ إن كان البائع غافيا عن ملكه ولا وكيل

له ٣ ربيع لأمره في الحاك

٥١ الأصح أنه يبرمه الإشهاد على نفسه

المسح لا على غيره إن أمكنه

٥٢ شرطه لحوار أو غيره الاستعمال من

المشترى للمبيع بعد اتمامه على نفسه

٥٣ اعتبار في ركوب جموح لبرد ميسر سوطها

وغيرها

٥٥ وحدث عنه عبد ستط ربه فبرا

٥٧ يجب أن يعلم المشتري الساتع على الفور

بالخاتمة مع التقديم

٥٩ إن أمكن معرفة التقديم بأقل مما أحذنه

المشترى فكذلك لعوب خذنه

٦٠ فرع إذا اشترى عبدين مثلا معيين صفقة

رأى

٦٢ لو احتلها في قدم العيب صدق البائع بمجه

٦٥ الريادة في المبيع أو التثنية المتصلة كالسمن

تبع لأحد المبيع

٦٦ وبيع حريمه أو الهبة حملا وهي معصية

فاعتل أحسن ربه معه

٦٧ لا يمنع ردة الاستخدام ولا وطء الثوب

٦٩ فصل في التصرف به مسررا ثم في مرق

بالشعر العلى

٧٠ التصرف به تثبت الحيا على الفور

٧٢ الأصح أن خيارها لا يخص المبيع بل

يعم كل ما كول

٧٥ باب في حكم المبيع وخوؤه من قبضه

وبعده والتصرف في ماله يجب بدعيه

وبيان القرض والتنازع فيه وما يتعلق

بذلك

٧٩ لذهب أن إيجاب المبيع من قبضه

كثافته فيفسخ به العقد

صحيحة

٨١ الأصح أن إيجاب لأحصى لا يصح المبيع

٨٢ لو عيب المبيع قبل القبض فربيه مشري

فحده بكل النقص

٨٣ لو عيبه المبيع مذهب ثوب الخمار

المشترى على الفور لا يبرم

٨٤ الأصح أن لإحدى وأرهش والكسنة

وشمة والتدفع والإفترس كالمسح

٨٥ فمن دفع كالمسح في جميع ما مر

٨٧ لا يصح مع استيفاء ولا الاعتناء به

فمن قبضه بعد توبه أو وصية

٨٨ حدد حواري لاستدلال على النقص مد

أو غيره

٨٩ مع من حرم من هو عنه ماله

في لا

٩٢ فصل في قول حواريه من محبة في محو

آخر

٩٥ من حرم المبيع فوضع لا يخص ماله

كقوله في حرمه

٩٦ فرع للمشتري دفع المبيع إن كان

على مؤخر

٩٧ من سح الشيء بغيره أو كسوة أو رص

ر به وحشة كذا أو وره مشرد مع

المقل دعيه أو كسوة أو ربه

١٠٠ فرع بدو المبيع لا أسر مبيع حتى

فصل منه وقد المشتري في عمل ماله

أحد المبيع على الاستداء بالبيع

١٠٣ للمدعي حسن مبعده حتى يخلص منه

لحل ضامه

١٠٤ من لئولة والإشراك والمراخه

١٠٥ عقد التولية مع في شربه ورب

حكمه

١٠٧ الإشراف في مصل المبيع كالتولية في كسبه

صحيفة

١٠٨ لو قس لا يشارك صح العقد وكان
شع مسافة

صح بيع بر نخه من يد كرهه
١٠٩ صح مع محله كعنه مما شرت
شركه وحده دارة

١١٠ بوقن بعثت قومه على دخل به مع
عنه خرد اسكن وعلان وحسن
والقصر ورهه وانصاع بح

١١٣ بوقل شرت به شرت قس به شرت
بديين عاده شرت به شرت
ولا حار بعثت

١١٥ بوقل مع انقول ولهم

١٢٠ لا يدخل في مطلق بيع الأرض ما يؤخذ
دفعه

١٢٢ الاصح أنه لا أجرة للشري مدة بقاء
الزرع

١٢٣ يدخل في بيع الأرض الخرد عده
بها دون المدفوعة

١٢٥ يدخل في بيع السبب لأرض والاجر
واحبس

١٢٦ يدخل في بيع القرية الآنية وساعات
يحيط بها السور لا المزارع على الصحيح

١٢٧ يدخل في بيع بذر لأرض وكل ماء

١٣٠ فرع مع شجرة دخل عيونه وورقه

١٣٤ الاصح أنه لا يدخل في بيع بعرس

لكل شجرة مسطحة ما يستأجره

١٣٥ ثمة السجل اسع ب شرب للمناع
ولشترى عمل به

١٣٦ مخرج ثمره لا يور كشم وعنب إلى

ر ثمره فليناع ولا يور كشم

١٣٨ لو بيع خرد أو عنب مصنعة ونصها
مؤثر فلا يور كشم

صحيفة

١٥١ صل في صل بيع ثمر وورع ويدو
د احمد

١٥٥ حرم مع برع لأحصر في ذر
لا شرت فبعه أو دفعه

١٥٩ لو بيع بر سبب أو سبب يداف زح
عنه فعلى ماسق في سائر

١٥١ بوقل مع بر سبب يداف زح
السقي فالشترى الخيار

١٥٣ لا يصح بيع حصة في سبب مدفة

وهو عده وبيع مع يداف على السجل

ثمر وهو الزانة ويرخص في بيع العرايا

١٥٥ باب اختلاف المتباين

١٦٣ اختلاف ورثته كاحد منهما أو مر

١٦٤ بوقل مع بر سبب يداف زح

والآخر فاده فالأصح تصديق سبب

الصحة حينه

١٦٧ باب في معاملة الرقيق

١٦٨ لا يصح شراءه بغير إذن سيده

في الاصح

١٧٠ لو تلف البيع في يد العبد تعلق الصان

بذمه الخ

١٧١ إن أذن للعبد في التجارة تصرف بحسب

الإذن

١٧٤ من عرف في عهد لم يعامله حتى يعلم

لا يور

١٧٦ بوقل مع بر سبب يداف زح

السيد فتمها هذا الخلاف

١٧٧ لا يصح بيع الثمرة بقرته بل يؤدى

من مال الثمرة وكذا من كسبه

لا يور العبد بغير تملك سيده في الأصهر

١٧٨ كتاب السلم

١٧٩ يشترط له مع شروط البيع أمور سعة

مصلحة	مصلحة
٢٢٤ م طرف مريض مريض في غير محل	١٨٢ إذا فسخ السلم بسبب يقضيه وأن لال
إفراض ويسل مؤنة طامه بيعة	في اسرته عنه
به لا إفراض	١٨٥ يصح السلم حالا ومؤحلا
٢٢٥ لا يجوز قرض مد أو غيره ثم يرد	١٨٧ الأصح صحة نحوه بعد ومحمد
صحيح عن مكسر أو يده على النسر	ورفع والقطر
المرفق أو ربه حد عن ردي	١٨٨ فصل في ثبة السلم ود السعة
٢٢٦ يثبت له من ياتسك كاشة	١٩١ لو أتم في مائه م أو مباح حصه على
٢٢٨ كتاب رهن	أن يها كد صح
٢٣١ شرط المد كونه مثلي المصنف	١٩٣ ولو كان مكلا أو م أو م أو م
٢٣٢ شرط الرهن كونه مثلي لا يصح	أو م أو م أو م أو م
٢٣٤ صح عن أساعه لأم دون ولده	١٩٤ لو سلم في قرض معنى من ثم مرفقه صغيره
وسلمه	له تصح
٢٣٥ من اثنى ولو لم يسمه المار	١٩٦ الأصح صحته في ثبته بمقتضى
٢٣٧ ساع لرهون مد خوف فسه ويكون	١٩٨ لا تصح المرفق من وجوده
٤٤ رها	١٩٩ فرج تصح المرفق في غواص
٢٣٩ يجوز أن يستعير رهنه	٢٠١ لا يرد ذكر الكحل وليس وجوده
٢٤٠ لا يرد له صبي من في رفته ذلك	في الأصح
الشي	٢٠٧ لا يصح السلم في المطبوخ ومسوى الخ
٢٤٣ فصل في شروط الرهن به ورواه رهن	٢٠٨ يصح السلم في الأقطار أربعة وفي
٢٤٥ لا يصح الرهن بمسوقه أو مستر به	صا منها في قال
٢٤٦ لا يصح رهن بحود الكد ولا رهن	٢٠٩ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
أحده قبل الفرج	ووقت أدائه ومكانه
٢٤٨ لا يرد رهن من حبه رهنه لا يرد	١١٢ أو أحضر المسلم منه قبل غيره فاصبح
أو قسه من صح عنه	غير من قنوه عرض صحيحه غير
٢٤٩ الاظهر اشتراط إذن الراهن في قسه	على قنوه
٢٥٠ يختص الموع من رهن قبل القصد	٢١٥ فصل في الترخص
مصرف من المالك كهنه مسومه الخ	٢١٨ يشهد في غير القرض لحكي قوله
٢٥٣ ليس له رهن مقصد مصرف من	في الأصح
المالك	٢١٩ يشترط في مقصد هبة المرفق
٢٥٦ لا يصح رهن لغير الرهن عنه	٢٢٠ يجوز مقصد كل مسلم فيه
٢٥٨ إن وطئ الأمة رهنها المالك لها قالوا	٢٢٢ ما لا يرد له لا يجوز إقراضه في الأصح
حر وفي سود لا يرد له قول الأعاق	

مجمعة

مجمعة

٢٥٩ تراهن كل شئ لا يستحق رهون

٣٠٠ كتاب التعليل

كأنكوك ولا يستحق

٣٠٧ لو فتر هيئ يودس وحب من الحجر

٢٦٢ تراهن ان رجوع من ذنوب من يعرف

٣٠٧ الاضطرر فونه في حق العرف

رهون

٣١٠ فصل في بيع من مال الخجور منه

٢٦٣ فصل في بيع من عني رزم رهون

٣١٠ الفصل من بيع وقسمه وعرف

٢٦٥ في شريه رهون وترهن وضع رهون

٣٢٠ الاضطرر وحب وحبه ثم ولادة وذرهن

سد عدل

موقوفة منه

٢٦٧ في شئ وضعه لئلا كم سد عدل

٣٢٣ تراهن عساره عند الحاكم لم يجر جهته

٢٧٠ في بيع العدل وقسطنطين في عدل

ولا ملار منه بل يهل حق بوسر

٢٧٢ في بيع من رهون من مصدرة رهون

٣٢٥ فصل في رجوع العمل للقدس منه

كقصد وحجته

٣٢٥ في رجوع العمل للقدس منه

٢٧٣ تراهن منه في يد رهون

٣٢٥ في رجوع العمل للقدس منه

٢٧٤ حكم فاسد يعقود حكمه في القصر

٣٥٥ في رجوع العمل للقدس منه

وسمه

٣٥٥ في رجوع العمل للقدس منه

٢٧٥ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٠ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨١ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٢ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٣ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٤ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٥ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٦ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٧ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٨ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٨٩ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

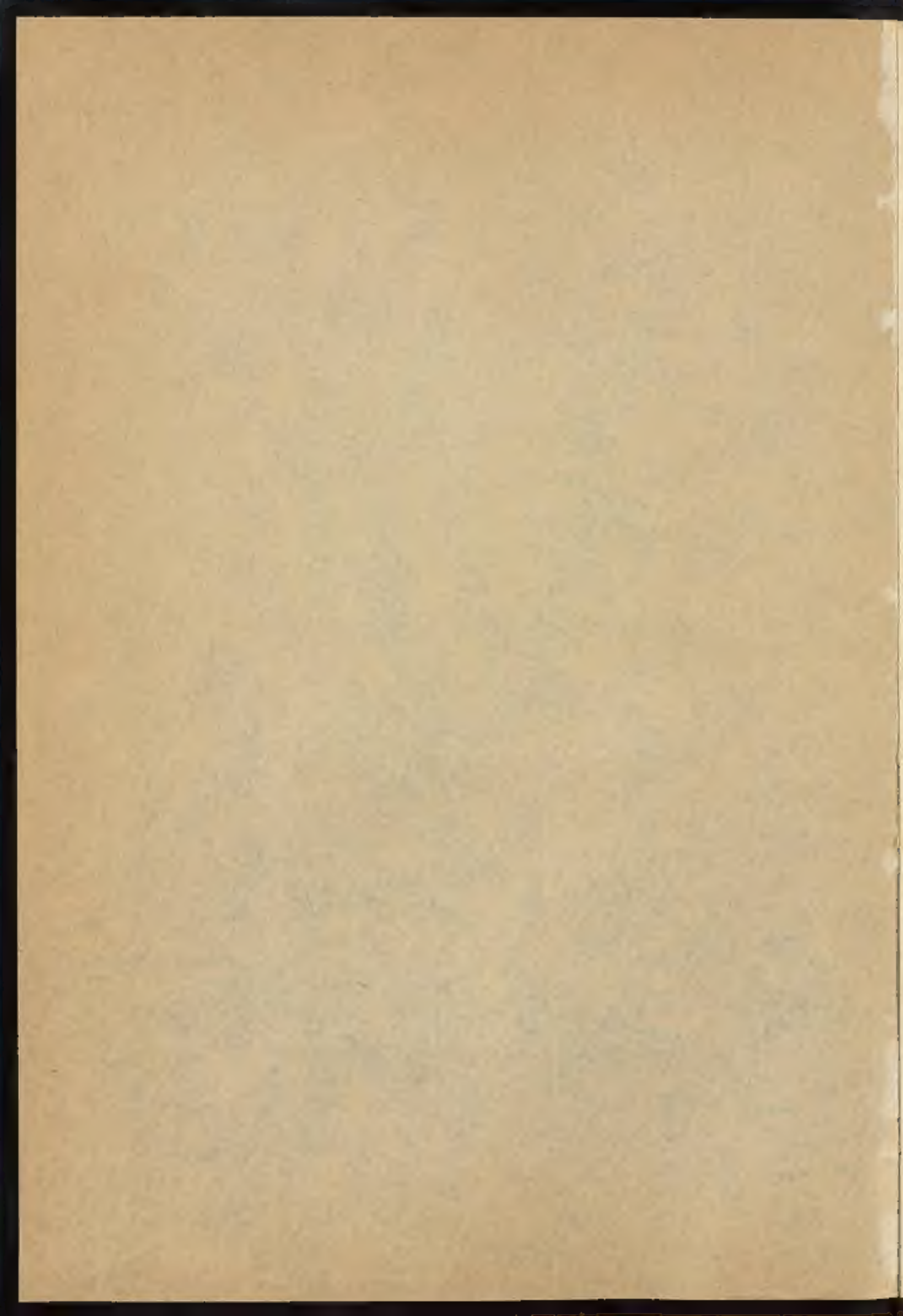
٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٢٩٠ في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن

في بيع من رهون

٣٦٢ فصل في بيع من رهون هذا العمل وذرهن





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815958

893.799

#145

v. 4

JUN 1 1961

